



الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حساباته للإتصالات

٢٤١ ٢٢/٣/٢٠٢٢

السيد الأستاذ المهندس / رئيس مجلس الإدارة

الشركة المصرية للاتصالات

تحية طيبة وبعد ،،

أشرف بان أرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية المستقلة للشركة
المصرية للاتصالات في ٢٠٢١/١٢/٣١.

برجاء التفضل بالإحاطة والتبليغ بإتخاذ اللازم مع سرعة موافقتنا بالرد على التقرير.

وتفضلا بقبول فائق الاحترام ،،

تحريراً في : ٢٠٢٢/٣/٣

القائم بأعمال الوكيل الأول

مدير الإداره

عاطف صبحي حسن

"محاسب / عاطف صبحي حسن"

وارد
الادارة العامة لمراقبة الحسابات
رقم ١١٠ تاريخ ٢٠٢٢/٣/٣

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

تقرير
مراقب الحسابات
عن القوائم المالية المستقلة
للشركة المصرية للإتصالات في ٢٠٢١/١٢/٣١

إلى السادة / مساهمي الشركة المصرية للإتصالات
تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية "المستقلة" المرفقة للشركة المصرية للإتصالات "شركة مساهمة مصرية" خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والمتمثلة في قائمة المركز المالى وقائمة الدخل والدخل الشامل و التدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات .

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسؤولية إدارة الشركة فالأدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً حالياً من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسؤولية مراقب الحسابات

تحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتطبق هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات للقوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمرأب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة (فيما عدا ما سيرد لاحقاً بهذا الشأن) ، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات الاتصالات

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية و المناسبة و تعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية فيما عدا ما سيتم إدراجه في الفقرات التالية .

أساس إبداء الرأي المتحفظ

في ضوء فحصنا للقوائم المالية والمعلومات والبيانات التي امكن الحصول عليها نشير الى ما يلى :

- ١- تضمين سجلات وحسابات الأصول الثابتة نحو ١,٣ مليار جنيه قيمة بعض الأراضي غير المملوكة للشركة وهى اراضى كل من : " تخصيص بثمن وبدون ثمن ، ونزع ملكية " ، وبالرغم من وجودها فى حيازة الشركة إلا أن تلك الحيازة غير هادنة وغير مستقرة ويتضح ذلك مما يلى:-
 - أ - صدر بشأن بعض تلك الأراضي العديد من فتاوى مجلس الدولة وأخرها الفتوى رقم (٢٢٤) - ملف ١٦٨/١٧ - بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢١ التي تضمنت عدم ملكية الشركة لتلك الأرضى .
 - ب - أدى عدم إستجابة الشركة لسداد العديد من المطالبات من بعض الجهات الإدارية بشأن الأرضى بحيازة الشركة غير المقننة (تخصيص ونزع ملكية) خلال الأعوام السابقة - بلغ ما امكن حصره منها بقطاع وسط الدلتا (فقط) نحو ٧٠ مليون جنيه وهي:
 - استيلاء بعض الجهات الإدارية بالفعل على بعض الاراضى التى لازالت مقيدة بدفعات وسجلات الشركة ، منها على سبيل المثال استيلاء حى شرق مدينة شبين الكوم (محافظة المنوفية) على أرض بمساحة ٣٨٢١,٥٩ م٢ التي بلغت قيمتها المقدرة بنحو ١٥,٢٨٦ مليون جنيه ، حيث أقامت عليها مباني ورش وجراج ، بالرغم من وجود هناجر للشركة مقامة عليها .
 - قيام بعض الجهات الإدارية برفع دعاوى طرد على الشركة من العديد من المواقع ومنها قيام المجلس المحلي لمدينة الباجرى برفع دعوى طرد على الشركة لقيام الأخيرة بهدم جزء من سنترال الباجرى دون ترخيص فضلا عن عدم سداد قيمة حق الإنفصال بنحو ١,١ مليون جنيه عن أرض السنترال الذى إنتهت مدة الإيجارى وفقا للعقد الموقع في ٢٠٠٩/١/٢٣ .
 - صدور احكام قضائية ضد الشركه بقيمة ربع وفرق تنفيذ جبرى على سنترالى سمالدون وشطانوف التابعين لسنترال اشمون بمحافظة المنوفية .

ج - وجود تعديات على بعض أراضى الشركة لم تنجح الشركة فى ازالتها حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ ، منها على سبيل المثال : (أرض العامرية - أرض مجاورة لسنترال العصافرة) .

د - ورود مخاطبة من رئيس مركز ومدينة مرسى مطروح بتاريخ ٢٠٢١/٩/١٩ لسداد مبلغ ١,٢ مليون جنيه يمثل قيمة حق إستغلال الأرض والمبنى الكائن بشارع الشاطئ بالمحافظة ، بالإضافة إلى إخلاء الأرض والمبنى خلال أسبوع من تاريخه ، وفي حالة عدم سداد المديونية سيتم تنفيذ الحجز الإداري على أية منقولات أو عقارات خاصة بالشركة ، وقد قام مدير عام المنطقة بمخاطبة رئيس مركز ومدينة مرسى مطروح بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢١ لموافاته

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

بيان تفصيلي يوضح موقع ومساحة المبني المعنى بالمطالبة حتى يتم الفحص من قبل الجهات المعنية وسداد المطالبة حال وجوب استحقاقها قانوناً.

هـ - عدم توثيق حيازة الشركة لبعض الأراضي المشتراء لسنوات طويلة متمثلة في عدم إبرام عقود للعديد من الأرضي المشتراء ومنها كل من : (نحو ٢,٢٨٢ مليون جنيه قيمة شراء قطعة أرض بالساحل الشمالي (سيدي كرير) ، نحو ١,٧٦٤ مليون جنيه باقى قيمة تكلفة أرض ومبني سنترال التجمع الخامس بالقاهرة الجديدة والمسددة في ٢٠١٦/٩/٤ ، نحو ١,٢٤٨ مليون جنيه قيمة سداد كامل القيمة لهيئة المجتمعات العمرانية عن أراضي سنترال كل من (٦،٧،٨) بمدينة ٦ أكتوبر بتاريخ ٢٠٠٩ ، نحو ٦ مليون جنيه قيمة شراء الدور الأرضي في العقار رقم (١) نجع حمادى محافظة قنا بالإضافة لفوائد التأخير (تقنين وضع اليد) منذ ٩/٢٠٢٠ ، نحو ٣٦١ ألف جنيه قيمة شراء قطعة الأرض اللازمة لإقامة فون بوتيك الفيوم الجديدة).

ونشير إلى أنه بالرغم مما تم الإشارة إليه بعاليه إلا أن الشركة لم تقم بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتنمية للقواعد المالية في ٢٠٢١/١٢/٣١ عن وجود أية قيود على ملكية تلك الأرضي وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبنـد رقم (٧٤ -أ) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية ، فضلاً عن عدم صحة ما ورد بأقرارات الإدارة الصادرة عن الشركة في هذا الشأن.

نوصي بسرعة دراسة كافة ما سبق مع موافقتنا بما سيتم من إتخاذه من إجراءات لمواجهة خطر إسترداد الدولة لتلك الأرضي وما سيترتب عليه من آثار مالية وقانونية ،في ضوء أن الشركة أفادت بردها عن تلك الملاحظة (الوارد ضمن رد الشركة على تقريرنا عن القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٠/١٢/٣١) " أنها بدأت في اتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المشار إليها بالملحوظة دون موافقتنا بتلك الإجراءات .

٢- لم نواف بشهادات السلبية للأراضي والمباني المملوكة للشركة للتحقق من عدم وجود أي قيود قانونية على تلك الأرضي والمباني لما ذلك من أهمية للحفاظ على ممتلكات الشركة ،ولم نقف على أسباب توقف الشركة عن تسجيل الأرضي المملوكة لها .

يتعين سرعة موافقتنا بشهادات السلبية للتاكيد من عدم وجود اي تصرفات على اراضي ومبانى الشركة .

٣- قامت الشركة بإستبعاد مبلغ نحو ٦,٤٦١ مليار جنيه من حسابات الإصول الثابتة (سنترالات ، وسائل نقل) علي سند من تخريدها كما تم تحويل المصاروفات (ح/٥٨٢١٢ خسائر رأسمالية) بنحو ٣٤ مليون جنيه وذلك بالفرق بين القيمة الدفترية لتلك الاصول ومجموع اهلاكها ، وذلك بالمخالفة لماورد بمعايير الإصول الثابتة رقم (١٠) بنـد ٦٧ - ٧١ - والتي نصت علي ما يلي : " علي المنشآة أن تستبعد القيمة الدفترية للإصل الثابت من دفاترها عندما يتم التخلص منه أو عندما لا تتوقع المنشآة أيه منافع إقتصادية مستقبلية سواء من استخدامه أو التخلص منه " ، "يتحدد المكسب أو الخسارة من إستبعاد بند من الأصول الثابتة من الدفاتر علي أساس الفرق بين صافي العوائد من التخلص

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

من البند والقيمة الدفترية للبند المستبعد " . وتشير إلى ما ورد برد الشركة بأنه يتم استبعاد الأصل بناء على محاضر التخريد للتأكد من عدم إعادة استخدام الأصل مرة أخرى وهو ما يخالف ما ورد بمعايير المحاسبة المشار إليه بعاليه .
يتعين إجراء التصويب اللازم ومراعاة الأثر على الحسابات المختصة والإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن .

٤- لم تتضمن حسابات وسجلات الأصول الثابتة بعض المبالغ مدرجة بحساب التكوين الاستثماري بالرغم من دخولها الخدمة بلغ ما امكن حصره منها نحو ١٦٧ مليون جنيه منها: نحو ٦١,٥ مليون جنيه قيمة فواتير عن بعض العقود (مهما msan) دخلت الخدمة خلال النصف الثالث من العام ، نحو ١١,٧ مليون جنيه (أبراج) قيمة التصاريح اللازمة لابراج المحمول وتصاريح الحفر وشراء الخرائط على الرغم من دخول المحمول الخدمة وتشغيله فعليا . نحو ٧,٩٥٨ مليون جنيه قيمة أنظمة مساندة للشبكة OSS العقد ٢٠١٨/٢١١ تم استلامها ابتدائيا في ٢٠٢٠/٢/١٤ ، نحو ٣١,٣ مليون جنيه قيمة أنظمة مساندة للعمل (خدمات عن العقد) رقم PO٢ ٨ / ٢٠١٦/٢١ تم استلامها ابتدائيا خلال الربع الاول من عام ٢٠٢١ ، نحو ٤١,٧ مليون جنيه محطات محمول . نحو ١٢,٤ مليون جنيه قيمة مصاعد ، ٤,٠ مليون جنيه قيمة انظمة باكيت .

يتعين إضافة ما تم الإشارة إليه بعاليه إلى حسابات الأصول مع مراعاة الأثر على حساب الإهلاك .

٥- درجت الشركة ومنذ سنوات (ولا زالت) على معالجة تكلفة الساعات المحفظ بها بعرض البيع ضمن النشاط العادى لها بحسب الأصول (الثابتة والآخر) بدلا من اظهارها بحسب المخزون وذلك بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرى رقم (٢)- المخزون- بند (٦) فقرة (ا) .

وتجدر الاشارة الى عدم قيام الشركة بالتصويب اللازم بالرغم من اقرارها بصحة الملاحظة منذ عدة سنوات حيث لا زال الرد عليها متكرر بأنه " جارى المتابعة مع الجهات الفنية لتحديد مدى امكانية توفير متطلبات المعيار " وقد ترتب على تلك المعالجة غير الصحيحة ما يلى :-

أ - اخضاع المخزون للاهلاك (بالخطأ لظهوره ضمن الأصول) وظهوره بقيمة دفترية اقل (بقيمة مخصص الاهلاك المحسوب عنه) .

ب - ضعف الرقابة على اسعار بيع تلك الساعات والتى يتم تحديدها استنادا لقيمة دفترية مخفضة على غير الحقيقة (تلك الساعات) .

ج - عدم صحة نتيجة البيع (من ربح او خسارة) لهذه الساعات نتيجة مقارنة القيمة ال碧عية بقيمة دفترية مخفضة وغير صحيحة .

د- استمرار الخطأ فى حساب نتيجة البيع منذ سنوات وحتى تاريخه دون اعمال لمعايير المحاسبة المصرى رقم (٥) السياسات المحاسبية والتغيرات فى التقديرات المحاسبية والاطماء .

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات الاتصالات

وتجدر الاشارة الى ان رد الشركة في هذا الشأن جاء غير محدد وغير حاسما ويتضمن بعض المتناقضات حيث تضمن "انها تقدم خدمات دوائر IRU (طبقا للبند الخامس الخاص بتاجير دوائر الاتصالات) "اي انها ايرادات تاجير الا انها ناقضت ذلك الرد عند المعالجة المحاسبية حيث لم تقم بمعالجة ايرادات IRU على انها ايرادات تاجير عن عقد طويل الاجل يمتد لـ ١٥ عام "والذى يتطلب الا يتم تحويل السنة المالية الا بما يخصها فقط من تلك الايرادات "، كما ان الشركة ناقضت الفقرة السابقة من ردتها وذكرت في فقرة اخرى في ذات الرد " ان (التاجير) بنظام IRU (يشبه) في جوهره (البيع) " وبناء على ذلك تقوم (الشركة بالاعتراف بايرادات الـ ١٥ عام على انها ايرادات سنة واحدة) يتم تحديدها بالكامل على قائمة الدخل في السنة التي ابرم فيها عقد IRU ثم عادت وناقضت تلك الفقرة في فقرة اخرى من نفس الرد وذكرت ان ايرادات IRU (ليست بيعا) حيث انها في نهاية العقد (١٥ عام) يتم الغاء تخصيص المسارات والسعات ويصبح للشركة المصرية للاتصالات حرية الاختيار في اعادة تخصيصها لنفس العميل او غيره .

الامر الذى يتطلب من الشركة سرعة حسم طبيعة تلك الايرادات هل هي ايرادات تاجير ام ايرادات بيع وموافاتها بالسند الذى يؤكّد تلك الطبيعة واجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ذلك الجسم وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وخاصة معيار رقم ٥ - السياسات المحاسبية والتغيرات فى التقديرات المحاسبية والخطاء ومعيار رقم (٢) بشأن المخزون ومراعاة ما يتربّع على ذلك من اثار (مالية - قانونية) .

٦- عدم صحة رصيد حساب الأصول الأخرى في ٢٠٢١/١٢/٣١ ومن مظاهر ذلك ما يلى :-

أ- تضمنت الاصول تكلفة عدد ١٠٠*١ G المباعة الى شركة موبابلي السعودية (اتحاد الاتصالات) على كابل نيبوكو و SMWE والبالغ قيمتها البيعية نحو ٦٦,٨ مليون جنيه مصرى المعادل لنحو ٤,٣ مليون دولار .

ب- وجود فروق في استبعادات تكلفة السعات المباعة من الاصول الأخرى ناجمة عن استبعاد تلك التكلفة باقل من القيمة الدفترية في بعض الاحيان وباكبر من القيمة الدفترية في احيان اخرى دون موافاتنا بالأسباب الامر الذى يؤثر على صحة الرصيد ومن الامثلة على ذلك ما يلى :-

* استبعاد تكلفة بعض الدوائر المباعة بنظام IRU على كوابيل الشركه المختلفة خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ بعضها باقل من تكلفتها الدفترية بنحو ١٤٢,٥ مليون جنيه والبعض الآخر باكثر من تكلفتها الدفترية نحو ١٢٣,٧ مليون جنيه - منها نحو ٦٥ مليون خلال سبتمبر ٢٠١٨ .

* نحو ٥١,٥٦٤ مليون جنيه فرق استبعاد بالخطأ في قيمة السعات المباعة لشركة RELIANCE INFOCOM على كلا من كابلی ٤ - SMWE - IMEWE خلال شهري مارس ويوليو ٢٠١٤ حيث تم إستبعادها بنحو ٢١,٩٠٢ مليون جنيه مصرى في حين أن تكلفتها المدرجة بسجلات وحسابات الأصول نحو ٧٣,٤٦٦ مليون جنيه .

الجهاز المركزي للمحاسبات
ادارة مراقبة حسابات الاتصالات

يتعين بحث اسباب ما تقدم مع حصر كافة الحالات المماثلة واتخاذ اللازم في هذا الشأن لإظهار رصيد الحساب بالقيمة الصحيحة و مراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

- ٧ - عدم تضمين سجلات الأصول البيانات اللازمة التي تحقق الضبط الداخلي ، الأمر الذي ترتب عليه :-
* عدم الوقوف على صحة الإستبعادات التي تمت بحسابات وسجلات الأصول فيما يخص كل من (كابل مينا البحرى والسعات المشتراء من كل من شركتى ارتل وعمان تل خلال الربع الاول لعام ٢٠١٩) والبالغ قيمتهم نحو ٦٨,٩ مليون جنيه حيث تم الإستبعاد اعتمادا على خطاب الجهة الفنية (وهي جهة غير مختصة محاسبيا) ، فضلا عن عدم تحققنا من صحة نتيجة البيع وقيمة الأصول المتبقية بعد تلك الإستبعادات .
* عدم الوقوف على كمية السعات الناتجة عن مشروع ALMESH NET WORK الخاص بربط محطات الانزال بكل من (ابوتلات - الاوتوا بالاسكندرية - الزغرافاة -السويس) ببعضها ، والذي تم تعليمه لحساب الأصول - البنية التحتية للكواكب البحرية - بنحو ٩٥ مليون جنيه منذ عدة سنوات .
يتعين بحث اسباب ذلك واتخاذ اللازم والافادة .

- ٨- استمرار ضعف نظام الضبط الداخلي لمنظومة الاعتمادات المستندية والمخزون بالشركة والترابط والتنسيق بينها وبين باقي القطاعات فيما يتعلق بتأخير تسجيل بعض حركات الإضافة والصرف لفترات طويلة ترجع إلى عام ٢٠١٨ ، وهو ما سيق أن أشرنا إليه بعدة تقارير لنا سابقة ، ولازال رد الشركة متكرر دون تقديم ملموس ، الأمر الذي أظهر أرصدة بعض الحسابات المرتبطة بحركة المخزون على غير حقيقتها وهي (التكوين الاستثماري ، الأصول الثابتة ، الاعتمادات المستندية ، المصاروفات ، ومن ثم نتيجة أعمال الشركة) ومن مظاهر ذلك ما يلي :-
أ- مازال حساب الاعتمادات المستندية يتضمن نحو ٢٤ مليون جنيه قيمة ما امكن حصره من ارصدة عقود تبين ورود مشمولها من قطع غيار(قطاع المخازن) دون تأثير ذلك على الحسابات المالية المختصة .
ب- تضمين حساب الاعتمادات المستندية بالخطأ نحو ٣٦ مليون جنيه تتمثل في قيمة سويتشات وأجهزة روتر واردة من شركة رايا تم توریدها وتركيبها منذ عام ٢٠٢٠ ، وكواكب ساعات مختلفة على العقد رقم ٩/٥/٢٠١٩/٢٣١ تم اضافتها للمخازن ، وقيمة رسوم جمركية تخص عقود تم ورود مشمولها بالكامل ، وكذلك قيمة الاشتراك في معرض صناعة الهواتف المحمولة ببرلين و الذى تم الغاؤه لظروفجائحة كورونا .
ج - تسوية نتائج فروق المطابقة (الزيادة والعجز) بين الجرد وحسابات مراقبة المخازن بقطاع المخازن والمشتريات تم تعليتها علي كلاً من حسابي الموردين والأرصدة المدينة ، فضلاً عن عدم قيام الشركة بتحري الدقة عند إجراء المطابقة حيث تبين وجود فروق (بالزيادة وأخرى بالنقص) لم يتم إظهارها ضمن المطابقة التي تمت بمعرفة الشركة .

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

د - إستمرار وجود فروق بالنقص والزيادة بين الرصيد الدفترى (المالي) و رصيد كلا من : (حسابات المخزون والجرد الفعلى) بعده قطاعات بالشركة ومنها قطاع النظم بنحو ٦١ مليون جنيه ، ٩٧ مليون جنيه بالنقص والزيادة على التوالى.

ه - بلغت قيمة الأصناف الراکدة وبطبيعة الحركة من واقع بيان المخازن نحو ١٢٩ مليون جنيه وقد تم تخفيض المخزون الراکد والبطيء الحركة بما قيمته نحو ١١٣ مليون جنيه اعتمادا على أسس زمنية دون دون مراعاة ما تقضى به الفقرات (٩ ، ٢٨ ، ٣٣) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) الخاص بالمخزون.

و - عدم تأثر حساب المخزون بنحو ٣,٨ مليون جنيه يمثل قيمة قطع غيار - تم صرف بعضها - واردة من شركة IBM خلال عام ٢٠٢٠ إلى المخازن الفرعية وكذا عدم ادراج قيمة العديد من الأصناف على منظومة الاوراكل بقطاع المخازن .

ز- استمرار تضمين حساب المخزون (مخزن مهمات المشروعات) نحو ١٥ مليون جنيه قيمة أجهزة كمبيوتر وطابعات ولاب توب وصحتها تحملها على حساب التكوير الإستثماري .

يتعين ما يلى :-

- اجراء التسويات اللازمة لإظهار الإعتمادات و المخزون والحسابات ذات الصلة على حقيقتها .

- سرعة وضع وتفعيل نظام للضبط الداخلي للمخازن لتحقيق الترابط اللازم .

- حصر كافة المهام بجميع مخازن الشركة غير المدرجة ضمن حساب المخزون وإجراء التسويات اللازمة .

- مراعاة الإلتزام بما ورد بمعايير المخزون بشأن قياس المخزون المشار إليه بعالية .

٩ - لم يتم التصادق (ارسال - رد) على بعض أرصدة العملاء الظاهرة بقائمة المركز المالي في ٢٠٢١/١٢/٣١ وبالتالي فإن أرصدة العملاء تمثل وجهة نظر الشركة فقط ، ولم نتمكن من مدى مطابقتها لأرصدة العملاء من واقع دفاتر هؤلاء العملاء .

يتعين بحث اسباب ما تقدم واتخاذ اللازم نحو اعداد وارسال المصادرات المشار اليها والافادة بالردود عليها .

١٠ - وجود قصور في نظم الضبط الداخلي فيما يخص منظومة العملاء والإيرادات وما يتعلق بها من أرصدة ومحصلات ومتابعة تلك المحصلات بما يحفظ حقوق الشركة لدى العملاء ، ومن مظاهر ذلك:-

أ - إستمرار قيام قطاع المشغلين " التابع لنهاية الدولي منفردا بالتعاقد مع العملاء واعداد ومراجعة واصدار الفواتير لهم وتحصيل الفواتير منهم ومتابعة التحصيل وحركة التعامل معهم وذلك بمعزل عن القطاعات الأخرى خاصة الادارة المالية التي لا يوجد لديها تحويلات لبعض العملاء ، وهو ما سبق أن أشرنا إليه .

ب - تم تشكيل لجنة بعد موافقة السيد المهندس / العضو المنتدب والرئيس التنفيذي على تقرير المراجعة الداخلية بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٦ بشأن ضعف نظام الرقابة الداخلية بقطاع دعم مبيعات عملاء المؤسسات والشركات التابع لنهاية الشئون التجارية ولم يحدد بقرارها مدة نهوض أعمالها والتي لم تنتهي من كافة أعمالها بعد .

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

ج - عدم تأثر سجلات القطاع المالي بالشركة (حساب اوراق القبض) بالتسوية التي قام القطاع التجاري بالشركة بايرامها مع العميل / شركة نور لنظم المعلومات خلال يناير ٢٠٢١ والتي ترتب عليها جدولة سداد المديونية المستحقة عليها وبالبالغة نحو ١٦٨ مليون جنيه (الخاصة بخدمات BIT STREAM ، الكواكب المحلية) مضافة إليها غرامة تأخير ومصاريف بنحو ٧٩,٣٣ مليون جنيه (لتصبح إجمالي المديونية المستحقة علي الشركة نحو ٤٤٧,٣٣ مليون جنيه) وتم استلام شيكات بقيمتها - دون إجراء قيود مالية بها لإثباتها في وقتها ل لتحقيق الرقابة عليها. وقد قامت الشركة بتسوية ما قام العميل بسداده خلال العام البالغ نحو ٢٢ مليون جنيه خصما من مديونية العميل دون قيد ما يخص هذا المبلغ من غرامات ومصاريف الجدولة المشار إليها ، مما أظهر حساب العميل والإيرادات بغير حقيقتهما ، وقد أفادت الشركة بردها على تقريرنا عن فحص القوائم المالية المستقلة في ٢٠٢١/٩/٣٠ بأنه " لم يتم إثبات رسوم جدولة المديونية نتيجة لكونها أصل محتمل ، وهو ما جانبه الصواب حيث أن تلك المبالغ (غرامات التأخير ورسوم الجدولة) مدرجة ضمن اتفاق التسوية المبرم مع العميل وتم الحصول على شيكات منه بإجمالي المديونية المستحقة عليه متضمنة تلك المبالغ وبالتالي تعد أصل مؤكدة الحدوث وينطبق عليها ما ورد بمعايير المحاسبة رقم (٤٨) الإيراد من العقود مع العملاء - بند ٩ الإعتراف .

ونشير إلى عدم التزام العميل بشروط الجدولة المشار إليها خلال عام ٢٠٢٢ وتوقفه عن السداد وقيام الشركة بايرام جدولة أخرى خلال عام ٢٠٢٢ .

د - وجود مديونية مستحقة على بعض العملاء الخاصة بخدمات (BIT STREAM - كواكب محلية - ADSL) بنحو ١٥١,٧ مليون جنيه ولم يتم تسويتها نتيجة وجود اعترافات على تفاصيل عملية التحاسب لبعض العملاء وعدم ابرام بعض العقود الخاصة بخدمات الكواكب المحلية المقدمة لشركة يلا مصر.

ه - استمرار وجود فروق بين شاشات الإستهلاك (ICT) وبين قطاع الفترة نظرا لان نظام الفترة الحديثة (IRB) يرفض المكالمات التي لا تتفق مع هذا النظام مما ترتب عليه عدم تضمين الإيرادات بقائمة الدخل بقيمة تلك المكالمات المرفوعة حيث لا يتم التحاسب عنها مع عملائها من المشتركين .

يتعين ما يلي :-

أ - بحث أسباب أوجه القصور المشار إليها وإتخاذ الإجراءات الالزمة في هذا الشأن والإفادة.

ب - سرعة تلافي أوجه القصور المشار إليها بعاليه مع سرعة إنتهاء اللجنة المشكلة لهذا الغرض من أعمالها وموافقتنا بما إنتهت إليه .

ج- تحريك المساعلة القانونية بشأن عدم متابعة العميل / شركة نور مما حدا بالعميل بعدم الالتزام بالسداد وتفاقم المديونية وترافقها لسنوات طويلة دون تحصيل وضياع عائد استغلال تلك الأموال على الشركة وتعرضها لخطر الضياع مع سرعة وضع دورة مستندية لأوراق القبض لإحكام الرقابة عليها .

د-بحث أوجه الخلاف وتسويه أرصدة العملاء المشار إليهم في ضوء ذلك

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

هـ سرعة اتخاذ الاجراءات الفنية الالزمة لتلافي المرفوضات والعمل على ضبط نظام الايراد .

١١- أدى عدم إنتهاء اللجنة المشكلة لفحص الأرصدة المدينة منذ سنوات إلى إستمرار تضمين الحسابات المدينة أرصدة مرحلة من سنوات سابقة دون تسوية ، منها على سبيل المثال :-

أ - نحو ١٤٧ مليون جنيه قيمة مبالغ مرحلة من فترات سابقة - قطاع الديوان العام : قطاع الديوان العام (نحو ٨٥,٥١٥ مليون جنيه مدرجة ضمن حساب مديونيات متنوعة أخرى (ح/٢٠٣٩٠٠١) تحت مسمى مطالبات تذكرى والتي يرجع بعضها لما قبل عام ٢٠٢٠، نحو ٣٩,٤٥٢ مليون جنيه مدرجة ضمن حساب مديونيات مصلحة الضرائب على الدخل (ح/٢٠٣٦٠٠١) مرحل منذ سنوات سابقة دون تسوية يرجع بعضها لعام ٢٠١٢ ، نحو ١٣ مليون جنيه مديونيات مؤقتة طرف البنوك، نحو ٤,١٥٢ مليون جنيه بحساب أرصدة مدينة طرف مصلحة الضرائب - ضريبة عائد أذون الخزانة (ح/٢٠٦٢٠٠٢) تخص الضريبة على أذون خزانة بنك مصر مرحلة منذ عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ ، وسداد إقرار ضريبة الدخل عن عام ٢٠١٩ ، ولم يتم تسويتها حتى تاريخه ، نحو ٤,٣٨١ مليون جنيه ضمن حساب أوامر دفع قيمة مضافة وجدول من جهات حكومية (ح/٢٠٦١٠٠٩) تمثل بعض المبالغ مرحلة من عام ٢٠٢٠ والتي لم يتم تسويتها وخصمها من المبالغ المستحقة على الشركة بإقرارات ضريبة القيمة المضافة لعدم موافاة إدارة الضرائب بالشركة بإشعارات خصم تلك المبالغ.

ب - نحو ٣٠ مليون جنيه بقطاع المخازن والمشتريات بعضها مرحل من عام ١٩٨٤ .

ج - نحو ١,٩ مليون جنيه بقطاع المشروعات .

د - نحو ١٦,٤ مليون جنيه مبالغ مرحلة منذ سنوات سابقة يرجع بعضها بقطاع الدولي منها: نحو ١٢ مليون جنيه أرصدة متوقفة مرحلة ونحو ٤,٤ مليون جنيه يمثل حصة الشركة من توزيعات ارباح شركة العرب سات عن عامي ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ لم يتم تحصيلها.
يتعين حصر كافة الأرصدة المدينة وإتخاذ اللازم بشأن تسويتها .

١٢- إستمرار تضمين الحسابات الدائنة أرصدة مرحلة منذ سنوات سابقة دون تسوية منها :

أ - نحو ٧,٨٥ مليار جنيه مبالغ مستحقة للشركات التابعة والشقيقة طرف الشركة المصرية - قطاع الديوان العام قطاع الديوان العام : نحو ٥,٧ مليار جنيه مديونية مستحقة لشركة WE DATA ، ١,٠٥ مليار جنيه مديونية مستحقة لشركة فودافون ، ٦٧٤ مليون جنيه مستحقة لشركة مينا ، ٢١٦ مليون جنيه مستحقة لشركة إكسيد ، ١٥٥ مليون جنيه مديونية لشركة سنтра لтехнологيا، ٨٠ مليون جنيه مستحقة لشركة TE FRANCE ، ٢٥ مليون جنيه مستحقة لشركة TE للاستثمار ، ٢,٧ مليون جنيه مديونية مستحقة للشركة العالمية للكوابل البحرية ، ٢ مليون جنيه مديونية لشركة سنtra للصناعات.

ب - نحو ٣٩,٨ مليون جنيه قيمة كل من (مصروفات مستحقة (ح/٤٦٤٩٠٠١) بنحو ٢٥ مليون جنيه يرجع تاريخ بعضها لأكثر من ١٣ سنة ، دائنة متنوعة بنحو ١٤,٨ مليون جنيه).

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

- ج - نحو ١٣,٧ مليون جنيه بقطاع المشروعات .
- د - نحو ٣٢,١ مليون جنيه مبالغ مرحلة (قطاع الدولي) بعضها منذ ٢٠٠٩ .
يتعين العمل على دراسة وتسوية المبالغ المشار إليها .
- ١٣ - لم يتم تحويل حساب المصاروفات بكل من :-
- أ - نحو ١٣١ مليون جنيه قيمة رسوم تخص هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات وذلك نتيجة الخلاف في تطبيق القرارات المنظمة في هذا الشأن .
- ب - نحو ٧٤ مليون جنيه قيمة فروق إهلاك وإستهلاك لم يتم حسابها منذ بداية تاريخ دخولها الخدمة خلال عامي ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ ، فضلا عن نحو ٤٥ مليون جنيه خطأ بحساب الإهلاك عن عقود دعم فني أرقام (٢١٢٠/٢٠٢٠) .
- ١٤ - (٢٠١٤/٢١١)
- ج - نحو ٥٢٥ مليون جنيه قيمة إهلاك خاص بالعقد (٢٢١/٢٠٢١) تم رسمته بالخطأ على ٥ سنوات في حين أن العقد مدته عام واحد فقط .
- د - نحو ٦٥ مليون جنيه قيمة الضريبة الإضافية عن فحص ضريبة المبيعات عن عام ٢٠١٥ والمدرج بحساب مديونيات مصلحة الضرائب على المبيعات (٢٠٣٧٠٠١/ح)
- يتعين حصر كافة الحالات و إتخاذ اللازم في هذا الشأن .
- ١٥ - تم تحويل المصاروفات بالخطأ بكل من :
- أ - نحو ٨٥٤ مليون جنيه (تعويضات عمالء المحمول) حيث أنها تخص شركة we data (من إستهلاك نقاط الولاء والقسائم المخفضة والقسائم المجانية للعملاء) .
- ب - نحو ٤٨٤ مليون جنيه بالزيادة يمثل قيمة أتعاب تجوال محلي شركة إتصالات مصر (٥٣٧١٣٨١/ح) ناتج عن عدم حساب وقيد التخفيض الذي يمنحك الشركة المصرية للإتصالات من الشركة المذكورة عن التجوال الذي يكون جميع أطرافه عمالء الشركة المصرية للإتصالات
يتعين حصر كافة الحالات و إتخاذ اللازم في هذا الشأن .
- ١٦ - لم نقف على أسباب تحويل حساب المصاروفات (تكلفة طبية) بنحو ١٥٢,٦ مليون جنيه بصورة تقديرية عن شهر ديسمبر ٢٠٢١ فقط في حين أن متوسط التكلفة الفعلية الشهرية لثلاث الخدمات نحو ٤٠ مليون جنيه .
يتعين موافاتنا بأسباب ما سبق الإشارة إليه ، وتحميل الحساب بالمبالغ الفعلية حتى تظهر الحسابات على حقيقتها .
- ١٧ - استبعاد كل من قيمة كل من : الدواير بنظام U R I لعمالء خارج مصر - البالغ قيمته نحو ٦٧٤ مليار جنيه خلال الفترة من ٢٠١٤/٧/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١، وذلك عند حساب الرسوم المستحقة للجهاز القومي .
يتعين حسم موقف استبعاد تلك الإيرادات عند حساب مستحقات الجهاز القومي والآفادة .

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

١٧ - درجة الشركة على معالجة ما يتم تحصيله من تعويضات من شركة التأمين بتحفيض حساب مصروفات التأمين على أصول المنشآة ضد الحريق والسطو (ح/٥٦٣١) بلغ ما أمكن حصره من تلك المبالغ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ بنحو ١٧,١٣٢ مليون جنيه وذلك بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصري رقم (١) الخاص بعرض القوائم المالية .

يتعين اجراء التصويب اللازم والالتزام بما تنص عليه معايير المحاسبة المصرية.

١٨ - لم يتم حساب نسبة إتمام الخاصة بعملية مشروع الرحاب ومدينتي المبرم مع الشركة العربية للمشروعات والتطوير العقاري (طلعت مصطفى) الأمر الذي ترتب عليه عدم تسوية وتحميم المصروفات بنحو ٢١١ مليون جنيه والمقيدة بحساب الأرصدة المدينة كما لم يتم تسوية وإدراج ما يقابلها من إيرادات مقيدة بحساب الأرصدة الدائنة يتعين اتخاذ اللازم في هذا الشأن و الأفاده .

١٩ - تتضمن إيرادات نحو ٢٧ مليون جنيه مبالغ تقديرية تخص خدمات رسائل SMS المقدمة من الشركة المصرية للاتصالات لشركة WE DATA لوجود قصور في نظام التشغيل الخاص بشبكة المحمول على نظام للتحاسب على أساس فعليه لهذه الخدمة وذلك منذ عام ٢٠١٩ .

يتعين العمل على سرعة تلافي أوجه القصور في النظام المشار اليه .

٢٠ - لم تتضمن الإيرادات نحو ٢,١٣ مليون جنيه قيمة كوبونات مدرجه بحساب دائنة إيرادات مؤجلة تعويضات عملاء (ح/٤٦٩٥٠٥) تخص عام ٢٠٢١ .
يتعين اجراء التصويب اللازم .

الرأي المتحفظ

وفيما عدا تأثير ما ورد بعاليه في الفقرات السابقة وتاثير التسويفات المحتملة والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا تمتنا من التحقق من صحة قيم بعض الأصول وبعض المصروفات والإيرادات وقيمة المخصصات المكونة ، فمن رأينا أن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للاتصالات تعبير بعدلة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٢٠٢١/١٢/٣١ وعن نتائج أعمالها وعن تدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً نورده ما يلي :

- ١- تم جرد جانب من الأصول الثابتة بمعرفة الشركة وتحت مسؤوليتها وقد قمنا بالإشراف على جانب من أعمال الجرد في حدود الإمكانيات المتاحة ، وقد أسفنا عن وجود بعض الملاحظات المتكررة تم إبلاغها للشركة ، والتي أثرت على أعمال الجرد وما ترتب عليها فقد عملية الجرد الغرض منه ، ومنها ما يلي :-
 - أ - عدم قيام الشركة بإجراء المطابقات اللازمة بين محاضر جرد الأصول الثابتة و سجلات الأصول الثابتة في ٢٠٢١/١٢/٣١ نتيجة لقيد بعض الأصول بصورة اجمالية ، حيث تبين قيام الشركة بمطابقة تلك المحاضر مع

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

محاضر جردها في العام السابق - دون تحديد الاختلافات بينها وبين ما هو مثبت بسجلات الأصول الثابتة في تاريخ الميزانية.

ب - استمرار وجود العديد من الأصول المستغلى عنها وغير مستغلة تشكل أعباء تخزنية على الشركة فضلاً عن عدم الاستفادة من قيمتها في حالة التخلص منها بالبيع ، بعضها بكميات كبيرة .
يتعين حصر كافة الأجهزة والأصول المستغلى عنها وخرجت من الخدمة وتعديل قيمة الأصول الثابتة المهلكة دفترياً ولازالت تستخدم الواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، وسرعة التصرف فيها بما يعود بالنفع على الشركة .

٢. استمرار وجود العديد من الأصول غير المستغلة ومنها :

- نحو ٦٧٧ مليون جنيه (حق استخدام) خلال الأعوام من ٢٠١٤ حتى ٢٠٢١ تحملت عنهم الشركة قيمة اهلاك عن الفترة المذكورة نحو ٦١٧٧,٦ مليون جنيه ، نحو ٩١,٢ مليون جنيه صافي القيمة الدفترية لعدد ١٨٣ فرعه لـ TE-NORTH كابل. بالإضافة إلى عدم استغلال خدمات الشبكة الذكية ومنها الكارت التخيلي والشبكة الافتراضية والرقم الشخصي حيث بلغت نسبة عدم الاستغلال لبعضها ١٠٠٪ وكذا الساعات المتاحة على بعض الكوابل منها كابل EIG بنسبة ٢٠٪ وكابل TENORTH بنسبة ٤٠٪ وكابل smwe^٥ بنسبة ٧٨٪ وكابل smwe^٣ بنسبة ٨٩٪ وكابل Imewe بنسبة ٦٤٪ .

- بعض الأرضي المشترأة : أرض ومبني بمدينة العبور بنحو ٢٢ مليون جنيه واللتان تم إستلامهما من شركة سوفيسات خلال عام ٢٠١٨ دون أن يتم تسجيلهما باسم الشركة حتى تاريخه ، قطعة أرض بمدينة المراج بمحافظة القاهرة بنحو ٦ مليون جنيه (قرار ٣٨٠٨ لسنة ٢٠٠٧ بمساحه ٢٠٠ متر) لأقامة سنترال (عقد ٥٩/٢٠٠٨/٧) ولم يتم التنفيذ ونشير في هذا الشأن إلى اعتماد محافظ القاهرة في ٢٠١٩/٣/١٦ قرار الإدارية المركزية لحماية أملاك الدولة بإلغاء قرار التخصيص مع التبيه على حى البستانين بإيقاف التعامل لحين التصرف بمعرفة المحافظة على قطعة الأرض . قطعة ارض بنحو ٦,٢ مليون جنيه قيمة ارض بمدينة المنصورة الجديدة. ارض مدينة السادات بالمنطقة الصناعية السابعة والبالغ قيمتها ١,١ مليون جنيه لعدم التزام الشركة ببناء السنترال في تاريخه ، ومباني مقامة دون استغلالها ونشير إلى أنه تم استلام أرض النادي (٤٠) فدان بموجب محضر تسليم في ١٧/١٢/١٩٥٥ بغرض إقامة محطة لاسلكية ، الذي تضمن " في حالة استغلال الأرض في غير الغرض المخصصة من أجله ترد إلى مصلحة الأملاك " ، وقد تم الحصول على موافقة وزير النقل والمواصلات في ١٩٩٧ على تخصيص (١٨ فدان) لإقامة نادي رياضي لخدمة العاملين وتم استخراج ترخيص الإنشاء رقم (٢٥٠) لسنة ٢٠١٢

يتعين اتخاذ اللازم في هذا الشأن بما يعود بالنفع على الشركة

٣. بلغ إجمالي المنصرف على مشروع إنشاء نادي الشركة بالمعادي منذ عام ٢٠٠٦ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ٣٢٠ مليون جنيه بحسب المشروعات تحت التنفيذ ، بالإضافة إلى نحو ٤٠٢ مليون جنيه بحسب الدفعات المقدمة على الرغم من عدم ملكية الشركة للأرض المقام عليها مبنى النادي ولم نقف على ما يفيد تقيين وضع الأرض في ضوء مخالفة شرط التخصيص (الاستلام) ، كما لم نقف على مدى الإستفادة من تلك المبالغ المسددة حتى تاريخه .

يتعين موافاتنا بأسباب التأخير المذكور منذ عام ٢٠٠٦ حتى ٢٠٢١ وما ترتبت عليه من حدوث تلك الطفرة في التكافلة ، مع موافاتنا بما يفيد تقيين وضع الأرض.

٤. بلغت قيمة استثمارات الشركة نحو ٦,٢٢ مليار جنيه بعد خصم إضمحلال بنحو ٤٧,٩٢ مليون جنيه ، وقد تبين ب شأنها استمرار الشركة في الاستثمار في شركات لم تجن منها أية عوائد نقدية وتحمل عنها خسائر اضمحلال

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

بنحو ٤١٤ مليون جنيه منها : الشركة المصرية لخدمات التوقيع الالكتروني ، العربية لتصنيع الحسابات ، المصرية لصناعة المعدات التليفونية ، النيل ، الوطنية للتليفون المحمول .

يتعين بحث اسباب ماتقدم واتخاذ اللازم في هذا الشأن مع ضرورة اعادة النظر في جدوى الاستمرار في الاستثمارات المذكور .

٥- تم تقييم الإستثمارات المالية في أدوات الملكية بخلاف تلك التي يتم اعتبارها ويطبق عليها محاسبة حقوق الملكية الأخرى) بالتكلفة كما ظهرت بالقوائم المالية للشركة تحت مسمى إستثمارات مالية متاحة للبيع بالمخالفة لما ورد بمعايير المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية وكذا الإيضاحات المتممة الواردة بالقوائم المالية للشركة .

يتعين إجراء التصويب اللازم والإلتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصري المشار إليه.

٦- تضمنت حسابات العملاء بعض الارصدة المتوقفة يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٠ وقد بلغ ما امكن حصره منها بقطاع الدولي فقط نحو ٤٣٠ مليون جنيه وهي (نحو ٧٣٠ مليون جنيه بحساب عملاء قصيرى الأجل رصيد متوقف منذ ٢٠٠٩/٩/٣٠ يمثل قيمة متاخرات لم يتم نقلها للمناطق المختصة لتحصيلها ، نحو ٢٣٣ مليون جنيه ارصدة متوقفة لبعض الدول والشركات بعملاء المقاصة الدولية ، نحو ٤٩٠ مليون جنيه ارصدة متوقفة لبعض الدول والشركات عمالء خارج مصر ، نحو ٦٩٨٩ مليون جنيه ارصدة متوقفة لدى التليفزيون المصرى ، نحو ١ مليون جنيه ارصدة متوقفة عن خدمة V.SAT ، نحو ١٨٥ مليون جنيه ارصدة متوقفة عن خدمة V.POP ، مدینونية بنحو ٤٤٧٣ مليون جنيه مستحقة طرف العميل "شركة مينا نت" متوقفة منذ عدة سنوات دون تحصيل).

يتعين سرعة اتخاذ الاجراءات الازمة لتحصيل مستحقات الشركة .

٧- بلغت قيمة ضريبة المبيعات التي سبق للشركة سدادها لمصلحة الضرائب نيابة عن شركة اورانج نحو ١٣٨ مليون جنيه ولم يتم تحصيلها من شركة اورانج ومرفوع بشانها الدعوى رقم ١٤٨٦ لسنة ٢٠٢١ امام مركز القاهرة الاقليمي للتحكيم التجارى الدولى ولا زالت متدولة .

يتعين موافاتنا بالموقف الحالى للدعوى المشار اليها واتخاذ اللازم في هذا الشأن والافادة .

٨- اسفر محضر المصادقة والمطابقة الذى تم بين الشركة المصرية للاتصالات وشركة وي داتا - المصرية لنقل البيانات وجود مبلغ متحفظ عليها بنحو ٣٢٧ مليون جنيه مدین (نحو ٣٢١ مليون جنيه قيمة مبالغ مسددة من خلال الشركة المصرية لشركة سنترا على ذمة عقود توريدات وصيانة لصالح شركة WE DATA ، نحو ٦ مليون جنيه خاصة بدوائر ROU لربط القاهرة - الإسكندرية لحين إتمام التسويات الخاصة بالسنوات السابقة) .

ورصيد دائن نحو ١٢,٣ مليون دائن (نحو ٩ مليون جنيه تخص مشروع TE CAMERA والذي نفذته شركة WE DATA لنوريد وتركيب عدد ٤٠٨ كاميرا ثابتة ومحركة والشبكة الداخلية واجهزة المراقبة الخاصة لعدد ٥١ فرع للشركة المصرية للاتصالات ، نحو ٣,٢٩٨ مليون جنيه قيمة فواتير لم يتم اعتمادها منفذة من خلال شركة Avaia ، بالإضافة إلى عدد من الدواير الدولية بدون عقود ودون تحديد تواريخ بدء تشغيلها .

يتعين دراسة تلك المبالغ وبحثها مع الشركة المذكورة واتخاذ اللازم في ضوء ذلك والافادة .

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

٩- وجود مبالغ متوقفة مستحقة على الشركة المصرية لنظم المعلومات - اكسيد بنحو ١٠٥ مليون جنيه يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٧ منها مبالغ متحفظ عليها ومتوقفة منذ سنوات دون حسم (تخص ايجار مقار شركة اكسيد ومطالبات كهرباء وصيانة وإيجار دوائر وضرائب مسدة بمعرفة الشركة المصرية تخص شركة اكسيد وما يخص عقد تبادل الخبرات) .

يتعين العمل على حل جميع أوجه الخلاف مع الشركة المذكورة و انهاء تلك التحفظات وتسوية تلك المديونيات واستكمال ابرام التعاقدات الخاصة بایجار بعض المقرات المؤجرة لشركة اكسيد .

١٠- بلغ رصيد حساب تأمينات العمالء (بطاط الدوى) في ٢٠٢١ / ١٢ / ٣١ نحو ٩٥ مليون جنيه (قيمة تأمينات محصلة من العمالء) ولم تقم الشركة بإنشاء أي سجلات تحليلاً لهذه التأمينات لمتابعتها او التصديق عليها الامر الذى لم نتمكن معه من التتحقق من صحة ذلك الرصيد
يتعين بحث اسباب ما تقدم واتخاذ اللازم في هذا الشأن مع موافاتنا بالتفصير المشار اليه والافادة .

ملاحظات أخرى

١- لازالت الشركة تعتمد في مصادر تمويلها على القروض والتسهيلات الإنتمانية والتي بلغ رصيدها في ٢٠٢١ / ١٢ / ٣١ نحو ١٦,٢٦٢ مليار جنيه ، تحملت الشركة عنها فوائد مدينة ١٨٥ مليون جنيه ودمعة نسبية بنحو ٧٤,٧٣٤ مليون جنيه.

٢- صدر الكتاب الدوري رقم (١٣٩) عن وزارة التنمية المحلية بتاريخ ٢٠٢١/٦/٨ بشأن تقيين أوضاع أبراج المحمول المقاومة بدون ترخيص ، الذي تضمن " أن يتم تحديد رسوم تقيين تلك الأبراج وفقاً لرأوية كل محافظة على حده ، وأنه جاري إعداد بروتوكول مع وزارة الإتصالات في هذا الشأن لتحديد رسوم التقيين حسب مكان المحطة " .
يتعين موافاتنا ب موقف تقيين أوضاع تلك الأبراج في ضوء الكتاب الدوري المشار إليه وما ترتب على ذلك من آثار .

٣- استمرار الشركة في عدم تحقيق أعداد المكالمات المطلوبة وفقاً لاتفاقية التحول المعدلة بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٥ المبرمة مع شركة "إتصالات مصر" ، ولم توافق شركة إتصالات مصر على ترحيل قيمة مكالمات بنحو ١٨٣ مليون غير المحققة خلال عام ٢٠٢٠ إلى العام التالي .

ونشير إلى أن قيمة المكالمات غير المحققة خلال المدة من يناير ٢٠٢١ حتى ديسمبر ٢٠٢١ بلغ نحو ١٣٣ مليون جنيه بنسبة ٤٨% من قيمة ما تم سداده خلال تلك الفترة .

يتعين ضرورة مراعاة أخذ الإستهلاك الفعلي في الإعتبار عند إبرام اتفاقية تجوال جديدة مع سرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة بوضع الخطط التسويفية لتنشيط المبيعات لتحقيق المستهدف بالإتفاق المشار إليه .

٤- لم نقف على أسباب قيام الشركة المصرية للاتصالات بتجديد التعاقد لمدة ثلاثة سنوات مع شركة "CNE" للقنوات بدءاً من ٢٠٢١/١/١ ينتهي في ٢٠٢٤/١٢/٣١ وبشروط جديدة مغالي فيها بالرغم من عدم تحقيق عدد المشتركيين المستهدف بالعقد الأول المنتهي في ٢٠٢٠ (حيث تم التعاقد مع الشركة المذكورة بتاريخ ٢٠١٩/٤/٣٠ على أن تقوم الشركة المصرية ببث قنوات شركة "CNE" لعدد ١٠ الآف مشترك خلال المدة من ٢٠١٩/٥/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ مقابل قيام الشركة المصرية بسداد نحو ٨,٦ مليون جنيه خلال المدة المشار إليها ، وبنهاية مدة العقد لم تحقق الشركة المصرية سوى عدد ٤٥٠ مشترك فقط بنسبة ٤,٥% من العدد المستهدف) حيث نصت الشروط الجديدة للتعاقد على ما يلي :-

- أصبح لزاماً على الشركة أن تبيع خدمات "CNE" لعدد ٢٥ ألف مشترك كحد أدنى خلال مدة التعاقد .

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

أن تسدد الشركة المصرية عن ذلك العقد نحو ٣٦.٧ مليون جنيه (المعادل ٢.٣٥٠ مليون دولار).
- زيادة تكلفة المشترك الواحد من ٥٤ دولار بالتعاقد الأول ليصبح نحو ٩٤ دولار بالتعاقد الجديد بنسبة زيادة قدرها ٧٤%.

ونشير إلى أنه بلغ عدد المشتركيين عن العقد الجديد خلال المدة من ٢٠٢١/١/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ٨٨٣ مشترك فقط بنسبة نحو ١٧.٦٦% من مشتركي السنة الأولى.
كما لم يتم تحويل المتصروفات بنحو ٤٠ مليون جنيه قيمة ما يخص العام الحالي من تكلفة العقد.
يتعين موافقتنا بأسباب تجديد التعاقد المشار إليه بالرغم من تدني أعداد المشتركيين وأسباب الموافقة على التجديد في ضوء تلك الزيادة في الأسعار ، مع تحويل حساب المتصروفات بتلك المبالغ المذكورة.
تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى :

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعده وفقاً لمتطلبات القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بصفحات الشركة وذلك في الحدود التي ثبت بها مثل تلك البيانات بالصفحات .

٢٠٢٢/٣/٣ تحريراً في :

مدير العموم
نواب مدير الإدارة

محاسب / حسن سعيد يوسف

محاسب / تامر سيد حسن

محاسب / خالد حسن سالم
(عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية - زميل جمعية الضرائب المصرية)

وكلاء الوزارة

محاسب / إيهاب سالم محمود

محاسبة / رضوه محمد أمين

محاسب / عبدالله عبد العليم محمود
(عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية - زميل جمعية الضرائب المصرية)

محاسبة / عبري طلعت عبدالعزيز

محاسب / شريف فاروق الدسوقي

محاسبة / إلهام سيد عبد العزيز

محاسبة / شرين محمد المغربي

محاسب / عاطف السيد عبد السلام

محاسبة / دينا عبد الحميد محمد

القائم بأعمال الوكيل الأول

مدير الإدارة
عاطف صبحي حسن
محاسب / عاطف صبحي حسن"



الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

٦٦٦/٣/٣ ٢٤٤

السيد الأستاذ المهندس / رئيس مجلس الإدارة

الشركة المصرية للاتصالات

تحية طيبة وبعد ،،

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية المجمعة للشركة
المصرية للاتصالات في ٢٠٢١/١٢/٣١ .

برجاء التفضل بالإهاطة والتنبيه باتخاذ اللازم مع سرعة موافقتنا بالرد على التقرير.

وتفضلاً بقبول فائق الاحترام ،،

تحريراً في : ٢٠٢٢/٣/٣

القائم بأعمال الوكيل الأول
مدير الإدارة

"محاسب / عاطف صبحي حسن"

وارد
الإدارة العامة لمراقبة الحسابات
رقم ١١١ تاريخ ٢٠٢٢/٣/٣

تقرير مراقب الحسابات

عن القوائم المالية المجمعة

للشركة المصرية للاتصالات في ٢٠٢١/١٢/٣١

إلى السادة / مساهمي الشركة المصرية للاتصالات

راجعنا القوائم المالية "المجموعة" المرفقة للشركة المصرية للاتصالات "شركة مساهمة مصرية" الممثلة في قائمة المركز المالى المجمعة في ٢٠٢١/١٢/٣١ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية المجمعة مسؤولية إدارة الشركة فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أي تحريرات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسؤولية مراقب الحسابات

تحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا وقد تمت مراجعتنا لها وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتطبق هذه المعايير تحطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب على أن القوائم المالية المجمعة خالية من أية خطأ هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحرير الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصله بقيام المنشأ بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية فيما عدا ما سيتم إدراجه في الفقرات التالية .

أساس إبداء الرأى المحفوظ

في ضوء فحصنا للقوائم المالية المجمعة والمعلومات والبيانات التي أمكن الحصول عليها نشير إلى ما يلي :-

١ - تم إعداد القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية في ٢٠٢١/١٢/٣١ باستخدام بيانات مالية لشركة خدمات التوقيع الإلكتروني (شركة شقيقة) غير معتمدة وغير مدققة ، كما لم نواف بالقوائم المالية المدققة لشركة فودافون (الشقيقة) في ذات التاريخ ، كما لم نواف بالقوائم المالية المعتمدة للشركات التابعة والتي تم إعداد القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية (الأم) في ٢٠٢١/١٢/٣١ باستخدامها ، كما لم نواف بتقارير مراقبوا الحسابات عن مراجعتهم لتلك القوائم مما لم نتمكن معه من التحقق من صحتها وعدم تمكننا من الوقوف على صحة نصيب الشركة في حقوق المساهمين في الشركات الشقيقة.

يتعين العمل على موافقتنا بكلفة القوائم المالية المعتمدة للشركات التابعة و الشقيقة المستخدمة في التجميع ، وكذا تقارير الفحص المحدود عنها .

٢ - تضمين سجلات وحسابات الأصول الثابتة نحو ١,٣ مليار جنيه قيمة بعض الأراضي غير المملوكة للشركة وهي أراضي تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزع ملكية ، وب شأن تلك الأرضي نشير إلى ما يلي :-

- صدور العديد من الفتوى من مجلس الدولة والتي مفادها عدم ملكية الشركة الأم لتلك الأرضي وأخرها الفتوى رقم (٢٢٤) - ملف ١٦٨/١٧ - بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢١ التي تضمنت عدم ملكية الشركة لتلك الأرضي .

- صدر قرار محافظ الغربية رقم (١٤٣) - عام ٢٠١٨ - بتاريخ ٢٠١٨/٢/١٥ ، الذي تضمن " سحب قرارات التخصيص الصادرة لصالح الهيئة القومية للإتصالات السلكية واللاسلكية ، وذلك بناء على مذكرة الإدارة العامة لحماية أملاك الدولة التي تضمنت طلب إصدار قرار إلغاء كافة قرارات التخصيص الصادرة لصالح الهيئة القومية للإتصالات السلكية واللاسلكية على مستوى المحافظة بناء على موافقة المجلس التنفيذي للمحافظة " وهو الأمر الذي قد يستتبعه مزيد من القرارات المشابهة من باقي الجهات الإدارية بالدولة .

- ورود العديد من المطالبات من بعض الجهات الإدارية بشأن الأرضي بحيازة الشركة غير المقنة (تخصيص ونزع ملكية) خلال الأعوام السابقة ، وقد أدى تباطؤ الشركة في الإستجابة لها إلى إستيلاء تلك الجهات على الأرض والدخول في منازعات قضائية مع الشركة ، ومثال ذلك :-
- إستيلاء حي شرق مدينة شبين الكوم (محافظة المنوفية) على أرض بمساحة ٣٨٢١,٥٩ م٢ التي بلغت قيمتها المقدرة بنحو ١٥,٢٨٦ مليون جنيه ، حيث أقامت عليها مباني ورش وجراج ، بالرغم من وجود هناجر للشركة مقامة عليها .

ونشير إلى أنه بالرغم مما تم الإشارة إليه بعالیه إلا أن الشركة لم تقم بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠٢١/١٢/٣١ عن وجود أية قيود على ملكية تلك الأرضي وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبنـد رقم (٧٤ - أ) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية ، فضلا عن عدم صحة ما ورد بإقرارات الإدارة الصادرة عن الشركة في هذا الشأن .

ويحصل بما سبق ورود مخاطبة من رئيس مركز ومدينة مرسى مطروح بتاريخ ٢٠٢١/٩/١٩ للشركة الأم لسداد مبلغ ١,٢ مليون جنيه يمثل قيمة حق إستغلال الأرض والمبني الكائن بشارع الشاطئ بالمحافظة ، بالإضافة إلى إخلاء الأرض والمبني خلال أسبوع من تاريخه ، وفي حالة عدم سداد المديونية سيتم تنفيذ الحجز الإداري على أية منقولات أو عقارات خاصة بالشركة ، وقد قام مدير عام

المنطقة بمخاطبة رئيس مركز ومدينة مرسى مطروح بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢١ لموافاته ببيان تفصيلي يوضح موقع ومساحة المبني المعنى بالمطالبة حتى يتم الفحص من قبل الجهات المعنية وسداد المطالبة حال وجوب استحقاقها قانوناً.

يتعين موافقتنا بما تم إتخاذه من إجراءات فى هذا الشأن .

الرأي المتحفظ

وفيما عدا تأثير ما ورد بعاليه في الفقرات السابقة وتأثير التسويات المحتملة ، فمن رأينا أن القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية للاتصالات تعبر بوضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع للشركة في ٢٠٢١/١٢/٣١ ونتائج أعمالها وعن تدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً :-

١ - بلغت قيمة إستثمارات شركة تي إي للإستثمار القابضة- شركة تابعة - في الشركة المصرية للاتصالات بسنغافورة (TE GLOBE) نحو ٢٣,٠١ مليون جنية بنسبة مساهمة ١٠٠٪ وتم بدء النشاط في ٢٠١٦/٤/٦ ولم نواف بدراسة الجدوى لإنشاء تلك الشركة ، وتتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من بدء تحقيق الشركة الأخيرة لإيرادات نشاط في ٢٠٢١/١٢/٣١ بنحو ٣,٩ مليون جنيه إلا أنها حققت صافي خسارة نشاط بنحو ٦٧٥ ألف جنيه ، لتبلغ صافي الخسارة نحو ٨٩٨ ألف جنيه وتبلغ إجمالي الخسائر المرحلية بنحو ١٦,٨ مليون جنيه .

يتعين العمل على تلافي تلك الخسائر والنهوض بنتائج أعمال الشركة لما لذلك من أثر على نتائج أعمال الشركة الأم .

٢ - ساهمت الشركة المصرية (الأم) في العديد من الشركات (الأخرى) نورد بشأن بعضها ما يلى :

٢/١ - تضمن حساب استثمارات مالية (أخرى) مبلغ ٦٠ مليون جنيه قيمة استثمارات الشركة المصرية في شركة صندوق تنمية التكنولوجيا منذ عام ٢٠٠٣ بنسبة مساهمة ٤٦,١٥٪ من رأس مال تلك الشركة بصدوقيها الأول والثاني ، وقد حصلت الشركة المصرية على إيراد إستثمار بنحو ١٩,٨١٥ مليون جنيه فقط منذ بداية الاستثمار حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ .

وقد تم اتخاذ قرار تصفية الصندوق الأول بقرار الجمعية العامة غير العادية له في ٢٠١٥/٨/٢٠ لمدة ٩ أشهر وتمت موافقة لجنة الاستثمار بالشركة المصرية على ذلك وعلى تصفية الصندوق الثاني أيضاً ، وقد ورد بردود الشركة علي تقاريرنا السابقة أنه تم تشكيل لجنة منبثقة من مجلس الإدارة بالصندوق لمتابعة موقف تصفية الشركات ، كما تم الإنفاق مع المصفي علي أنه خلال عامي ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ سيتم الإنتهاء تدريجياً من التخارج من كافة الشركات المستثمر بها داخل الصندوقين ، وقد أفادت الشركة بردودها علي تقاريرنا السابقة أنه تم عقد مجلس إدارة بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٠ لمناقشة خطة تخارج المصفي من استثمارات الصندوقين الأول والثاني خلال عامي ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ ، كما تم اجتماع لحملة وثائق الصندوق الثاني بتاريخ ٩ مارس ٢٠٢١ ، وتمت الموافقة على توزيع الأرباح من بيع شركة فيسيتا وسيتم التوزيع بعد اعتماء هيئة الرقابة المالية نظراً لكون الصندوق تحت التصفية .

ولم نقف على أسباب تأخر ذلك الإعتماد الأمر الذي ترتب عليه عدم حصول الشركة المصرية للإتصالات على نصيتها من بيع شركة "Veseta" لفترة تقارب من عامين .

يتعين موافاتنا بموقف التصفية وبكيفية وتوقيت الحصول على المبالغ الناتجة من بيع باقى الشركات المكونة للصندوقين حال البيع ، وموافاتنا بما أنتهت إليه أعمال اللجنة المذكورة وبخطبة التخارج المشار إليها .

٢/٢ - تضمن حساب الاستثمار المالية فى شركات (أخرى) نحو ١١,٥٢٤ مليون جنيه قيمة الاستثمار بشركة كويك تيل المستثمر فيها منذ عام ٢٠٠٢ ، وتم عمل إضمحلال لتلك القيمة فى السنوات السابقة نظراً لتدور نتائج اعمالها واتخاذ قرار تصفيتها منذ عام ٢٠١٠ ولم نواف بحساب التصفية حتى صدور حكم محكمة استئناف عالي القاهرة الاقتصادية في الدعوى رقم ١١ لسنة ٣ في بشهر افلان تلك الشركة .
يتعين موافاتنا بحساب التصفية حال الإنتهاء من إعداده ووروده للشركة وأثر الحكم المشار اليه على استثمار الشركة المصرية في الشركة المذكورة .

٣- استمرار الشركة في الاستثمار في شركات (١) لم تجن منها أية عوائد نقدية وتحمل عنها خسائر اضمحلال بنحو ٤١,٧ مليون جنيه .

يتعين بحث أسباب ماتقدم واتخاذ اللازم في هذا الشأن مع ضرورة إعادة النظر في جدوى الاستمرار في الاستثمار المذكور .

ويتصل بما سبق فقد تلاحظ بشأن بعضها ما يلى :

أ- الشركة المصرية لخدمات التوقيع الإلكتروني (شركة شقيقة) ومستثمر فيها منذ عام ٢٠٠٦ بنحو ١٠ مليون جنيه سبق حساب إضمحلال لهذا الاستثمار في سنوات سابقة بنحو ٧,٥ مليون جنيه - وقد تضمن الحساب نحو ٢,٥ مليون جنيه - يمثل قيمة إستكمال نصيب الشركة المصرية في رأس المال للشركة المذكورة مسدة منذ ٢٠١٤/٦ - ولم يتم فهو التأشير بالسجل التجاري لتلك الحصة لعدم إستكمال باقى الشركاء لحصصهم مما يحول دون التأشير، وقد حققت الشركة المذكورة أرباح خلال العام المالي الحالي بلغت نحو ٥,٧٨٧ مليون جنيه لتصبح حملة الخسائر المرحلة للشركة في ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ٢٢,٨٠٧ مليون جنيه بنسبة ٨١,٤٥ % من رأس المال المصدر - بلغ نصيب الشركة الأم من خسائرها نحو ٨,١٤٥ مليون جنيه (وفقاً للبيانات التي تم موافاتنا بها والمعدة بمعرفة الشركة الأم) .

- وقد أفادت الشركة بردودها علي تقاريرنا السابقة أنه جاري التفاوض مع باقى المساهمين لحصول الشركة المصرية للإتصالات وحدها علي كامل حصة المساهم (بي تي تراست) المعروضة للبيع .

يتعين موافاتنا بمستجدات شراء الشركة المصرية للإتصالات لـكامل حصة المساهم المشار إليه .

ب - الشركة العربية لتصنيع الحاسوبات (أخرى) : مستثمر فيها بمبلغ ٧ مليون جنيه منها مبلغ ٢,٤٥٠ مليون جنيه قيمة المسدد منذ ٢٠١٠/١٢/٥ - يمثل إستكمال حصة الشركة المصرية في رأس المال المصدر ولم يتم التأشير بتلك الحصة بالسجل التجارى لعدم سداد بعض المساهمين لباقي حصصهم ، وقد تم حساب إضمحلال

بكمال قيمة الاستثمار خلال الاعوام السابقة ، وقد بلغت خسائر الشركة المذكورة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ (طبقاً لأخر قوائم مالية تم موافقتنا بها) نحو ٥,٥٨ مليون جنية لتبلغ جملة خسائر الشركة نحو ٦٣,٤٨ مليون جنية بنسبة ٩٠,٧ % من رأس المال المصدر مما تجاوز نصف قيمة حقوق الملكية مما يقتضي تطبيق المادة (٦٩) من القانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ لتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والذي ينص على قيام مجلس الإداره بالدعوة إلى إنعقاد جمعية عامة غير عادية للنظر في إستمرارية الشركة من عدمه ، هذا وقد سبق وأن أوصت لجنة الاستثمار بالشركة الأم في ٢٠١٧/٧ بالتواصل مع المشترين المحتملين للوصول الى قيمة متفق عليها لشراء حصة الشركة المصرية للإتصالات في الشركة المذكورة .

وقد أفادت الشركة بردودها على تقاريرنا السابقة بأنها في انتظار تحسن الأداء المالي للشركة بما يحقق أعلى عوائد للشركة المصرية لاتصالات .

يتبعن موافقتنا بكلام :-

- القوائم المالية للشركة المذكورة في ٢٠٢١/١٢/٣١ .

- موقف الشركة المذكورة من تطبيق المادة (٦٩) من القانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ المشار إليها بعاليه .

- آخر المستجدات بشأن موقف الشركة المصرية للإتصالات من التخارج من الشركة المذكورة وفقاً لقرار لجنة الاستثمار في ٢٠١٧/٧/٢٦ في ضوء تحقيق الشركة المذكورة لخسائر مالية حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ .

٤ - تم تقييم الإستثمارات المالية في أدوات الملكية بخلاف تلك التي يتم اعتبارها ويطبق عليها محاسبة حقوق الملكية (الأخرى) بالتكلفة كما ظهرت بالقوائم المالية للشركة تحت مسمى إستثمارات مالية متاحة للبيع بالمخالفة لما ورد بمعايير المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية وكذا الإيضاحات المتممة الواردة بالقوائم المالية للشركة .
يتبعن إجراء التصويب اللازم والإلتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصري المشار إليه .

٥ - انخفاض الأداء المالي لبعض الشركات التابعة ومن ذلك على سبيل المثال :-

(أ) الشركة المصرية العالمية للكواكب البحرية (ESICC)

حققت الشركة في ٢٠٢١/١٢/٣١ مجمل خسارة نشاط بنحو ١٦,٥٩ مليون جنيه ، وصافي خسارة نشاط بنحو ١٦,٨١ مليون جنيه ، لتحقق الشركة صافي خسارة بنحو ٢٠,٤٦٥ مليون جنيه مقابل صافي ربح بنحو ١٥,٧ مليون جنيه في ٢٠٢٠/١٢/٣١ (بانخفاض قدره نحو ٣٦,١٦٥ مليون جنيه بنسبة انخفاض قدرها ٢٣٠ %) .

وقد أفادت الشركة بردودها على تقاريرنا السابقة أن الشركة تعمل حالياً على إدارة الأجزاء المتبقية من أصولها والتي تعد عملياتها بسيطة جداً خلال العام مع الأخذ في الإعتبار بأن الإيرادات المدققة الدورية يتم الإعتراف بها في الشركة الأم .

هذا ولم نقف على كلاماً من :-

- أسباب إكتفاء الشركة بذلك وعدم سعيها لتحقيق أرباح مستمرة .
- صحة إدراج الإيرادات المدققة الدورية بالشركة الأم .

(ب) شركة ميرك

حيث حققت الشركة في ٢٠٢١/١٢/٣١ صافي ربح نشاط بنحو ٤.٧٣٣ مليون جنية مقابل نحو ١٣.٢١٨ مليون جنية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ (بإنخفاض قدره ٤٨٥ مليون جنية بنسبة إنخفاض قدرها ٦٤ %) ، وحققت الشركة صافي ربح بنحو ٧.١٩٢ مليون جنية مقابل نحو ١٣.٥٦٨ مليون جنية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ (بإنخفاض قدره نحو ٦.٣٧٦ مليون جنية بنسبة إنخفاض قدرها ٤٧ %) .

(ج) شركة تى أى للاستثمار القابضة (TE Holding)

حيث حققت الشركة في ٢٠٢١/١٢/٣١ صافي ربح نشاط بنحو ٥.٠٧٦ مليون جنية مقابل نحو ١٢.٠٢٢ مليون جنية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ (بإنخفاض قدره ٦.٩٤٦ مليون جنية بنسبة إنخفاض قدرها ٥٨ %) ، وحققت الشركة صافي ربح بنحو ٥.٩٣٤ مليون جنية مقابل نحو ١٠.٤١٩ مليون جنية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ (بإنخفاض قدره نحو ٤.٤٨٥ مليون جنية بنسبة إنخفاض قدرها ٤٣ %) .

يتعين موافاتنا بأسباب ما سبق الإشارة إليه والعمل على النهوض بنتائج أعمال الشركات التابعة لما ذلك من أثر على نتائج أعمال الشركة الأم .

٢٠٢٢/٣/٣ تحريراً في :

"مدير العموم"

"نواب مدير الإداره"

حسن سعيد

"محاسب/ حسن سعيد يوسف "

تامر سيد

"محاسب/ تامر سيد حسن "

وكلاع الوزارة

نواب أول مديرية الإداره

عمر طلعت

"محاسبة / عمر طلعت عبدالعزيز"

شرين محمد المغربي

إيهاب سالم

"محاسب/ إيهاب سالم محمود"

رناهه

"محاسبة / رضوه محمد امين"

القائم بأعمال الوكيل الأول

مدير الإداره

عاطف صبحي

"محاسب / عاطف صبحي حسن"



المصرية للاتصالات

الرقم : (٦١ / أ.م.ح)

التاريخ : ٢٩/٣/٢٢٠٢

الموضوع : تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات.

السيد المحاسب / القائم بأعمال الوكيل الأول - مدير الإدارة
إدارة مراقبة حسابات الاتصالات - بالجهاز المركزي للمحاسبات

تحية طيبة وبعد ...

بإحاله إلى الموضوع عاليه نتشرف بأن نرفق لسيادتكم طي هذا رد الشركة المصرية للاتصالات على ما جاء
بالتقارير الآتية من ملاحظات :-

- تقرير مراجعة القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للاتصالات في (كتاب الجهاز رقم ٤٤ بتاريخ ٢٢/٣/٢٠٢٠ .. ٣١/٢/٢٠٢٠)
- تقرير مراجعة القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية للاتصالات في (كتاب الجهاز رقم ٤٤ بتاريخ ٢٢/٣/٢٠٢٠ .. ٣١/٢/٢٠٢٠)

فبرغاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باللازم ...
ونحن إذ نشكر لسيادتكم تعاونكم الدائم المستمر معنا ...
وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام والتقدير ...

نائب أول الرئيس التنفيذي
للشئون المالية

محمد شمروخ

عليك السلام
الطيب

أ.م.ح

WW

محمد شمروخ
٢٢/٣/٢٠٢٠

الرد النهائي على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات
عن مراجعة القوائم المالية المستقلة
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

تقرير مراقب الحسابات القواعد المالية المستقلة للشركة المصرية للاتصالات في ٢٠٢١/٣/٢٠

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١)

- ١- تضمين سجلات وحسابات الأصول الثابتة نحو ٣١ مليون جنيه قيمة بعض الأراضي غير المملوكة للشركة وهي اراضى كل من : " تخصيص بثمن وبدون ثمن ، ونزع ملكية " ، وبالرغم من وجودها فى حيازة الشركة إلا أن تلك الحيازة حيازة غير هادئة وغير مستقرة ويتبين ذلك مما يلى:
- أ- صدر بشأن بعض تلك الأراضي العديد من فتاوى مجلس الدولة وآخرها الفتوى رقم (٢٤٤) . ملف ١٧/١٦٨ . بتاريخ ٢١/٢٠١٩ التي تضمنت عدم ملكية الشركة لتلك الأرضي.
- ب- أدى عدم إستجابة الشركة لسداد العديد من المطالبات من بعض الجهات الإدارية بشأن الأرضي بحيازة الشركة غير المقننة (تخصيص ونزع ملكية) خلال الأعوام السابقة . بلغ ما امكن حصره منها بقطاع وسط الدلتا (فقط) نحو ٧ مليون جنيه وهي:
- استيلاء بعض الجهات الإدارية بالفعل على بعض الاراضى التى لازالت مقيدة بدفعات وسجلات الشركة ، منها على سبيل المثال إستيلاء حى شرق مدينة شبين الكوم (محافظة المنوفية) على أرض بمساحة ٨٢٥٩ م٢ التي بلغت قيمتها المقدرة بنحو ١٥٢٨٦ مليون جنيه ، حيث أقامت عليها مبانى ورش وجراج ، وبالرغم من وجود هناجر للشركة مقامة عليها .
- قيام بعض الجهات الإدارية برفع دعاوى طرد على الشركة من العديد من المواقع ومنها قيام المجلس المحلي لمدينة الباجر برفع دعوى طرد على الشركة لقيام الأخيرة بهدم جزء من سنترال الباجر دون ترخيص فضلا عن عدم سداد قيمة حق الإنفاع بنحو ١١ مليون جنيه عن أرض السنترال الذي إنتهت مدة الإيجار وفقا للعقد الموقع في ٢٣/٩/٢٠٢٣ .
- صدر احكام قضائية ضد الشركه بقيمة ربع وفرق تنفيذ جبرى على سنترالى سmadon وشطانوف التابعين لسنترال اشمون بمحافظة المنوفية .
- ج- وجود تعديات على بعض أراضي الشركة لم تنجح الشركة فى ازالتها حتى ٢٠٢١/٣/٢٠٢١ ، منها على سبيل المثال : (أرض العامرة - أرض مجاورة لسنترال العصافرة) .
- د- ورود مخاطبة من رئيس مركز ومدينة مرسى مطروح بتاريخ ١٩/٩/٢٠٢١ لسداد مبلغ ٢١ مليون جنيه يمثل قيمة حق إستغلال الأرض والمبنى الكائن بشارع الشاطئ بالمحافظة ، بالإضافة إلى إخلاء الأرض والمبنى خلال أسبوع من تاريخه ، وفي حالة عدم سداد المديونية سيتم تنفيذ الحجز الإداري على أية منقولات أو عقارات خاصة بالشركة ، وقد قام مدير عام المنطقة بمخاطبة رئيس مركز ومدينة مرسى مطروح بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٠٢١ لموافاته ببيان تفصيلي يوضح موقع ومساحة المبني المعنى بالمطالبة حتى يتم الفحص من قبل الجهات المعنية وسداد المطالبة حال وجوب استحقاقها قانونا .
- ٥- عدم توثيق حيازة الشركة لبعض الأراضي المشتراه لسنوات طويلة متمثلة في عدم إبرام عقود للعديد من الأراضي المشتراه ومنها كل من : (نحو ٢٠٢٢ مليون جنيه قيمة شراء قطعة أرض بالساحل الشمالى (سيدى كبرى) ، نحو ١٧٦٤ مليون جنيه باقى قيمة تكلفة أرض ومبنى سنترال التجمع الخامس بالقاهرة الجديدة والمسددة فى ٤/٩/٢٠٢١ ، نحو ١٤٨ مليون جنيه قيمة سداد كامل القيمة لهيئة المجتمعات العمرانية عن أراضي سنترال كل من (٨، ٧، ٦) بمدينة ٦ أكتوبر بتاريخ ٩/١٠/٢٠٢١ ، نحو ٦ مليون جنيه قيمة شراء الدور الأرضي في العقار رقم (١) نجع حمامى محافظة قنا بالإضافة لفوائد التأخير (تقنين وضع اليد) منذ ٩/٢٠٢١ ، نحو ٦٦ ألف جنيه قيمة شراء قطعة الأرض اللازمة لإقامة فون بوتيك الفيوم الجديدة) .
- ونشير إلى أنه بالرغم مما تم الإشارة إليه بعاليه إلا أن الشركة لم تقم بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقواعد المالية في ٢٠٢١/٣/٢٠٢١ عن وجود أية قيود على ملكية تلك الأراضي وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبند رقم (١) من المعيار رقم (١) من معايير المحاسبة المصرية ، فضلا عن عدم صحة ما ورد بإقرارات الإدارة الصادرة عن الشركة في هذا الشأن .

نوصي بسرعة دراسة كافة ما سبق مع موافاتنا بما سيتم من إتخاذه من إجراءات لمواجهة خطر إسترداد الدولة لتلك الأرضي وما سيترتب عليه من آثار مالية وقانونية، في ضوء أن الشركة أفادت ببردها عن تلك الملاحظة (الوارد ضمن رد الشركة على تقريرنا عن القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٠/١٣/٢٠) " أنها بدأت في اتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المشار إليها بالملحوظة دون موافاتنا بتلك الإجراءات .

رد الشركة على ما ورد بالملحوظة

يرجى التفضل بالإحاطة بالآتي :

- بالنسبة للأراضي المشار إليها فإنه تجدر الإشارة بأن الشركة بدأت في اتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المشار إليها بالملحوظة.
 - أما فيما يتعلق بالفتوى رقم ٢٤٤٢٠٢١/٢٠١٩٧٦. ملف ٢٠١٦٨٧. بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢١ الخاصة بأرض قنا الجديدة الصادر لها قرار تخصيص بالمجان من محافظ قنا رقم ٤٤ لسنة ١٩٩٣ بمساحة ١٣٧٥ فيرجى العلم بأنه تم عرض الفتوى على قطاع الشئون القانونية الذي أفاد بعدم إمكانية قيام محافظة قنا بتنفيذ تلك الفتوى إلا عن طريق اللجوء لإقامة دعاوى قضائية ضد الشركة لكل حالة على حده وفي حال حدوث ذلك سيتم التصدي لها قانونا.
 - وبخصوص إستيلاء حى شرق على الأرض وأقامة مباني ورش وجراج للسيارات فيرجى التفضل بالإحاطة بأنه قد تم ذلك بعد صدور قرار السيد اللواء / محافظ المنوفية بتمكين حى شرق شبين الكوم من استرداد ارض البر الشرقي مع العلم بأن الشركة قد قامت برفع دعوى قضائية رقم ٢٦ لسنة ٢١٢٠٢٢ على محافظة المنوفية ومؤجله لورود التقرير فى ابريل عام ٢٠٢٢ أما بخصوص مبنى الجراج فيرجى العلم بأن الغرف بالمبنى تتبع الشركة وتحتوى على بعض المهمات الخردة التي يتم استخدامها ويتم فتحها بمعرفه الشركه في حالة الحاجه اليها ، كما انه قد تم تشكيل لجنة بتكليف من السيد المندوب / العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة لتسوية النزاع وللجنة ما زالت فى عملية التفاوض مع المحافظة.
 - بالنسبة لسنترال الباچور فيرجى التفضل بالإحاطه انه بشأن العلاقة الإيجارية بين الوحدة المحلية بالباچور والشركة فإنه تم إقامة الدعوى رقم ١٩٩٩ لسنة ٢٠١٢ مدنی كلی شمال القاهرة والمقدمة من السيد / رئيس الوحدة المحلية بالباچور ضد الشركة المصرية للاتصالات والتى قضى فيها بجلسة ٢٠١٩/٩/٣ بإعادتها مرة أخرى لمكتب خبراء وزارة العدل و تم حجز الدعوى للحكم أول درجة بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢٨ و والتى قضى فيها بقيمة تقدر ب ٢ مليون جنيه مقابل حق الانتفاع حتى عام ٢٠٢٠ وتم استئناف الحكم وتم تحديد جلسة بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢ وتم تاجيل نظر الاستئناف لجلسة ٢٠٢٢/٥/١.
 - وبالنسبة لسنترال سمادون وشطانوف يرجى التفضل بالعلم انه صدرت أحكام قضائية بقيمة رباع وفرق تنفيذ جرى إستناداً إلى إنتهاء قرارات التخصيص من تاريخ تحول الهيئة القومية للاتصالات إلى الشركة المصرية للاتصالات بالمخالفة للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ وقد تم إيداع طعن بالنقض لتلك الأحكام وما زال لم يتم تحديد جلسة لنظرهم حتى تاريخه.
 - بالنسبة للتعدى على قطعة أرض بالعامريه فإن الدعوى محالة لمكتب خبراء وزارة العدل ومؤجلة لإعادتها للخبر لجلسة ٣ إبريل ٢٠٢٢.
 - بالنسبة لتعدي وزارة الداخلية على قطعة أرض مجاورة لسنترال العصافرة فقد قامت الشركة برفع الدعوى رقم ٦٩ / ١٣٧٤ ق قضاء ادارى الاسكندرية ضد محافظ الاسكندرية بصفته ووزير الداخلية بصفته وآخرين طعنا بالالغاء على القرار الصادر من محافظة الاسكندرية بتخصيص قطعة الارض المملوكة للشركة والمجاورة لسنترال العصافرة لصالح وزارة الداخلية لإقامة منطقة امنة والدعوى محالة لمكتب خبراء وزارة العدل ومؤجلة لورود التقرير لجلسة ٢٠٢٢ ابريل ٢٠٢٢.
 - بالنسبة لحق استعمال الارض والمبني الكائن بشارع الشاطئ بمحافظة مرسى مطروح فيرجى العلم بأنه حتى تاريخه لم يتم الرد من قبل رئيس مجلس ومدينة مطروح على خطاب الشركة وفور حدوث أي مستجدات سيتم إتخاذ اللازم في ضوء ذلك.
 - جارى الإنتهاء من إبرام التعاقد ومن ثم رسملة أرض سيدى كرير.

- جاري المتابعة مع هيئة المجتمعات العمرانية لانتهاء من الاجراءات الخاصة بمبني سنترال التجمع الخامس وسنترالات أكتوبر ٦ و٧ و٨.
- بالنسبة للعقارات الخاص بمدينة نجع حمادي بقنا فقد تم إستخراج كشف تحديد مساحي للعقارات وجاري إستكمال إجراءات التسجيل ونقل الملكية لقطعة الأرض.
- بالنسبة لأرض فون بوتيك الفيوم الجديدة فقد صدر حكم بتاريخ ٢٨/١١/٢٠٢١ بقبول الإستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم الصادر في غير صالح الشركة السابق وإلزام المستأئن ضدهما بصفتهم بأتمام إجراءات التعاقد وتحرير عقد بيع للشركة عن قطعة الأرض الموضحة الحدود والمعالم والمساحة بصفحة الدعوى وبمحضر التسليم المؤرخ بتاريخ ١٧/٣/٢٠٢١ كما ألزمت المستأئن ضدهما بالمصاريف ومبلغ .. جنية مقابل أتعاب المحاماة وبذلك أصبح الحكم نهائياً ومزيل الصيغة التنفيذية إلا أن جهاز هيئة المجتمعات العمرانية رفض إسلام صيغة الحكم التنفيذية.
- أما بالنسبة للافصادات فإن إدارة الشركة تلتزم بشكل كامل بالإفصاح عن المعلومات الهامة والمؤكدة تطبيقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٢)

لم نواف بشهادات السلبية للأراضي والمباني المملوكة للشركة للتحقق من عدم وجود أي قيود قانونية على تلك الأراضي والمباني لما ذلك من أهمية لحفظها على ممتلكات الشركة، ولم نقف على أسباب توقف الشركة عن تسجيل الأراضي المملوكة لها.

يتعين سرعة موافاتنا بشهادات السلبية للتتأكد من عدم وجود أي تصرفات على أراضي ومبانى الشركة.
رد الشركة على ما ورد بالملحوظة

تم التنبيه بإستخراج الشهادات السلبية وفور استخراجها سيتم موافاة سيادتكم بها.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٣)

قامت الشركة بإستبعاد مبلغ نحو ٦٤ مليون جنيه من حسابات الأصول الثابتة (سنترالات ، وسائل نقل) علي سند من تخريدها كما تم تحويل المتصروفات (ح/٥٨٢٢٢ خسائر رأسمالية) بنحو ٣٤ مليون جنيه وذلك بالفرق بين القيمة الدفترية لتلك الأصول ومجموع إهلاكها ، وذلك بالمخالفة لما ورد بمعايير الأصول الثابتة رقم (١) بند ٧٦ ، ٦٧ . والتي نصت علي ما يلي : " على المنشأة أن تستبعد القيمة الدفترية للإصل الثابت من دفاترها عندما يتم التخلص منه أو عندما لا تتوقع المنشأة أنه منافع اقتصادية مستقبلية سواء من استخدامه أو التخلص منه " . " يتحدد المكسب أو الخسارة من إستبعاد بند من الأصول الثابتة من الدفاتر علي أساس الفرق بين صافي العوائد من التخلص من البند والقيمة الدفترية للبند المستبعد " . ونشير إلي ما ورد برد الشركة بأنه يتم إستبعاد الأصل بناء علي محاضر التخريد للتتأكد من عدم إعادة استخدام الأصل مرة أخرى وهو ما يخالف ما ورد بمعايير المحاسبة المشار إليه بعماليه. يتعين إجراء التصويب اللازم ومراعاة الأثر علي الحسابات المختصة والإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن .

رد الشركة على ما ورد بالملحوظة

يرجى العلم بأنه يتم إستبعاد الأصول الثابتة بناء على محاضر التخريد والتي تمت بعد التأكد من عدم إعادة استخدام الأصل مرة أخرى ولا يوجد أي مناقع مستقبلية منها ، وهو ما تم تنفيذه في الأصول المشار إليها بالملحوظة ، أما بالنسبة لتحديد المكسب والخسارة الناتجة من التخلص من الأصول فتقوم الشركة بتطبيق معيار المحاسبة أيضاً وقت حدوث بيع تلك الأصول وفي حالة وجود أي أصول سوف يتم التخلص منها بشكل محدد ويمكن تحديد قيمتها ال碧عية فسوف يتم تحديد المكسب والخسارة من إستبعادها من الدفاتر علي أساس الفرق بين صافي العوائد من التخلص من البند والقيمة الدفترية للبند المستبعد.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٤)

لم تتضمن حسابات وسجلات الأصول الثابتة بعض المبالغ مدرجة بحساب التكوين الإستثماري بالرغم من دخولها الخدمة بلغ ما امكن حصره منها نحو ١٦٧ مليون جنيه منها: نحو ١٦٥ مليون جنيه قيمة فواتير عن بعض العقود (مهما msan) دخلت الخدمة خلال النصف الثالث من العام ، نحو ١١ مليون جنيه (أبراج) قيمة التصاريح اللازمة لابراج المحمول وتصاريح الحفر وشراء الخرائط على الرغم من دخول المحمول الخدمة وتشغيله فعليا . نحو ٧,٩٥٨ مليون جنيه قيمة أنظمة مساندة للشبكة OSS العقد ٢٠١٨/٢٢ تم استلامها ابتدائيا في ٢٠١٩/٣/٢٤ ، نحو ٣١,٣ مليون جنيه قيمة أنظمة مساندة للعمل (خدمات عن العقد) رقم PO2 ٢٠١٦/٢١ تم استلامها ابتدائيا خلال الربع الاول من عام ٢٠١٦ ، نحو ٤,٧ مليون جنيه محطات محمول . نحو ٤,٢ مليون جنيه قيمة مصاعد ، ٤,٠ مليون جنيه قيمة انظمة باكيت .

يتبع إضافة ما تم الإشارة إليه بعاليه إلى حسابات الأصول مع مراعاة الأثر على حساب الإهلاك .
رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بأنه تقوم الشركة بفحص حسابات مشروعات تحت التنفيذ بشكل دائم وتسوية ما يلزم تسويته ، حيث بلغت أرصدة المشروعات الخاصة بأعوام ٢٠١٩ وما قبلها في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ نحو ٨٩٤ مليون جنيه ، في حين بلغت أرصدة نفس المشروعات عن نفس الفترة نحو ٣١٣ مليون جنيه في ٣١ سبتمبر ٢٠٢٠ وهو ما يعني أنه قد تم تسوية نحو ٥٨١ مليون جنيه خلال فترة التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٢٠ . أما بالنسبة للمبالغ الواردة بالملاحظة فيرجى التفضل بالعلم بالآتي:

- بالنسبة لمبلغ ١٦٥ مليون جنيه مهام MSAN فجاري الرسملة خلال الربع الأول ٢٠٢٢.
- بالنسبة لمبلغ ١١ مليون قيمة تصاريح أبراج فيرجى العلم بأنه يتم رسملة التصاريح فور دخول أبراج المحطة الخدمة.
- بالنسبة لمبلغ ٧,٩٥٨ مليون جنيه قيمة أنظمة مساندة للشبكة OSS على العقد رقم ٢٠١٨/٢٢ فجاري الرسملة خلال الربع الأول عام ٢٠٢٢.
- بالنسبة لمبلغ ٣١,٣ مليون جنيه قيمة أنظمة مساندة للعمل على العقد رقم ٢٠١٦/٢١ فيرجى العلم بأن المبلغ المذكور عبارة عن الفواتير الخاصة بمراحل تشغيل المحمول وجاري تحديد تكلفة كل مرحلة على حدى وعمل التسويات اللازمة خلال الربع الأول عام ٢٠٢٢.
- بالنسبة لمبلغ ٤,٧ مليون جنيه قيمة محطات محمول فجاري الرسملة خلال الربع الأول عام ٢٠٢٢.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٥)

درجت الشركة ومنذ سنوات (ولا زالت) على معالجة تكلفة السعات المحافظ بها بغرض البيع ضمن النشاط العادي لها بحسب الأصول (الثابتة والآخر) بدلا من اظهارها بحساب المخزون وذلك بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصري رقم (٢)- المخزون - بند (٦) فقرة (ا) .

وتتجدر الاشارة الى عدم قيام الشركة بالتصويب اللازم بالرغم من اقرارها بصحة الملاحظة منذ عدة سنوات حيث لازال الرد عليها متكرر بانه " جاري المتابعة مع الجهات الفنية لتحديد مدى امكانية توفير متطلبات المعيار " وقد ترتب على تلك المعالجة غير الصحيحة ما يلى :-

أ - اخضاع المخزون للاهلاك (بالخطأ لظهوره ضمن الأصول) وظهوره بقيمة دفترية اقل (بقيمة مخصص الاهلاك المحسوب عنه) .

ب - ضعف الرقابة على اسعار بيع تلك السعات والتي يتم تحديدها استنادا لقيمة دفترية مخفضة على غير الحقيقة (لتلك السعات) .

ج - عدم صحة نتيجة البيع (من ربح او خسارة) لهذه السعات نتيجة مقارنة القيمة البيعية بقيمة دفترية مخفضة وغير صحيحة .

د- استمرار الخطأ في حساب نتيجة البيع منذ سنوات وحتى تاريخه دون اعمال لمعايير المحاسبة المصري رقم (٥) السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والخطاء .

وتجدر الاشارة الى ان رد الشركة في هذا الشأن جاء غير محدد وغير حاسما ويتضمن بعض المتناقضات حيث تضمن "انها تقدم خدمات دوائر IRU (طبقاً للبند الخامس الخاص بتأجير دوائر الاتصالات)" اي انها ايرادات تاجر الا انها ناقضت ذلك الرد عند المعالجة المحاسبية حيث لم تقم بمحالجة ايرادات IRU على انها ايرادات تاجر عن عقد طويل الاجل يمتد لـ ١٥ عاماً "والذى يتطلب الا يتم تحويل السنة المالية الا بما يخصها فقط من تلك الايرادات" ، كما ان الشركة ناقضت الفقرة السابقة من ردتها وذكرت في فقرة اخرى في ذات الرد "ان (تأجير) بنظام IRU (يشبه) في جوهره (البيع)" وبناء على ذلك تقوم الشركة بالاعتراف بairyادات الـ ١٥ عام على انها ايرادات سنة واحدة) يتم تحويلها بالكامل على قائمة الدخل في السنة التي ابرم فيها عقد IRU ثم عادت وناقضت تلك الفقرة في فقرة اخرى من نفس الرد وذكرت ان ايرادات الـ IRU (ليست بيعاً) حيث انها في نهاية العقد (١٥ عام) يتم الغاء تخصيص المسارات والسعات ويصبح للشركة المصرية للاتصالات حرية الاختيار في إعادة تخصيصها لنفس العميل او غيره.

الامر الذي يتطلب من الشركة سرعة حسم طبيعة تلك الايرادات هل هي ايرادات تاجر ام ايرادات بيع وموافقاتنا بالسند الذي يؤكد تلك الطبيعة واجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك الحسم وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وخاصة معيار رقم ٥ - السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والاطفاء ومعيار رقم (٢) بشأن المخزون ومراعاة ما يتربط على ذلك من اثار (مالية - قانونية).

رد الشركة على ما ورد باللاحظة

تم التوضيح لسيادتكم في العديد من المجتمعات بأنه يصعب وضع خطة بيعية للدوائر خارج مصر بشكل دقيق نظراً للطبيعة الخاصة لسوق الإتصالات العالمي من منافسة متزايدة وأسعار تنافسية وغيرها من العوامل التي تحد من عمل خطة دقيقة ومع ذلك يتم المتباينة مع الجهات الفنية لتحديد مدى إمكانية توفير متطلبات المعيار والتي تتطلب توفير دراسة بيعية جادة بشكل ربع سنوي حتى يمكن الثبات على السياسة المحاسبية المستخدمة..

وفيما يخص طبيعة تلك الإيرادات و معالجتها على أنها إيرادات سنة واحدة يتم تحويلها بالكامل على قائمة الدخل فيرجو التفضل بالاحاطة بأنه يتم ذلك نظراً لما تم توضيحيه سابقاً بان تلك المعالجة تتم طبقاً لتلك النوعية من الاتفاقيات المعروفة بمجال الإتصالات على مستوى العالم باسم "IRU Agreement" والمقصود بها Indefeasible Right of Use بمعنى حق الإستخدام الغير قابل للإلغاء، وهذا النوع من الاتفاقيات له خصائص معينة تميزه مثل عدم القابلية للإلغاء إلا في الظروف القهريّة ، كما يتميز أيضاً بفتراته الزمنية الطويلة بهدف ضمان إستمرار تقديم الخدمات بثبات وجودة عالية مما يجعله بطبعه الحال يشبه عملية البيع وذلك بتقديم الخدمة الأساسية (مسار الرابط وسعة الدائرة) للعميل مرة واحدة فور التعاقد وإستمرار تخصيص المسار والسعات للعميل فترة طويلة ولكنه طبقاً لظاهره العام المنصوص عليه بالترخيص الممنوح للشركة ليس بيعاً حيث أنه في نهاية التعاقد يتم إلغاء تخصيص المسارات والسعات وتُصبح الشركة المصرية للاتصالات حرية الاختيار في إعادة تخصيصها لنفس العميل او غيره اذا كان من المتوقع حدوث منافع اقتصادية مستقبلاً من نفس المسارات و السعات.

ومما سبق يتضح ان الشركة ملتزمة بتطبيق ما تم الترتيب به فيما يخص تاجر الدوائر ولكن تختلف فقط المعالجة المحاسبية في تسجيل تلك الإيرادات نظراً للطبيعة نوع التعاقد السابق الإشارة إليه بالفقرة السابقة وهو ما يتم التعامل به بمحال الاتصالات على مستوى العالم وليس انفراداً او ابتكاراً من الشركة في تطبيق المعالجة المحاسبية محل الخلاف.

اللاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٦)

عدم صحة رصيد حساب الأصول الأخرى في ٣١/٠٢/٢٠٢٠ ومن مظاهر ذلك مايلي :-

- تضمنت الأصول تكلفة عدد 100* G المباعة الى شركة موبابلي السعودية (اتحاد الاتصالات) على كابلي نيبوكو SMWE وبالبالغ قيمتها البيعية نحو ٦٦,٨ مليون جنيه مصرى المعادل لنحو ٤,٤ مليون دولار .

بـ- وجود فروق في استبعادات تكلفة السعات المباعه من الاصول الاخري ناجمة عن استبعاد تلك التكلفه باقل من القيمة الدفترية فى بعض الاحيان وباكبر من القيمة الدفترية فى احيان اخري دون موافتنا بالأسباب الامر الذى يؤثر على صحة الرصيدين من الممثلة على ذلك ما يلى :-

* استبعاد تكلفه بعض الدواير المباعه بنظام IRU على كوايل الشركه المختلفه خلال الفترة من ٢٠١٥/١١/٣٠ حتى ٢٠١٦/١٢/٣٠ بعضاها باقل من تكلفتها الدفترية بنحو ٤٢,٥٤ مليون جنيه والبعض الاخر باكثر من تكلفتها الدفترية بنحو ٧,٣٢ مليون جنيه - منها نحو ٦٥ مليون خلال سبتمبر ٢٠١٨ .

* نحو ٥٦٤ مليون جنيه فرق استبعاد بالخطأ فى قيمة السعات المباعة لشركة RELIANCE INFOCOM على كلاما من كابل ٤ SMWE - IMEWE خلال شهري مارس ويوليو ٢٠١٦ حيث تم إستبعادها بنحو ٢١,٩٢ مليون جنيه مصرى في حين أن تكلفتها المدربة بسجلات وحسابات الأصول نحو ٦٦,٤٧ مليون جنيه .
يتغير بحث اسباب ماقدم مع حصر كافة الحالات المماثلة واتخاذ اللازم في هذا الشأن لإظهار رصيد الحساب بالقيمة الصحيحة و مراعاه أثر ذلك على الحسابات المختصة.

رد الشركة على ما ورد بالملف

يرجى التفضل بالإطلاع على الآتي :

➤ فيما يتعلق بتكلفة عدد G100 المقدمة إلى شركة موبايلى على كابل SMW5 يرجى العلم أنه قد تم الإستبعاد خلال الربع الرابع ٢٠١٦ وقد تم موافاة سيادتكم بكافة المستندات الخاصة بذلك والرد على كافة الإستفسارات أثناء الفحص.

➤ أما فيما يتعلق بالسعة المقدمة على كابل Nepco cable/Electric cable فيرجى العلم بأن كابل الكهرباء لا يدخل ضمن أصول الشركة وبالتالي لا يتم استبعاد تكلفه له ، وذلك وفقاً لما تم موافاة سيادتكم به من المستندات المؤيدة لذلك خلال الفحص المبدئي لشهر ديسمبر ٢٠١٦ من الجهة المختصه وهو ما تم تاييده بردينا على سيادتكم بالبريد الإلكتروني المرسل بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢٢ وذلك بالإضافة ايضاً إلى ما تم توضيحه وتأكيده لسيادتكم خلال الاجتماع المنعقد مع السيد رئيس قطاعات مبيعات الدولى والسيد مدير عام حسابات الدولى بتاريخ ٩ مارس ٢٠٢٢ .

➤ بالنسبة للإستبعاد بتكلفة التحديث فقد دأبت الشركة على التوضيح في العديد من المرات بأنه خلال الاجتماع المنعقد مع السادة أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات خلال شهر مارس عام ٢٠١٩ حيث تم توضيح طبيعة تلك الاستبعادات وأسباب الاخذ في الاعتبار تكلفة التحديث وليس التكلفة التاريخية حيث أن ما يتم تقديمها من خدمات لدوائر وسعات على الكابل وليس بيع الكابل نفسه الذي يتم شراء وتحديث السعات عليه وأنه يتم إحتساب إهلاك لتكلفة الكابل التاريخية وقد انتهت ذلك بإقتناع سيادتكم بالرد كما هو متطرق عليه .

➤ كما أنه خلال إجتماع لجنة المراجعة مع السادة الجهاز المركزي للمحاسبات بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٩ تم الرد على كافة الإستفسارات في هذا الشأن وتم الإنفهاء إلى أنه سيتم تلافي تلك الملاحظات في حال توضيح التفاصيل المذكورة أعلاه بالرد مستقبلاً وبالفعل قد تم موافاة سيادتكم بالرد كما هو متطرق عليه .

➤ كما انه تم عقد العديد من الإجتماعات مع سيادتكم والجهات الفنية والتجارية والمالية لمزيد من الشرح والتوضيح وقد تم طلب معرفة أساس تحديد أسعار التكاليف والإيراد وتم التوضيح بإن ذلك يتم طبقاً لقرارات لجنة الخدمات والأسعار وإنتهت أيضاً تلك الإجتماعات بإقتناع سيادتكم بوجهة نظر الشركة وقد تم إعداد الرد على كافة النقاط الخلافية مرفقاً به قرار لجنة الخدمات والأسعار والتي يتم إحتساب أسعار البيع وتكاليف الإستبعاد على أساسه وذلك بالخطاب رقم ١٥ بتاريخ ٢٠١٩/٤/١٧ .

ما سبق يتضح أن الشركة قد التزمت بعقد الإجتماعات الازمة والتوضيح والشرح وتوفير المستندات المؤيدة لوجهة نظرها ومن ثم الوفاء بكافة تعهداتها.

ملحوظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٧)

عدم تضمين سجلات الأصول البيانات الازمة التي تحقق الضبط الداخلي ، الأمر الذي ترتب عليه ..

* عدم الوقوف على صحة الإستبعادات التي تمت بحسابات وسجلات الأصول فيما يخص كل من (كابل مينا البحري والسعات المشتراء من كل من شركتي ارتل وعمان تل خلال الربع الاول لعام ٢٠١٩) والبالغ قيمتهما نحو ٦٨,٩ مليون جنيه حيث تم إستبعاد إعتمادا على خطاب الجهة الفنية (وهي جهة غير مختصة محاسبيا) ، فضلا عن عدم تحقيقنا من صحة نتيجة البيع وقيمة الأصول المتبقية بعد تلك الإستبعادات .

* عدم الوقوف على كمية السعات الناتجة عن مشروع ALMESH NET WORK الخاص بربط محطات الإنزال بكل من (ابوتلاط - الاوتو بالاسكندرية - الزعفرانة - السويس) ببعضها ، والذي تم تعليته لحساب الأصول - البنية التحتية للكوابل البحرية - بنحو ٩٥ مليون جنيه منذ عدة سنوات .
يتعين بحث اسباب ذلك **وتخاذل اللازم والافادة** .

رد الشركة على ما ورد بالملف

يرجى التفضل بالعلم بالآتي:

✓ يتم تحديد تكلفة الإستبعاد بناء على الجهة المنوطه بالدراسة الفنية للسعات التي يتم الحصول عليها من خلال التحديثات المستقبلية للكابل وأيضاً أي سعات مجانية أخرى ، وبالتالي يتم تحديد تكلفة الإستبعاد قبل الإهلاك بناء عن مجموع السعات الحالية والسعات الخاصة بالتحديث والمجانية وذلك بالتنسيق بين الجهات الفنية والمالية بالشركة .

✓ بالنسبة لمشروع ALMESH NET WORK فقد سبق وأن تم التوضيح والرد على سيادتكم بأنه عبارة عن شبكة تراسلية أرضية تستخدمن لربط الداخلى بين محطات الإنزال وتستخدم في العديد من الأغراض سواء الخاصة بالعملاء الدوليين أو غيرها وبالتالي عند إبرام أي عقود خاصة بالكابل البحري " سعات IRU " يتم تقدير تكلفة تنفيذ تكاليف الربط التراسل وإدخالها من ضمن تكلفة الاستبعاد . اما فيما يخص السعات الناتجة عن المشروع فقد تم موافاة سيادتكم بها عن طريق البريد الإلكتروني وذلك بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٥ .

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٨)

إستمرار ضعف نظام الضبط الداخلي لمنظومة الاعتمادات المستندية والمخزون بالشركة والترابط والتنسيق بينها وبين باقي القطاعات فيما يتعلق بتأخر تسجيل بعض حركات الإضافة والصرف لفترات طويلة ترجع إلى عام ٢٠١٨ ، وهو ما سبق أن أشرنا إليه بعدة تقارير لنا سابقة ، ولازال رد الشركة متكرر دون تقديم ملموس ، الأمر الذي أظهر أرصدة بعض الحسابات المرتبطة بحركة المخزون على غير حقيقتها وهي (التكوين الاستثماري ، الأصول الثابتة ، الاعتمادات المستندية ، المصارف ، ومن ثم نتيجة أعمال الشركة) ومن مظاهر ذلك ما يلي :-
أ. مازال حساب الاعتمادات المستندية يتضمن نحو ٢٤ مليون جنيه قيمة ما امكن حصره من ارصدة عقود تبين ورود مشمولها من قطع غيار(قطاع المخازن) دون تأثير ذلك على الحسابات المالية المختصة .

ب- تضمين حساب الاعتمادات المستندية بالخطأ نحو ٣٦ مليون جنيه تمثل في قيمة سويتشات وأجهزة روتر واردة من شركة رايا تم توريدها وتركيبها منذ عام ٢٠١٩، وكوابل سعات مختلفة على العقد رقم ٩٥/٢٠١٩/٣١ تم اضافتها للمخازن ، وقيمة رسوم جمركية تخص عقود تم ورود مشمولها بالكامل ، وكذلك قيمة الاشتراك في معرض صناعة الهواتف المحمولة ببرشلونه والذي تم الغاؤه لظروفجائحة كورونا .

ج- تسوية نتائج فروق المطابقة (الزيادة والعجز) بين الجرد وحسابات مراقبة المخازن والمشتريات تم تعليتها علي كلاً من حسابي الموردين والأرصدة المدينة ، فضلاً عن عدم قيام الشركة بتحري الدقة عند إجراء المطابقة حيث تبين وجود فروق (بالزيادة وأخرى بالنقص) لم يتم إظهارها ضمن المطابقة التي تمت بمعرفة الشركة .

د- إستمرار وجود فروق بالنقص والزيادة بين الرصيد الدفتري (المالي) ورصيد كلاً من : (حسابات المخزون والجرد الفعلى) بعدة قطاعات بالشركة ومنها قطاع النظم بنحو ٦٧ مليون جنيه ، ٩٧ مليون جنيه بالنقص والزيادة على التوالي .

هـ - بلغت قيمة الأصناف الراکدة وبطیئه الحركة من واقع بيان المخازن نحو ١٢٩ مليون جنيه وقد تم تخفیض المخزون الراکد والبطیئي الحركة بما قيمته نحو ٣٣ مليون جنيه إعتمادا على أسس زمنية دون دون مراعاة ما تقضی به الفقرات (٩ ، ٢٨ ، ٣٣) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) الخاص بالمخزون.

و. عدم تأثر حساب المخزون بنحو ٨٣ مليون جنيه يمثل قيمة قطع غيار. تم صرف بعضها .واردة من شركة IBM خلال عام ٢٠٢٠ إلى المخازن الفرعية وكذا عدم ادراج قيمة العديد من الأصناف على منظومة الاوراكل بقطاع المخازن. ز. إستمرار تضمين حساب المخزون (مخزن مهمات المشروعات) نحو ٥٥ مليون جنيه قيمة أجهزة كمبيوتر وطابعات ولاب توب وصحتها تحميلها على حساب التكوير الإستثماري .

يتعين ما يلي :

. إجراء التسویات الالزمة لإظهار الإعتمادات و المخزون والحسابات ذات الصلة على حقيقتها .

. سرعة وضع وتفعيل نظام للضبط الداخلي للمخازن لتحقيق الترابط اللازم .

. حصر كافة المهمات بجميع مخازن الشركة غير المدرجة ضمن حساب المخزون وإجراء التسویات الالزمة .

. مراعاة الإلتزام بما ورد بمعايير المخزون بشأن قياس المخزون المشار إليه بعالیه .

رد الشركة على ما ورد بالملحوظة

يرجى التفضل بالإحاطة بالآتي :

➤ بالنسبة لأرصدة الإعتمادات المستندية فإنه جاري تسوية نحو ٥٥ مليون جنيه خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢ وجاري فحص وتسوية ما يلزم تسويته من المبالغ المتبقية بعد توفير المستندات وإستيفاء الإجراءات الالزمة لذلك.

➤ بالنسبة لقيود تسوية نتائج جرد المخزون لعام ٢١ فقد تم التنبیه بتحري الدقة ومراعاة ذلك مستقبلاً والعمل على إستيفاء المستندات الالزمة لإدراج تلك المبالغ ضمن منظومة حسابات المخزون ومن ثم عمل التسویات الالزمة .

➤ بالنسبة لفارق بين أرصدة المخازن الفعلية وأرصدقها على منظومة الأوراكل لقطاع النظم فإنه جاري العمل على حصر كافة المخازن التي تستوفي الشروط الالزمة لرفعها على منظومة الأوراكل وهو ما سوف يساعد على تلافي ذلك.

➤ بالنسبة لسياسة الشركة الخاصة بالإنخفاض في قيمة المخزون فيرجع ذلك لأن المخزون الذي يتم دراسته وتخفیضه أو زیادته هو بغض الإستخدام في انشطة الشركة بالإضافة لتعدد وكثرة اصنافه مما يجعل تحديد صافي القيمة البيعية لكافه الأصناف عملية يصعب تطبيقها بشكل عملي طبقاً لبنود المعيار في مثل هذه الحالة ، وتطبیقاً لمبدأ الحیطة والحذر فإن الشركة تطبق أفضل الممارسات المتاحة وهي تطبيق العامل الزمني للأصناف لقياس تکلفة المخزون.

➤ بالنسبة لقطع الغيار الخاصة بشركة IBM وبباقي الأصناف فإنه جاري العمل على إضافتها على منظومة حسابات المخزون وتسوية ما تم صرفه منها.

➤ بالنسبة لقيمة اجهزة الحاسوب الآلي والطابعات فإنه جاري الفحص والتوصیل للمعالجة المناسبة بالتنسيق مع سعادتكم وسيتم إتخاذ اللازم في ضوء ذلك.

ملحوظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٩)

لم يتم التصادق (ارسال – رد) على بعض أرصدة العملاء الظاهرة بقائمة المركز المالي في ٢٠٢١/٣١ ، وبالتالي فإن أرصدة العملاء تمثل وجهة نظر الشركة فقط ، ولم نتمكن من مدى مطابقتها لأرصدة العملاء من واقع دفاتر هؤلاء العملاء .

يتعين بحث اسباب ما تقدم واتخاذ اللازم نحو اعداد وارسال المصادقات المشار اليها والافادة بالردود عليها .

رد الشركة على ما ورد بالملحوظة

يرجى التفضل بالعلم انه يتم إعداد مصادقات مع كبار العملاء ، وقد تم بالفعل اعداد المصادقات وارسالها إلى عملاء (الدولي-النواقل-المشغلين) ولكن دون رد منهم وقد تم موافاة سعادتكم بها عن طريق البريد الالكتروني أثناء الفحص.

ملحوظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١)

وجود قصور في نظم الضبط الداخلي فيما يخص منظومة العملاء والإيرادات وما يتعلق بها من أرصدة ومتطلبات ومتابعة تلك المتطلبات بما يحفظ حقوق الشركة لدى العملاء ، ومن مظاهر ذلك:

أ. استمرار قيام قطاع المشغلين " التابع لنهاية الدولي منفرداً بالتعاقد مع العملاء واعداد ومراجعة واصدار الفواتير لهم وتحصيل الفواتير منهم ومتابعة التحصيل وحركة التعامل معهم وذلك بمعزل عن القطاعات الأخرى خاصة الادارة المالية التي لا يوجد لديها تحليلات لبعض العملاء ، **وهو ما سبق أن أشرنا إليه.**

ب . تم تشكيل لجنة بعد موافقة السيد المهندس / العضو المنتدب والرئيس التنفيذي على تقرير المراجعة الداخلية بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢١ بشأن ضعف نظام الرقابة الداخلية بقطاع دعم مبيعات عملاء المؤسسات والشركات التابع لنهاية الشئون التجارية ولم يحدد بقرارها مدة فهو أعمالها والتي لم تنهي من كافة أعمالها بعد .

ج . عدم تأثر سجلات القطاع المالي بالشركة (حساب اوراق القبض) بالتسوية التي قام القطاع التجاري بالشركة بابرامها مع العميل / شركة نور لنظم المعلومات خلال يناير ٢٠٢١ والتي ترتب عليها جدولة سداد المديونية المستحقة عليها وبالبالغة نحو ١٦٨ مليون جنيه (الخاصة بخدمات BIT STREAM ، الكواكب المحلية) مضافة إليها غرامة تأخير ومصاريف بنحو ٧٩,٣٣ مليون جنيه (لتصبح إجمالي المديونية المستحقة علي الشركة نحو ٢٤٧,٣٣ مليون جنيه) وتم استلام شيكات بقيمتها . دون إجراء قيود مالية بها لإثباتها في وقتها لتحقيق الرقابة عليها.

وقد قامت الشركة بتسوية ما قام العميل بسداده خلال العام البالغ نحو ٢٢ مليون جنيه خصماً من مديونية العميل دون قيد ما يخص هذا المبلغ من غرامات ومصاريف الجدولة المشار إليها . مما أظهر حساب العميل والإيرادات بغير حقيقتها ، وقد افادت الشركة بردها على تقريرنا عن فحص القوائم المالية المستقلة في ٢٠٢١/٩/٣ بأنه " لم يتم اثبات رسوم جدولة المديونية نتيجة لكونها أصل محتمل ، وهو ما جانبه الصواب حيث أن تلك المبالغ (غرامات التأخير ورسوم الجدولة) مدرجة ضمن إتفاق التسوية المبرم مع العميل وتم الحصول على شيكات منه بإجمالي المديونية المستحقة عليه متضمنة تلك المبالغ وبالتالي تعد أصل مؤكّد للحدث وينطبق عليها ما ورد بمعايير المحاسبة رقم (٤٨) الإيراد من العقود مع العملاء - بند ٩ الإعتراف .

ونشير إلى عدم إلتزام العميل بشروط الجدولة المشار إليها خلال عام ٢٠٢٢ وتوقيفه عن السداد وقيام الشركة بإبرام جدولة أخرى خلال عام ٢٠٢٢ .

د - وجود مديونية مستحقة على بعض العملاء الخاصة بخدمات (BIT STREAM - كواكب محلية - ADSL) بنحو ٧١٥ مليون جنيه ولم يتم تسويتها نتيجة وجود اعترافات على تفاصيل عملية التحاسب لبعض العملاء وعدم ابرام بعض العقود الخاصة بخدمات الكواكب المحلية المقدمة لشركة يلا مصر .

هـ - استمرار وجود فروق بين شاشات الإستهلاك (ICT) وبين قطاع الفوترة نظراً لأن نظام الفوترة الحديثة (IRB) يرفض المكالمات التي لا تتفق مع هذا النظام مما ترتب عليه عدم تضمين الإيرادات بقائمة الدخل بقيمة تلك المكالمات المرفوضة حيث لا يتم التحاسب عنها مع عمالها من المشتركين .

يعين ما يلي :

أ . بحث أسباب أوجه القصور المشار إليها وإتخاذ الإجراءات الازمة في هذا الشأن والإفادة.

ب . سرعة تلافي أوجه القصور المشار إليها بعاليه مع سرعة إنتهاء اللجنة المشكلة لهذا الغرض من أعمالها وموافقتنا بما انتهت إليه .

ج- تحريك المسائلة القانونية بشأن عدم متابعة العميل / شركة نور مما حدا بالعميل بعدم إلتزام بالسداد وتفاقم المديونية وتراكمها لسنوات طويلة دون تحصيل وضياع عائد إستغلال تلك الأموال على الشركة وتعريضاً لخطر الضياع مع سرعة وضع دورة مستندية لأوراق القبض لإحكام الرقابة عليها .

د-بحث أوجه الخلاف وتسوية أرصدة العملاء المشار إليهم في ضوء ذلك

هـ سرعة اتخاذ الاجراءات الفنية اللازمة لتلافي المرفوضات والعمل على ضبط نظام الایراد .

رد الشركة على ما ورد بالملحوظة

يرجى العلم بالآتي:

- بالنسبة لقطاع المشغلين وفيما يخص فصل المهام بالقطاع فقد تم عمل هيكلة لقطاعات المشغلين وكان الهدف الرئيسي منها هو الفصل بين جهات البيع والفوترة والتحصيل حيث أنه تم إعادة هيكلة رئاسة قطاعات المشغلين طبقاً للقرار الإداري رقم ٢٨٣٨ ب تاريخ ١٩/٨/٢٠٢٠ وتم فصل المهام لتلافي أي إنفراد بالأعمال وضمان مستوى رقابة عالي وسيتم مستقبلاً ميكنة الأجزاء الغير مميكنة لخدمات المشغلين.
- بالنسبة لقطاع دعم المبيعات فإنه سوف يتم موافاة سيادتكم بنتائج أعمال اللجنة فور الإنتهاء من أعمالها وإعتماد توصياتها .
- بالنسبة لمديونية شركة نور فإنه جاري بحث مدى امكانية تطبيق المعالجة المحاسبية الواردة بالملحوظة.
- بالنسبة لعملاء خدمات (BIT STREAM - ADSL) فإن معظم الرصيد يتمثل في مديونية شركة يلا مصر والتي لم يتم تجديد الترخيص الخاص بها من قبل الجهاز القومي لتنظيم الإتصالات وشركة مينا والتي مرفوع بشأنها قضية مازالت متداولة وقد تم تكوين إضمحلال ل كامل مديونية الشركتين .
- بالنسبة للمرفوضات الواردة من نظم المعلومات يتم فحصها بالتنسيق بين كافة الجهات المختصة طبقاً للتوجيهات الصادرة من التليفون الثابت كما يرجى العلم ان نظام الفوترة الحالي المستخدم في فوترة المكالمات الصوتية الصادرة من التليفون الثابت (IRB) يعتمد على مفهوم المعالجة اللاحقة لسجلات المكالمات التي تم تنفيذها بالسنترالات المختلفة ويقوم بتدقيق هذا السجلات لتحديد قابليتها للفوترة من عدمه . و الشركة حالياً بصدده التخطيط لنقل فوترة مكالمات الصوت للتليفون الثابت عن طريق النظام الجديد BSS الذي يقوم حالياً بفوترة خدمات الصوت والبيانات للمحمول بالإضافة إلى فوترة خدمات البيانات على التليفون الثابت FBB/DSL وقد روحي في هذا النظام عدم وجود أي مرفوضات حيث أن هذا النظام يعمل بمفهوم الفوترة اللحظية للخدمات Online (charging) حيث يتمربط أجهزة السنترالات بهذا النظام بشكل مباشر و يقوم هذا النظام بنفسه بتخليق سجلات للمكالمات المنفذة لحظياً فور حدوثها و من ثم فوتها . و لا يستقبل هذا النظام أي سجلات مكالمات من السنترالات و بالتالي لا يوجد أي احتمالية لرفض فوترة أي من المكالمات بعد تنفيذها .

ملحوظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١١)

أدى عدم إنتهاء اللجنة المشكلة لفحص الأرصدة المدينة من سنوات إلى استمرار تضمين الحسابات المدينة أرصدة مرحلة من سنوات سابقة دون تسوية ، منها على سبيل المثال :

أ. نحو ٤٧ مليون جنيه قيمة مبالغ مرحلة من فترات سابقة . قطاع الديوان العام : قطاع الديوان العام (نحو ٨٥,٥١٥ مليون جنيه) ضمن حساب مدionيات متعددة أخرى (٢٥٣٩..٠٠٢) تحت مسمى مطالبات تذكرتي والتي يرجع بعضها لما قبل عام ٢٠٠٢، نحو ٣٩,٤٥٢ مليون جنيه مدرجة ضمن حساب مدionيات مصلحة الضرائب علي الدخل (٢٥٣٦..٠٠١) مرحل منذ سنوات سابقة دون تسوية يرجع بعضها لعام ٢٠٠٢، نحو ١٣ مليون جنيه مدionيات مؤقتة طرف البنوك، نحو ١٥٢ مليون جنيه بحساب أرصدة مدينة طرف مصلحة الضرائب - ضريبة عائد أدوات الخزانة (٢٥٦٢..٠٢) تخص الضريبة على أدوات خزانة بنك مصر مرحلة منذ عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ ، وسداد إقرار ضريبة الدخل عن عام ٢٠١٩ ، ولم يتم تسويتها حتى تاريخه ، نحو ٤٠,٣٨٠ مليون جنيه ضمن حساب أوامر دفع قيمة مضافة وجدول من جهات حكومية (٢٥٦١..٩٥) تمثل بعض المبالغ المرحلة من عام ٢٠٠٢ والتي لم يتم تسويتها وخصمتها من المبالغ المستحقة على الشركة بإقرارات ضريبة القيمة المضافة لعدم موافاة إدارة الضرائب بالشركة بإشعارات خصم تلك المبالغ.

ب. نحو ٣ مليون جنيه بقطاع المخازن والمشتريات بعضها مرحل من عام ١٩٨٤ .

ج. نحو ١٩ مليون جنيه بقطاع المشروعات .

د . نحو ١٦,٤ مليون جنيه مبالغ مرحلة منذ سنوات سابقة يرجع بعضها يرجع لعام ٢٠٠٣ بقطاع الدولي منها نحو ٢٠ مليون جنيه أرصدة متوقفة مرحلة ونحو ٤,٤ مليون جنيه يمثل حصة الشركة من توزيعات ارباح شركة العرب سات عن عامي ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ لم يتم تحصيلها .
يتعين حصر كافة الأرصدة المدينة وإتخاذ اللازم بشأن تسويتها .

رد الشركة على ما ورد بالملادحة

يرجى العلم بأنه قد صدرت تعليمات بتشكيل لجنة لفحص كافة الأرصدة المدينة والدائنة على مستوى الشركة وقد تم تسوية العديد من المبالغ خلال عام ٢٠٢١ وجارى العمل على إستكمال أعمال اللجنة وتسوية المبالغ الواجب تسويتها بالأرصدة المدينة وذلك بعد إستيفاء المستندات وإتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك ، وتطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر فقد تم تكوين إضمحلال للعديد من تلك الأرصدة ضمن دراسة الإضمحلال في الأرصدة المدينة الأخرى.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٢٠)

استمرار تضمن الحسابات الدائنة أرصدة مرحلة منذ سنوات سابقة دون تسوية منها :

أ. نحو ٧,٨٥ مليار جنيه مبالغ مستحقة للشركات التابعة والشقيقة طرف الشركة المصرية . قطاع الديوان العام
قطاع الديوان العام: نحو ٥,٥ مليار جنيه مدینونية مستحقة لشركة WE DATA ، ١,٥ مليار جنيه مدینونية مستحقة لشركة فودافون ، ٦٧٤ مليون جنيه مستحقة لشركة مينا ، ٢١٦ مليون جنيه مستحقة لشركة إكسيد ، ١٠١ مليون جنيه مدینونية لشركة سنترا للتقنولوجيا، ٨٠ مليون جنيه مستحقة لشركة TE FRANCE ، ٢٥ مليون جنيه مستحقة لشركة TE للاستثمار، ٢٧ مليون جنيه مدینونية مستحقة للشركة العالمية للكواكب البحرية، ٢ مليون جنيه مدینونية لشركة سنترا للصناعات.

بـ. نحو ٣٩,٨ مليون جنيه قيمة كل من (مصاروفات مستحقة (د/ا..٤٦٤٩) بنحو ٢٥ مليون جنيه يرجع تاريخ بعضها لأكثر من ١٣ سنة ، دائنية متعددة بنحو ١٤,٨ مليون جنيه).

ج. نحو ٧٣ مليون جنيه بقطاع المشروعات .
د. نحو ١٣٢ مليون جنيه مبالغ مرحلة (قطاع الدولي) بعضها منذ ٩٠..

يتعين العمل على دراسة وتسوية

رد الشركة على ما ورد

برحى العلم بالآتي: بالنسبة لمبلغ ٥,٧ مليار المستحق لشركة WE Data الذى يتضمن قيمة متحصلات لا BSS وهو يمثل الجانب الأكبر من تلك المديونية حيث يتم تجميعها فى بنوك الشركة الأم (المصرية للاتصالات) والخاص بعملاء شركة WE data وذلك ضمن اجراءات احكام الرقابة على متحصلات WE data ويتم تسويه تلك المبالغ بشكل دوري ، اما باقى البنود سواء المستحقة لشركة WE data او المستحقة عليها فاغلبها بند متحركة يتم تسويتها تباعاً وفقاً لاحقتم الدليل على ذلك بالتفصيل في ٦ المايو ٢٠١٤.

بالنسبة لـ ١,٥ مليار المستحق لشركة Vodafone، فإنه يتم تسوية تلك المبالغ كل عام خلال الربع الأول من العام التالي وذلك ضمن التسوية الدورية للمعاملات المتبادلة مع شركة Vodafone، ويتم توضيح ذلك في الجدول أدناه.

بالنسبة لمبلغ ١,٥ مليون ومبلغ ٢ مليون والمستحقين لشركة Centra فإنه يتم تسويه تلك المبالغ بشكل دعوى، وفقاً لزعم الحقائق المذكورة أدناه، الشكوى المقدمة للنقض كانت

▶ بالنسبة لباقي المبالغ الخاصة بالشركات التابعة فإنه يتم تسويتها ضمن المعاملات المختلفة بين الشركة الأم وشركاتها التابعة.

▶ بالنسبة للمبالغ الأخرى فقد صدرت تعليمات بتشكيل لجنة لفحص كافة الأرصدة المدينة والدائنة على مستوى الشركة وقد تم تسوية العديد من المبالغ خلال عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ وجاري العمل على إستكمال أعمال اللجنة وتسوية المبالغ الواجب تسويتها بالأرصدة الدائنة وذلك بعد استيفاء المستندات واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١٣)

لم يتم تحميل حساب المصاروفات بكل من :

أ. نحو ١٣ مليون جنيه قيمة رسوم تخص هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات وذلك نتيجة الخلاف في تطبيق القرارات المنظمة في هذا الشأن.

ب. نحو ٤٧ مليون جنيه قيمة فروق إهلاك وإستهلاك لم يتم حسابها منذ بداية تاريخ دخولها الخدمة خلال عامي ٢٠٢٠، ٢٠١٩ ، فضلاً عن نحو ٤٥ مليون جنيه خطأ بحساب الإهلاك عن عقود دعم فني أرقام (٢٠٢١/٩٢٢) .

ج. نحو ٥٥٥ مليون جنيه قيمة إهلاك خاص بالعقد (٢٠٢١/٢٢١) تم رسمته بالخطأ على ٥ سنوات في حين أن العقد مدته عام واحد فقط.

د - نحو ٦,٥ مليون جنيه قيمة الضريبة الإضافية عن فحص ضريبة المبيعات عن عام ٢٠١٥ والمدرج بحساب مدینیات مصلحة الضرائب على المبيعات (٢٠٢٠/٧٥٣).

يتعين حصر كافة الحالات و إتخاذ اللازم في هذا الشأن.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

أ- بالنسبة للمبلغ الخاص بهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات فإنه تم إعداد خطاب للسيد الدكتور / وزير الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات للنظر في إعتماد إعفاء الإيرادات الخاضعة لرسوم الهيئة من بنود الإيرادات الواردة بـ ملاحظة سيادتكم وسوف يتم عمل التسويات اللازمة فور الرد من سيادته.

ب- فيما يتعلق بعقود الدعم الفني فإنه جاري التصويب خلال الربع الأول عام ٢٠٢٢.

ج- بالنسبة لمبلغ ٥٥٥ مليون جنيه فإنه سيتم تسويته خلال الربع الأول عام ٢٠٢٢.

د- بالنسبة لمبلغ ٦,٥ مليون جنيه فقد تم عمل التسويات اللازمة خلال الربع الأول عام ٢٠٢٢.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١٤)

تم تحميل المصاروفات بالخطأ بكل من :

أ- نحو ٤,٨٥ مليون جنيه (تعويضات عملاء المحمول) حيث أنها تخص شركة we data (من إستهلاك نقاط الولاء والقسائم المخفضة والقسائم المجانية للعملاء).

ب. نحو ٤,٨٤ مليون جنيه بالإضافة يمثل قيمة أتعاب تجوال محلي شركة إتصالات مصر (٢٠٢١/٨١٧٣٥) ناتج عن عدم حساب وقيد التخفيض الذي يمنح للشركة المصرية للإتصالات من الشركة المذكورة عن التجوال الذي يكون جميع أطرافه عملاء الشركة المصرية للإتصالات

يتعين حصر كافة الحالات و إتخاذ اللازم في هذا الشأن.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بالآتي:

► بالنسبة لمبلغ ٤,٨٤ مليون جنيه فسيتم عمل التسويات اللازمة خلال الربع الأول من ٢٠٢٢ و مراعاة تحميل شركة WE Data بما يخصها من مصروف نقاط الولاء أولاً بأول.

► بالنسبة لمبلغ ٤,٨ مليون جنيه فقد تحميل حساب المصاروف نظراً لتأخر ورود الإشعار الدائن من قبل شركة اتصالات مصر أثناء أعمال إغفال العام المالي ٢٠٢١ ، ولكن خلال شهر مارس ٢٠٢٢ ورد الإشعار وسيتم عمل التسويات اللازمة خلال قفل مارس عام ٢٠٢٢.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١٥)

لم نقف على أسباب تحميل حساب المصاروفات (تكلفة طبية) بنحو ٦١٥ مليون جنيه بصورة تقديرية عن شهر ديسمبر ٢٠٢١ فقط في حين أن متوسط التكلفة الفعلية الشهرية لتلك الخدمات نحو ٤٠ مليون جنيه.

يتعين موافاتنا بأسباب ما سبق الإشارة إليه ، وتحميل الحساب بالمبالغ الفعلية حتى تظهر الحسابات على حقيقتها.

رد الشركة على ما ورد بالملحوظة

يُرجى العلم بأنه نظراً لإقفال أعمال عام ٢٠٢١، وتطبيقاً لمبدأ الإستحقاق، وبعد التنسيق مع الجهات المختصة فقد تم تقدير المصروفات التي سيتم تحملها ولم يتم ورود فواتير فعلية لها عن العام المالي ٢٠٢١ وليس شهر ديسمبر فقط ولذلك فقد تم تعليمة المبلغ المذكور.

ملحوظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١٦)

إنستبعاد كل من قيمة كل من : الدوائر بنظام U I لعملاء خارج مصر. البالغ قيمته نحو ٧٤,٦ مليارات جنيه خلال الفترة من ١٤/٧/٢٠٢١ حتى ٣١/١٢/٢٠٢١، وذلك عند حساب الرسوم المستحقة للجهاز القومي.

يعين حسم موقف استبعاد تلك الإيرادات عند حساب مستحقات الجهاز القومي والافادة.

رد الشركة على ما ورد بالملحوظة

بالنسبة لدوائر IRU خارج مصر فقد تم عقد العديد من الإجتماعات خلال عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ مع الجهاز القومي للتنظيم للإتصالات وفي حضور مجموعات الجهاز المركزي للمحاسبات الخاصة بفحص ومراجعة أعمال الطرفين وقد تم توفير كافة متطلبات الجهاز القومي لتنظيم الإتصالات اللازمة للتتأكد من صحة طبيعة تلك العمليات وأنها لا تحتاج لتاريخ تقديمها ولم يبدي الجهاز القومي أي اعتراضات على ذلك.

ومن ثم فإنه لا يوجد أي إجراءات من المفترض أن تتخذها الشركة لحسم الموقف وذلك في ظل ما قامت الشركة بتوضيحه وعرضه وتقدمه وفي ظل تواجد سيادتكم ومعرفتكم بكافة التفاصيل.

ملحوظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١٧)

درجت الشركة على معالجة ما يتم تحصيله من تعويضات من شركة التأمين بتخفيض حساب مصروفات التأمين على أصول المنشآة ضد الحريق والسطو (ج/٥٦٣١) بلغ ما أمكن حصره من تلك المبالغ حتى ٣١/١٢/٢٠٢١ بحوالي ٣٣,٦ مليون جنيه وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤) الخاص بعرض القوائم المالية.

يعين اجراء التصويب اللازم والالتزام بما تنص عليه معايير المحاسبة المصرية.

رد الشركة على ما ورد بالملحوظة

يرجى التفضل بالإطلاع بيان التعويضات المذكورة هي تعويضات عن خسائر تكبدها الشركة نتيجة حوادث أو سرقات وخلافه وإن تلك التعويضات في حدود أو أقل من قيمة الخسائر وبالتالي فإنه من الأفضل تخفيض حساب المصروف بما يتم تحصيله من تعويضات.

كما يُرجى العلم بأنه نظراً لطبيعة وحجم أعمال الشركة وإنشار موقع العمل على مستوى الجمهورية وبالتالي فإن وقوع حوادث سرقات أو إتلافات هو أمر وارد و تقوم الشركة ببذل كافة الجهد للحد منها وفور وقوع الحوادث وإستيفاء المستندات الازمة لتحديد قيمة السرقات تقوم الجهات المالية بإستبعادها.

تعقيب الجهاز المركزي للمحاسبات على الرد:

ملحوظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١٨)

لم يتم حساب نسبة إتمام الخاصة بعمليه مشروع الرحاب ومدينتي المبرم مع الشركة العربية للمشروعات والتطوير العمراني (طلعت مصطفى) الأمر الذي ترتب عليه عدم تسوية وتحميل المصروفات بحوالي ٢٢ مليون جنيه والمقيدة بحساب الأرصدة المدينة كما لم يتم تسوية وإدراج ما يقابلها من إيرادات مقيدة بحساب الأرصدة الدائنة

يعين اتخاذ اللازم في هذا الشأن والافادة.

رد الشركة على ما ورد بالملحوظة

يرجى العلم بأنه في ضوء التزامات الشركة المصرية للاتصالات طبقاً لبنود هذا النوع من التعاقد فإنه يتم الإعتراف بصفى الإيرادات الخاصة بتلك العقود وذلك فور الانتهاء من تنفيذ كافة التزامات الشركة المصرية للاتصالات وسيتم الإعتراف بتلك الإيرادات طبقاً للتعاقد فور الانتهاء من تنفيذ جميع التزامات الشركة التعاقدية..

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١٩)

تضمنت الإيرادات نحو ٢٧ مليون جنيه مبالغ تقديرية تخص خدمات رسائل SMS المقدمة من الشركة المصرية للاتصالات لشركة WE DATA لوجود قصور في نظام التشغيل الخاص بشبكة المحمول على نظام للتحاسب على أساس فعليه لهذه الخدمة وذلك منذ عام ٢٠١٩.

يتعين العمل على سرعة تلافي أوجه القصور في النظام المشار إليه.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

جارى وضع نظام تجاري مناسب لمحاسبة شركة WE Data وسيتم عمل التسويات الالزمة فور الإنتهاء من ذلك ، وتطبيقاً لمبدأ الإستحقاق فإنه تم تعليمة الإيرادات بشكل تقديرى لحين الفحص والتسوية.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٢٠)

لم تتضمن الإيرادات نحو ٣٣ مليون جنيه قيمة كوبونات مدروga بحسب دائنها إيرادات مؤجلة تعويضات عملاء (ح ٤٦٩٥٠٥) تخص عام ٢٠٢١.

يتعين إجراء التصويب اللازم .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بأنه يتم إثبات الإيرادات المؤجلة والإعتراف بالإيراد بشكل دوري تطبيقاً لمعايير المحاسبة، أما بالنسبة للنحو الوارد بالملاحظة فإنه سيتم عمل التسويات الالزمة له وضافته للايرادات خلال الربع الأول عام ٢٠٢٢.

الرأي المحفوظ

وفيما عدا تأثير ما ورد بعاليه في الفقرات السابقة وتأثير التسويات المحتملة والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا تمكنا من التتحقق من صحة قيم بعض الأصول وبعض المصروفات والإيرادات وقيمة المخصصات المكونة، فمن رأينا أن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للاتصالات تعبر بعدلة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٢٠٢١/١٢/٣١ وعن نتائج أعمالها وعن تدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً نورده ما يلى :

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١)

تم جرد جانب من الأصول الثابتة بمعرفة الشركة وتحت مسؤوليتها وقد قمنا بالإشراف على جانب من أعمال الجرد في حدود الإمكانيات المتاحة، وقد أسف إشرافنا عن وجود بعض الملاحظات المتكررة تم إبلاغها للشركة، والتي أثرت على أعمال الجرد وعما ترتب عليها فقد عملية الجرد الغرض منه، ومنها ما يلى :

أ. عدم قيام الشركة بإجراء المطابقات الالزمة بين محاضر جرد الأصول الثابتة وسجلات الأصول الثابتة في ٢٠٢١/١٢/٣١ نتيجة لقيد بعض الأصول بصورة اجمالية، حيث تبين قيام الشركة بمطابقة تلك المحاضر مع محاضر جردها في العام السابق - دون تحديد الاختلافات بينها وبين ما هو مثبت بسجلات الأصول الثابتة في تاريخ الميزانية.

ب. إستمرار وجود العديد من الأصول المستخنى عنها وغير مستغلة تشكل أعباء تخزينية على الشركة فضلاً عن عدم الإستفادة من قيمتها في حالة التخلص منها بالبيع ، بغضها بكميات كبيرة .

يتعين حصر كافة الأجهزة والأصول المستخنى عنها وخرجت من الخدمة وتعديل قيمة الأصول الثابتة المهلكة دفترياً ولا زالت تستخدم الواردة بالإيضاحات المتممة لقوائم المالية ، وسرعة التصرف فيها بما يعود بالنفع على الشركة .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

فيما يتعلق بمطابقة جرد الأصول لعام ٢٠٢١ ، فقد قامت الشركة بمطابقة نتائج أعمال الجرد " شهادات البارز والعجز " مع دفاتر وسجلات الأصول المنسوبة بالإدارة العامة للأصول الثابتة حتى ٢٠٢١/٩/٣ وهو آخر بيان للإضافات والإستبعادات الذي تم أبلاغه لإدارات الأصول الثابتة بالمناطق والقطاعات حيث تسوية الفروق الناتجة (العجز) للأصول التي تم تخريدها والتي وردت ضمن محاضر جرد الأصول بالدفاتر والسجلات المالية والتي ظهرت في ميزان تعديلية شهر ديسمبر ٢٠٢١.

أما بالنسبة للأصول المستغلى عنها وغير مستغلة فإنه يتم بشكل دوري فحصها وعمل مزادات بيع لها سواء لبيعها بنفس الأماكن الموجودة بها أو مركزاً بالقاهرة.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٢)

استمرار وجود العديد من الأصول غير المستغلة ومنها :

- نحو ٦٧٧ مليون جنيه (حق استخدام) خلال الاعوام من ١٤/٢١ حتى ١٤/٢٠ تحمّلت عنهم الشركة قيمة اهالك عن الفترة المذكورة نحو ٦٧٧ مليون جنيه، نحو ٩١ مليون جنيه صافي القيمة الدفترية لعدد ٨٣,٨٣ كابل TE-NORTH. بالإضافة إلى عدم استغلال خدمات الشبكة الذكية ومنها الكارت التخييلي والشبكة الافتراضية والرقم الشخصي حيث بلغت نسبة عدم الاستغلال لبعضها ..% وكذا السعات المتاحة على بعض الكوابل منها كابل EIG بنسبة .٢% وكابل TENORTH بنسبة .٤% وكابل smwe5 بنسبة .٧٨% وكابل smwe3 بنسبة .٨٩% وكابل Imewe بنسبة .٦٤%.

- بعض الأرضي المشتراء : أرض ومبني بمدينة العبور بنحو ٢٢ مليون جنيه واللتان تم إستلامهما من شركة سوفيسات خلال عام ٢٠١٨ دون أن يتم تسجيلهما باسم الشركة حتى تاريخه ، قطعة أرض بمدينة المعارض بمحافظة القاهرة بنحو ٦ مليون جنيه (قرار ٣٨٠٨ لسنة ٢٠٠٧ بمساحه ..٧٠٠ متر) لأقامة سنترال (عقد ٥٩/٢٠٠٨/٧) ولم يتم التنفيذ ونشير في هذا الشأن إلى اعتماد محافظ القاهرة في ١٦/٣/٢٠١٩ قرار الإدارية المركزية لحماية أملاك الدولة بالغاء قرار التخصيص مع التنبية على حي البساتين بإيقاف التعامل لحين التصرف بمعرفة المحافظة على قطعة الأرض . قطعة ارض بنحو ٦ مليون جنيه قيمة ارض بمدينة المنصورة الجديدة. ارض مدينة السادات بالمنطقة الصناعية السابعة والبالغ قيمتها ١١ مليون جنيه لعدم التزام الشركة ببناء السنترال في تاريخه ، ومباني مقامة دون إستغلالها ونشير إلى أنه تم استلام ارض النادي (٤ فدان) بموجب محضر تسليم في ١٧/٢/١٩٥٥ بغرض إقامة محطة لسلكية ، الذي تضمن " في حالة إستغلال الأرض في غير الغرض المخصص من أجله ترد إلى مصلحة الأفلاك " ، وقد تم الحصول على موافقة وزير النقل والمواصلات في ١٩٩٧ على تخصيص (١٨ فدان) لإقامة نادي رياضي لخدمة العاملين وتم استخراج ترخيص الإنشاء رقم (٢٥٠) لسنة ٢٠١٢.

يتعين اتخاذ اللازم في هذا الشأن بما يعود بالنفع على الشركة

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بأن إدارة الشركة تسعى بشتى الطرق لإدارة وإستغلال أصولها بالطريقة التي تساهم في تحقيق أهدافها بالنسبة للأراضي والمباني الغير مستغلة ولذلك فقد تم إنشاء الإدارة العامة لإدارة الأصول الخير تشغيلية وتم نقل مهام لجنة إدارة الأصول العقارية لتلك الإدارة العامة والتي تقوم بدراسة مدى الاستفادة بالأراضي والمباني الغير مستغلة بالشركة وعمل اللازم وبالفعل قد تم إستغلال العديد من الأصول خلال الفترة الماضية تم عرض بعضها في الرد في التقارير السابقة ، وبالنسبة لموقف الأصول المشار إليها فيرجى التفضل بالإحاطة بالآتي :-

► بالنسبة لقيمة حق الإستخدام الخاصة بقطاع الدولي فإن تلك المبالغ خاصة بشراء فروعات من الألياف الضوئية ودوائر وسعات وغيرها ويتم إستغلالها في أعمال الشركة المختلفة وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد تضمن المبلغ المذكور بالملاحظة نحو ٦٣ مليون جنيه عبارة عن شراء زوج من الألياف الضوئية ودوائر IRU على كابل FEA والتي تم إستغلالها جيداً في أعمال الشركة الخاصة بالكوابل البحرية والتي ساهمت ومازالت تساهم في تحقيق عوائد كبيرة للشركة ، حيث تم إستخدام قيمة زوج الألياف الضوئية التي تم شراؤها على الكابل في عام ٢٠١٥ لزيادة وتعدد السعات على الشبكة المحلية ، أما بالنسبة لقيمة الدوائر المشتراء فقد تم تأجيرها لشركة اورانج خلال عام ٢٠٢٠.

► بالنسبة لفرعات كابل TE NORTH فإنه سيتم إستخدامها وفقاً لرؤية الشركة وخطتها والتي دائماً ما تهدف إلى تحقيق أعلى العوائد وأقصى إستفادة بعد دراسة متأنية ودقيقة لظروف سوق المنافسة الدولي والذي يتميز بسرعة التغيير.

- بالنسبة لخدمات الشبكة الذكية فأنه توجد العديد من الخدمات على الشبكة الذكية بعض منها ليس عليها طلب والبعض الآخر يوجد عليها طلب بنسبة كبيرة جداً ولتحقيق أقصى إستفادة وعائد من الشبكة الذكية فقد تم الإستفادة من السعات المتعاقد عليها لهذه الخدمات بتشغيلها للخدمات الأكثر طلباً والتي تعدد نسبة تشغيلها السعة المخصصة لتلك الخدمات ، كما أنه تم التعاقد مع شركة هاواوى لتحديث الشبكات الذكية وإحلالها بشبكة واحدة جديدة وتم نقل خدمة الكروت المدفوعة مقدماً وخدمات الارقام المجانية والمختصرة والتعرية المميزة والخدمة الصوتية على الشبكة الجديدة وتم عمل التجارب الفنية اللازمة وجاري عمل الإستلام النهائي للعقد والتشغيل الفعلى مع الأخذ فى الإعتبار أنه تم إستثناء طلب الخدمات الغير مطلوبة والمدرجة حالياً على الشبكات القديمة وإستبعادها مع تشغيل الشبكة الجديدة وهي (خدمة الكارت التخيلي - خدمة الرقم الشخصى - خدمة الشبكة التخiliية) .
- بالنسبة للسعات الغير مستغلة الخاصة بالكوابل البحرية فيرجى العلم بأنه عند إعداد الدراسات لإنشاء كابل بحري يتم الوضع في الإعتبار وجود نسبة من سعة الكابل كسعة إحتياطية للطوارئ يتم إستخدامها في حالات قطع الكوابل أو أوقات الذروة ، كما أن إدارة الشركة تتخذ كافة الإجراءات ولا تدخل جهداً في العمل على إستغلال السعات المتاحة على الكوابل البحرية لزيادة إيرادات الشركة وما يؤكد ذلك هو تناقض نسب عدم الإستغلال على كافة الكوابل البحرية كل ربع مالى عن الرابع الذي يسبقها.
- بالنسبة لقيمة أرض ومبني سوفيسيات بمدينة العبور فإنه سيتم الرسملة فور إنتهاء إجراءات نقل الملكية والتي مازالت مستمرة ، كما انه سيتم إستغلال المبني فور التسجيل وتغيير رخصة النشاط.
- بالنسبة لأرض سنترال المعارض فقد تم إتخاذ الإجراءات القانونية بإقامة الدعوى رقم ٥٨٤٧٩ خاص قضاء إداري مجلس الدولة ببطلان قرار محافظ القاهرة الخاص بالغاء تخصيص الأرض والدعوى مازالت متداولة كما ان الأرض مقام عليها برج للمحمول.
- بالنسبة لمبني سنترال الأوبرا فجاري بحث سبل إستثماره بالشكل الأمثل .
- أما بخصوص مدينة سوهاج الجديدة فقد تم مخاطبة السيد المهندس / رئيس جهاز مدينة سوهاج بأنه قد تم إنتهاء من إعداد الرسومات المعمارية المبدئية للمشروع وأنه جارى إتمام الرسومات الإنسانية و التقدم بطلب لاستخراج التراخيص اللازمة لإنشاء مبني السنترال.
- أما بخصوص مبني سنترال الفشن القديم بمحافظة بنى سويف فجاري إستغلال الجزء المتبقى من المبني بخلاف المساحة المخصصة للفون بوتيك ضمن المحفظة العقارية للأصول.
- بالنسبة لأى أجهزة او معدات خاصة بشركة المعاشرة فقد سبق وان تم التوضيح بأنه طبقاً للرأي القانوني لا يتم التصرف فيها إلا بعد إنتهاء قضية التفليسية الخاصة بشركة كويك تيل والتي مازالت مستمرة.
- بالنسبة لسنترال المعاشرة فيرجى العلم انه لم يتم استغلاله لعدم وجود مرفاق (كهرباء-مياه-صرف) وذلك لوجود ملاحظات من الحماية المدنية التابعة لوزارة الداخلية على المبني لم يتم الانهاء من تنفيذها.
- بالنسبة لسنترالي ٥ مايو والتبيين فيرجى العلم انه قد تم عرض المكان والمساحات الغير تشغيلية على كل من شركتى (وى داتا - اكسيد) لاستغلالهم كداداً سنتر أو كول سنتر أو تم رفض المقترن من قبلهم وبعد المكان عن وسط المدينة وجاري العمل على استغلال المبني .
- بالنسبة لموقع قطاع شرق الدلتا فقد تم عمل اسوار محیطة بتلك الاراضي لضمان عدم التعدى عليها الى حين استغلالها الاستغلال الأمثل بما يعود بالنفع على الشركة كما انه تم عمل خرسانة بقطعة ارض اجا لبناء برج ميكروويف عليها كما يوجد بأرض ميت غراب ثلاث وحدات (اونو) أما بالنسبة لقطعة ارض تفتيس السرو فهى تابعة لمنطقة دمياط وجاري ضمها لمنطقة الدقهلية لعمل مجمع مخازن عليها يخدم القطاع .

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٣)

بلغ إجمالي المنصرف على مشروع إنشاء نادي الشركة بالمحادى منذ عام ٢٠١٣/١٢/٦ حتى ٢٠٢١/١٢/٣ نحو ٣٣ مليون جنيه بحسب المشروعات تحت التنفيذ ، بالإضافة إلى نحو ٤٠ مليون جنيه بحساب الدفعات المقدمة على الرغم من

عدم ملكية الشركة لارض المقام عليها مباني النادى ولم نقف على ما يفيد تقنيين وضع الأرض في ضوء مخالفة شرط التخصيص (الاستلام) ، كما لم نقف على مدى الإستفادة من تلك المبالغ المسددة حتى تاريخه .
يتعين موافاتنا بأسباب التأخر المذكور منذ عام ٢٠١٦ حتى ٢٠٢١ وما ترتب عليه من حدوث تلك الطفرة في التكلفة ، مع موافاتنا بما يفيد تقنيين وضع الأرض.

رد الشركة على ما ورد بالملحاظة

بالنسبة لأسباب التأخر في تنفيذ إنشاءات نادى المعادى فيرجى العلم فإن جهة تنفيذ الإنشاءات هي الهيئة الهندسية بالقوات المسلحة والتي توقفت عن إستكمال الإنشاءات لفترة طويلة نظراً للظروف الأمنية التي كانت تمر بها البلاد في الفترة من ٢٠١٤ وما بعدها وإنشغال الهيئة والقوات المسلحة بتأمين البلاد وتنفيذ المشروعات القومية الكبرى في التوقيتات المطلوبة ، وحرصاً على إستكمال باقي الأعمال فقد تم إغلاق التعاقد مع الهيئة الهندسية على ما تم تنفيذه والتعاقد مع شركات أخرى للإنتهاء من تنفيذ باقى الإنشاءات لدخوله الخدمة والإستفادة من جميع خدماته.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٤)

بلغت قيمة إستثمارات الشركة نحو ٦,٧٢ مليار جنيه بعد خصم إضمحلال بنحو ٤٧,٩٢ مليون جنيه ، وقد تبين ببيانها استمرار الشركة في الاستثمار في شركات لم تجن منها أية عوائد نقدية وتحمل عنها خسائر اضمحلال بنحو ٤١ مليون جنيه منها : الشركة المصرية لخدمات التوقيع الإلكتروني ، العربية لتصنيع الحسابات ، المصرية لصناعة المعدات التليفونية ، النيل ، الوطنية لتليفون المحمول .

يتعين بحث اسباب ماتقدم واتخاذ اللازم في هذا الشأن مع ضرورة اعادة النظر في جدوى الاستمرار في الاستثمارات المذكور.

رد الشركة على ما ورد بالملحاظة

يرجى التفضل بالإحاطة بالآتي :

► أن محفظة الاستثمار بالشركة ككل تحقق عوائد جيدة حيث أن قيمة محفظة الإستثمارات بحوالى ٦,٧٧ مليار جنيه وأن نسبة الإستثمارات الناجحة بها والتي تدر عوائد على مستوى مجموعة المصرية للاتصالات تقدر بنسبة أكثر من ٩٨% إلا أن وجود بعض الإستثمارات الصغيرة والتي تمثل نسبة حوالي ٢% من إجمالي الإستثمارات والتي لا تحقق اي عوائد، وطبقاً لإستراتيجية الشركة فيما يخص التعامل مع الشركات المستثمرة فيها وقرارات مجلس إدارة الشركة في هذا الشأن فإنه سيتم التخارج من الإستثمارات التي لا تدر عوائد تباعاً طبقاً لتوصيات لجنة الاستثمار بالشركة علمًا بأن تلك الشركات تم تكوين إضمحلال لها بنسبة ١٠٠% ما عدا شركة التوقيع الإلكتروني.

► بالنسبة للشركة المصرية لخدمات التوقيع الإلكتروني يرجى العلم بأنه لا يزال جاري العمل على التفاوض مع المساهم بي تراست للحصول على كامل حصته حيث تم التواصل معه أكثر من مرة في ذلك الشأن ولم يتم انتهاء عملية التفاوض حتى تاريخه.

ويرجع استمرار الشركة المصرية للاتصالات في هذا الاستثمار للأسباب التالية

- حفاظاً على ترخيص التوقيع الإلكتروني.

- توجه الحكومة نحو التحول الرقمي لكافة المعاملات الحكومية واستخدام التوقيع الإلكتروني.

- إمكانية الاستفادة منها من خلال التطبيقات المختلفة والتي يتم تحميلها على شرائح المحمول خاصة بعد حصول الشركة المصرية للاتصالات على تقديم خدمات المحمول.

► بالنسبة لآخر المستجدات بشأن موقف الشركة المصرية للاتصالات من التخارج من الشركة العربية لتصنيع الحاسوب فإن الشركة في إنتظار تحسن الأداء المالي للشركة بما يحقق أعلى عوائد للشركة المصرية للاتصالات حيث ان الشركة العربية حققت خسائر في ٣٣ ديسمبر ٢٠٢١ بلغت ٥٥٨ مليون جنيه وذلك نتيجة لجائحة كورونا التي اثرت على أداء الشركة وتحاول الشركة من تحسين أدائها حيث كان هناك مقترن تم

عرضه من قبل الشركة بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٢٠ لشراء خط انتاج جديد لزيادة حجم المبيعات بما يحقق تحسن في العمليات التشغيلية للشركة ومن ثم فإنه من الأفضل الانتظار لحين وضوح الرؤية المستقبلية للشركة.

► **بالنسبة للشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية "كويك تل"** فإنه في ضوء صدور الحكم المشار إليه بشهر إفلاس شركة كويك تيل فإنه حتى تاريخه لم يتم الإنتهاء من إجراءات التصفية عن طريق المصفى القضائي حيث تم تغيير المصفى بأخر ويتم حاليا دراسة الموقف وفور إنتهاء تلك الإجراءات سوف يتم عمل اللازم لبيان أثر ذلك على إستثمار الشركة المصرية في شركة كويك تل.

► **بالنسبة لشركة النيل** فإن الشركة تحت التصفية منذ ٣٠.٩/٨ بناء علي الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بذلك التاريخ، وفي انتظار الانتهاء من تلك الإجراءات.

► **بالنسبة للشركة الوطنية للمحمول** يرجى العلم بأنه قد تمت الموافقة في ١١/٥/٢٠٢٠ على مساهمة الشركة المصرية للاتصالات في إنشاء الشركة الوطنية للتليفون المحمول بنسبة ٥٥٪ وذلك كأحد البذائل للدخول في سوق المحمول بعد التنازل عن رخصة الشبكة الثالثة لخدمة المحمول في ٣٠.٣/٢٠٢٠، في حين أنه نظراً لاستحواذ الشركة المصرية للاتصالات على نسبة بشركة فودافون وهي ٩٥٪ فضلاً عن حصول شركة اتصالات مصر على رخصة الجيل الثالث للمحمول في عام ٦٠٢٠ الامر الذي يعتبر انتفاء للغرض الذي أنشأت من أجله الشركة علمًا بأن الشركة الوطنية لم تمارس أي نشاط ولم يتم صدور أي قوائم مالية لها.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٥)

تم تقييم الإستثمارات المالية في أدوات الملكية بخلاف تلك التي يتم اعتبارها ويطبق عليها محاسبة حقوق الملكية (الأخرى) بالتكلفة كما ظهرت بالقوائم المالية للشركة تحت مسمى إستثمارات مالية متاحة للبيع بالمخالفة لما ورد بمعايير المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية وكذا الإيضاحات المتممة الواردة بالقوائم المالية للشركة.

يتعين إجراء التصويب اللازم والإلتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصري المشار إليه.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى العلم بأنه قد تم تطبيق المعايير الجديدة (٤٧ و ٤٨ و ٤٩) طبقاً لمتطلبات المعايير وهو ما تم مراجعته من قبل الإستشاري الذي تم التعاقد معه لمراجعة تطبيق تلك المعايير ، علماً بأن تلك الاستثمارات مثبتة بالتكلفة وفي حالة التخلص منها أو التعامل عليها سيتم تقييمها من قبل استشاري خارجي متخصص مع الاخذ في الاعتبار مبدأ التكلفة والعادل.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٦)

تضمنت حسابات العملاء بعض الارصدة المتوقفة يرجع تاريخ بعضها لعام ...٢ وقد بلغ ما امكن حصره منها بقطاع الدولي فقط نحو ٤٣ مليون جنيه وهي (نحو ٧٣ مليون جنيه بحساب عملاء قصيري الأجل رصيد متوقف منذ ٩/٩/٢٠٢٠) يمثل قيمة متأخرات لم يتم نقلها للمناطق المختلفة لتحصيلها ، نحو ٣٣ مليون جنيه ارصة متوقفة لبعض الدول والشركات بعملاء المقاومة الدولية ، نحو ٤٩ مليون جنيه ارصة متوقفة لبعض الدول والشركات عملاء خارج مصر ، نحو ٦٩,٨٩ مليون جنيه ارصة متوقفة لدى التليفزيون المصري ، نحو ١,٨٥ مليون جنيه ارصة متوقفة عن خدمة V.SAT ، نحو ١,٨٥ مليون جنيه ارصة متوقفة عن خدمة POP ، مدینونية بنحو ٤٧٣ مليون جنيه مستحقة طرف العميل "شركة مينا نت" متوقفة منذ عدة سنوات دون تحصيل).

يتعين سرعة اتخاذ الاجراءات الازمة لتحصيل مستحقات الشركة .

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بالآتي :

► **بالنسبة لأرصدة عملاء الدولي المتوقفة منذ ٢٠٠٩** فهي تمثل أرصدة عملاء المنزلي والتجاري والتي يتم فحصها عن طريق قطاع حسابات العملاء والإئتمان والتحصيل وسوف يتم عمل اللازم بشأنها فور إنتهاء عملية الفحص بمراحلها المختلفة.

- بالنسبة لعملاء المقاصلة الدولية فإن المبالغ المستحقة على شركتي TGC, ITC فقد تم اتخاذ كافة الاجراءات التجارية والقانونية اللازمة ،
➤ أما بشأن مدionية العراق ، فقد تم التنسيق بشأن التفاوض مع وزارة الخارجية والاتصالات نحو تحصيل المبالغ المستحقة ومازالت المفاوضات جارية لتحصيل مستحقات الشركة.
➤ أما بشأن باقي المبالغ المستحقة فيرجى العلم بأن تلك المبالغ تخص فترات وسنوات سابقة من عام ١٩٨٢ وجارى استيفاء المستندات والاتفاقيات مع تلك الدول لسهولة تحصيل المبالغ المستحقة .
➤ بالنسبة لمديونية الدول والشركات عملاء خارج مصر فقد تم عمل الدراسة اللازمة من وجهة نظر الشركة بخصوص الدول المتوقفة عن السداد وتم تضمينها بدراسة إضمحلال أرصدة العملاء بنسبة ٠٠٪ من قيمة المديونية ويتم بذل المزيد من الجهد لإستيادء مستحقات الشركة.
➤ بالنسبة لمديونية التليفزيون المصري فإن كافة الخدمات المقدمة له متوقفة حاليا وجارى فحص الارصدة المتوقفة عن طريق قطاع حسابات العملاء والتحصيل والائتمان ومع التليفزيون المصري لتحصيل مستحقات الشركة.
➤ بالنسبة لمديونية عمالء V.SAT فجارى العمل على تحصيل تلك المديونية.
➤ بالنسبة لمديونية عمالء خدمات V.POP فجاري عرض موقفهم على الشئون القانونية لاتخاذ الإجراءات اللازمة فى ضوء الرأى القانوني.
➤ بالنسبة لمديونية دولة ليبيا فيرجى العلم بأنه فى ظل تدهور الاوضاع فى الجمهورية الليبية فقد تم تحصيل مبالغ كبيرة باتباع اساليب تفاوضية وتجارية منذ بدء الأزمة الليبية وجاري التفاوض والتنسيق مع الجانب الليبي نحو تحصيل المبالغ المتبقية ولكن الامر يستغرق بعض الوقت لأنه لابد من إنتظار موافقة البنك المركزي الليبي لصرف تلك المبالغ نظراً للوضع الراهن في الجمهورية الليبية.
➤ أما بالنسبة للمديونية الخاصة بدولة سوريا فإنه قد تم تحصيل بعض المبالغ وجارى العمل على تحصيل باقى المبالغ ، ونظراً للبدء فى التحصيل من تلك الدول فقد تم تخفيض نسبة التعثر الخاصة بها وتضمينها ضمن دراسة الأضمحلال فى ارصدة العملاء فى ٢٠٢١/٣/٤ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرى رقم (٤٧) والخاص بالأدوات المالية حيث تم ارسال الدراسة المذكورة لسيادتكم أثناء الفحص.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٧)

بلغت قيمة ضريبة المبيعات التي سبق للشركة سدادها لمصلحة الضرائب نيابة عن شركة اورانج نحو ١٣٨ مليون جنيه ولم يتم تحصيلها من شركة اورانج ومرفوع بشانها الدعوى رقم ١٤٨٦ لسنة ٢٠١٤ أمام مركز القاهرة الاقليمي للتحكيم التجارى الدولى ولا زالت متداولة .

يتبعن موافاتنا بال موقف الحالى للدعوى المشار إليها واتخاذ اللازم فى هذا الشأن والفاده.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالعلم بأنه بالنسبة لشركة اورانج فقد تم رفع دعوى تحكيمية المرفوعة ضد شركة مازالت متداولة وقد تم موافاة سيادتكم بشهادتكم من المستشار القانوني للشركة بالموقف الحالى للقضية وذلك اثناء عملية الفحص وسوف يتم موافاة سيادتكم بمستجدات القضية فور حدوثها.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٨)

اسفر محضر المصادقة والمطابقة الذى تم بين الشركة المصرية للاتصالات وشركة وي داتا . المصرية لنقل البيانات وجود مبالغ متحفظ عليها بنحو ٣٢٧ مليون جنيه مدين (نحو ٣٢١ مليون جنيه قيمة مبالغ مسددة من خلال الشركة المصرية لشركة سنترا على ذمة عقود توريدات وصيانة لصالح شركة WE DATA ، نحو ٦ مليون جنيه خاصة بدوائر ROU لربط القاهرة - الإسكندرية لحين إتمام التسويات الخاصة بالسنوات السابقة).

ورصيد دائن نحو ٣٢,٣ مليون دائن (نحو ٩ مليون جنيه تخص مشروع TE CAMERA WE و الذي نفذته شركة DATA لتوريد وتركيب عدد ٤٨ كاميرا ثابتة و متحركة والشبكة الداخلية واجهزه المراقبة الخاصة لعدد ٥ فرع

للشركة المصرية للاتصالات ، نحو ٣,٢٩٨ مليون جنيه قيمة فواتير لم يتم اعتمادها منفذة من خلال شركة Avaia ، بالإضافة إلى عدد من الدوائر الدولية بدون عقود ودون تحديد تواريخ بدء تشغيلها .
يتعين دراسة تلك المبالغ وبحثها مع الشركة المذكورة واتخاذ اللازم في ضوء ذلك والافادة.

رد الشركة على ما ورد بالملحوظة

يرجى التفضل بالإحاطة بين الشركة المذكورة بملحوظة سعادتكم (WE Data) هي شركة مملوكة بالكامل للشركة المصرية للاتصالات ويتم مراجعة أعمالها عن طريق سعادتكم ، أما بالنسبة للمبالغ الواردة بملحوظة فيرجى العلم بالآتي :-

- بالنسبة لمبلغ ٣٢١ مليون المستحق على شركة WE Data يتعلق هذا المبلغ بعقود توريد الرواتر الخاص بشركة هواوي و ZTE و Zyxel حيث يتم تسويتها بعد انتهاء العقد لكل شركة تباعاً وهذا ما تم مع شركة Zyxel حيث تم تسويه نحو ٣٧٣ مليون خلال شهر ديسمبر ٢٠٢١ .
- بالنسبة لمبلغ ٥,٣٣٣ مليار المستحق لشركة WE Data فلا يوجد أي اعتراض على المبلغ المذكور كما ورد بملحوظة وإنما يمثل قيمة متصلات BSS والتي يتم تجميعها في بنوك المصرية للاتصالات والخاص بعملاء شركة WE data وذلك ضمن إجراءات احكام الرقابة على متصلات WE data ويتم تسويه تلك المبالغ بشكل دوري .
- بالنسبة لمبلغ ٦٦ مليون المستحق لشركة WE Data فقد تم تسويه مبلغ ٣٥ مليون خلال فبراير ٢٠٢٢ ويتم تسويه باقي المبالغ تباعاً .
- بالنسبة لمبلغ ٩٦ مليون ومبلغ ١٦ مليون المستحق على شركة WE Data فإنه جاري العمل على تسوية تلك المبالغ وفقاً للإجراءات الالزمة لذلك .
- بالنسبة لمبلغ ٩٦ مليون ومبلغ ٣,٢٩٨ مليون المستحق لشركة WE Data فقد تم تسويه أكثر من ٦ مليون متعلقة ببعض العقود المتعلقة بسنوات سابقة والتي كان متوقف السداد عليها حين تقديم WE data لكافة المستندات المطلوبة منها مثل شهادات التأمينات وغيرها وجاري استكمال مستندات باقي العقود المتوقفة حتى يتم تسويتها .
- بالنسبة لباقي المبالغ فإنه جاري فحصها وعمل اللام بشأنها في ضوء نتائج الفحص .

ملحوظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٩)

وجود مبالغ متوقفة مستحقة على الشركة المصرية لنظم المعلومات - اكسيد بنحو ١,٥ مليون جنيه يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٧ منها مبالغ متحفظ عليها ومتوقفة منذ سنوات دون حسم (تخص ايجار مقار لشركة اكسيد ومطالبات كهرباء وصيانة وإيجار دوائر وضرائب مسدة بمعرفة الشركة المصرية تخص شركة إكسيد وما يخص عقد تبادل الخبرات) .

يتعين العمل على حل جميع أوجه الخلاف مع الشركة المذكورة و انهاء تلك التحفظات وتسوية تلك المديونيات واستكمال ابرام التعاقدات الخاصة بإيجار بعض المقرات المؤجرة لشركة إكسيد .

رد الشركة على ما ورد بالملحوظة

يرجى العلم بأنه تم عملتسويات مع شركه إكسيد وبسداد الإيجارات وتبادل الخبرات حتى شهر سبتمبر عام ٢٠٢١ وكذلك قامت شركه إكسيد بسداد جزء من الضرائب المسدده بمعرفة الشركة المصرية و تخص شركة إكسيد أما فيما يخص الكهرباء فإنه جاري الاتفاق مع شركة إكسيد للوصول إلى طريقة للتحاسب..

ملحوظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١٠)

بلغ رصيد حساب تأمينات العملاء (قطاع الدولي) في ٢٠٢١/٣١ نحو ٩٥ مليون جنيه (قيمة تأمينات محصلة من العملاء) ولم تقم الشركة بإنشاء أي سجلات تحليلية لهذه التأمينات لمتابعتها او التصادق عليها الامر الذي لم نتمكن معه من التتحقق من صحة ذلك الرصيد .
يتعين بحث اسباب ماتقدم واتخاذ اللازم في هذا الشأن مع موافاتنا بالتقدير المشار اليه والافادة .

رد الشركة على ما ورد بالملحوظة

يرجى التفضل بالإحاطة بأنه قد صدر القرار الإداري بتاريخ ٢٣/٤/٢٠١٧ بشأن تشكيل لجنة متابعة الفحص والتصوير لتأمينات عماله التليفون على مستوى كافة السنترالات بالشركة والتي قامت بالفعل بإتخاذ الإجراءات اللازمة لعمليات فحص التأمينات من خلال المستندات والدفاتر المتاحة لديها إضافة إلى عمليات فحص الشاشات وملفات العملاء مع العلم بأنه ما زالت لجان الفحص المختصة لم تنتهي حتى تاريخه من أعمالها وسوف يتم موافاتكم بالتقرير المطلوب فور الانتهاء من كافة عمليات الفحص وإجراء التسويات المحاسبية الازمة.

ملاحظات أخرى

ملحوظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١)

لزالت الشركة تعتمد في مصادر تمويلها على القروض والتسهيلات الإنثمانية والتي بلغ رصيدها في ٢٠٢١/١٢/٣٩ نحو ٦٦٢ مليون جنيه ، تحملت الشركة عنها فوائد مدينة ٩٥٦,٨٨٥ مليون جنيه ودخلها نسبية بنحو ٧٤,٧٣٤ مليون جنيه.

رد الشركة على ما ورد بالملحوظة

يرجى العلم بأنه ترجع أسباب تزايد الإعتماد على التمويل عن طريق السحب على المكشوف حيث يمكن تلخيص تلك الأسباب بإنه نتيجة مشاركة الشركة بشكل أساسي في تنفيذ مشروعات الدولة القومية الخاصة بالتحول الرقمي وإنترنت المدارس والحكومة الرقمية وغيرها من المشروعات بالإضافة لمشروعات الشركة المختلفة والتي لا يمكن تمويلها من موارد الشركة الذاتية أو عن طريق حقوق الملكية فقط .

ملحوظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٢)

صدر الكتاب الدوري رقم (٣٩) عن وزارة التنمية المحلية بتاريخ ٢٠٢١/٦/٨ بشأن تقيين أوضاع أبراج المحمول المقامة بدون ترخيص ، الذي تضمن "أن يتم تحديد رسوم تقيين تلك الأبراج وفقاً لرأية كل محافظة على حده ، وأنه جاري إعداد بروتوكول مع وزارة الإتصالات في هذا الشأن لتحديد رسوم التقيين حسب مكان المحطة ." .

يتبعن موافاتنا بموقف تقيين اوضاع تلك الأبراج في ضوء الكتاب الدوري المشار اليه وما ترتب على ذلك من اثار.

رد الشركة على ما ورد بالملحوظة

يرجى العلم بأنه يتم عقد لجنة أسبوعية مع ممثلي وزارة الاتصالات والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات وأمين عام وزارة التنمية المحلية وممثلي شركات المحمول الأربعية في حالة الطلب لمناقشة معوقات شركات المحمول ، وجاري التنسيق حالياً بين وزارة الاتصالات ووزارة التنمية المحلية لوضع إطار تنظيمي لتقيين وضع محطات المحمول وما يتعلق بإصدار التراخيص على العقارات المخالفة.

ملحوظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٣)

استمرار الشركة في عدم تحقيق أعداد المكالمات المطلوبة وفقاً لاتفاقية التجوال المعدلة بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٥ المبرمة مع شركة إتصالات مصر، ولم توافق شركة إتصالات مصر على ترحيل قيمة مكالمات بنحو ١٨٣ مليون غير المحققة خلال عام ٢٠٢٠ إلى العام التالي .

ونشير إلى أن قيمة المكالمات غير المحققة خلال المدة من يناير ٢٠٢٠ حتى ديسمبر ٢٠٢٠ بلغ نحو ١٣٣ مليون جنيه بنسبة ٤٨% من قيمة ما تم سداده خلال تلك الفترة .

يتبعن ضرورة مراعاة أخذ الإستهلاك الفعلي في الإعتبار عند إبرام إتفاقية تجوال جديدة مع سرعة إتخاذ الإجراءات الازمة بوضع الخطط التسويقية لتنشيط المبيعات لتحقيق المستهدف بالإتفاق المشار إليه .

رد الشركة على ما ورد بالملحوظة

يرجى التفضل بالإحاطة بأنه تم إبرام التعاقد مع شركة إتصالات مصر بما يخدم مصلحة طرف التعاقد وطبقاً للبند رقم ١٨ من التعاقد الذي يفيد بأنه في حالة حدوث أي متغيرات بالسوق قد تؤدي إلى تغيير التوازن التجاري لاتفاقية التجوال المحلي فإنه يمكن للطرفين عقد المفاوضات اللازمة لعودة التوازن وهو ما تم بالفعل وتم وروده بملحوظة سيادتكم حيث تم الاتفاق بين الشركتين على ترحيل المكالمات ونقل البيانات الغير مستغلة عن طريق الشركة المصرية للاتصالات خلال عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠١٩ ، والمتبقي من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢٠ هو ما يخص المكالمات فقط بعد إستنزاله بقيمة الزيادة في إستهلاك البيانات عن المتوقع خلال عام ٢٠١٩ حيث قد تم إستهلاك ما يخص

البيانات خلال عام ٢٠١٩ بالكامل ونظرًا لذلك فيقضي الإتفاق بترحيل (المبالغ الغير مستخلة) والاستفادة بها في خدمات البيانات نظرا لزيادة الطلب عليها. والتي من المنتظر أن يتم الاستفادة من كامل هذه المبالغ طبقاً لزيادة المضطربة في حجم إستهلاك البيانات.

بالإضافة إلى ذلك تقوم الشركة بشكل مستمر بعمل العروض والحملات الترويجية وإتخاذ الإجراءات اللازمة والممكنة التي من شأنها زيادة قيمة استهلاكات العملاء وتعظيم أرباح الشركة.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٤)

لم نقف على أسباب قيام الشركة المصرية للاتصالات بتجديد التعاقد لمدة ثلاثة سنوات مع شركة "CNE" للقنوات بدءاً من ١٢/١/٢٠٢٠، ينتهي في ٣١/١٢/٢٠٢٢ وبشروط جديدة مغایلة فيها بالرغم من عدم تحقيق عدد المشتركين المستهدف بالعقد الأول المنتهي في ٢٠٢٢، حيث تم التفاوض مع الشركة المذكورة بتاريخ ٣١/٤/٢٠١٩ على أن تقوم الشركة المصرية ببث قنوات شركة "CNE" لعدد ١٠٠ ألف مشترك خلال المدة من ١٢/٣/٢٠٢٢ حتى ٣١/٥/٢٠١٩ مقابل قيام الشركة المصرية بسداد نحو ٨٦ مليون جنيه خلال المدة المشار إليها، وبنهاية مدة العقد لم تتحقق الشركة المصرية سوى عدد ٤٥٠ مشترك فقط بنسبة ٤٥٪ من العدد المستهدف) حيث نصت الشروط الجديدة للتعاقد على ما يلي :

أصبح لزاماً على الشركة أن تبيع خدمات "CNE" لعدد ٥٠ ألف مشترك كحد أدنى خلال مدة التعاقد.

- أن تسدد الشركة المصرية عن ذلك العقد نحو ٣٦٧ مليون جنيه (المعادل ٣٥٠ مليون دولار).

زيادة تكلفة المشترك الواحد من ٤٥ دولار بالتعاقد الأول ليصبح نحو ٩٤ دولار بالتعاقد الجديد بنسبة زيادة قدرها ٧٤٪.

ونشير إلى أنه بلغ عدد المشتركين عن العقد الجديد خلال المدة من ١٢/٣/٢٠٢٢ حتى ٣١/١٢/٢٠٢٢ نحو ٨٨٣ مشترك فقط بنسبة نحو ٦٦٪ من مشتركي السنة الأولى .

كما لم يتم تحويل المصاريف بـ ٤٧٣ مليون جنيه قيمة ما يخص العام الحالي من تكلفة العقد .

يتغير موقافتنا بأسباب تجديد التعاقد المشار إليه بالرغم من تدني أعداد المشتركين وأسباب الموافقة على التجديد في ضوء تلك الزيادة في الأسعار ، مع تحويل حساب المصاريف بتلك المبالغ المذكورة.

رد الشركة على ما ورد بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة بإن الشركة لم تتمكن حتى تاريخه من تقديم الخدمة بالشكل المطلوب نظراً لعدم وجود نظام تجاري عادل من حيث تكلفة تقديم الخدمة الخاصة بالقنوات المشفرة وخاصة قنوات Bein Sport حيث تصر شركة CNE على تقديم اسعار مبالغ فيها، كما ترفض التعاقد المباشر بين الشركة المصرية للاتصالات وشركات القنوات المشفرة بحججة أنها الوكيل الوحيد، على الرغم من عدم وجود ذات نفس النموذج التجاري مع باقي المشغلين و الذين يقوموا بالتعاقد المباشر مع مقدمي القنوات المشفرة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بصفحات الشركة وذلك في الحدود التي ثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر .



الجهاز المركزي للمحاسبات		
ادارة مراقبة حسابات الاتصالات		
صادر		
رقم	التاريخ	العنوان
٢٠٢٢/٣/٢٩	٢٠٢٢/٣/٢٩	نعيبي

الجهاز المركزي للمحاسبات

ادارة مراقبة حسابات الاتصالات

السيد الاستاذ المهندس / العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

بالشركة المصرية للاتصالات ..،

تحية طيبة وبعد ،،،

أرفق لسيادتكم التعقيب على رد الشركة على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية

المستقلة للشركة المصرية للاتصالات في ٢٠٢١/١٢/٣١

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

القائم بعمل الوكيل الأول

مدير الادارة

" محاسب / عاطف صبحي حسن "

تحريباً في : ٢٠٢٢/٣/٢٩

الرد على تعقيب الشركة على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن مراجعة القوائم المالية المستقلة ٢٠٢١ ديسمبر

الملاحظة	رد الشركة	التعليق
<p>١- تضمين سجلات وحسابات الأصول الثابتة نحو ١,٤ مليار جنيه قيمة بعض الأراضي غير المملوكة للشركة وهي أراضي كل من "تخصيص يشمن ويدن شمن ، وترع ملكية" ، ويطرد من وجودها في جبال الشركة إلا صدر بيان بعض تلك الأرضي العديد من قلوي مجلس الدولة وأخرها التقرير رقم (٢٤) -٢٠١٩/٢/٢١ - ملف ٢٢٤ -٧/١١٦٨ بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢١</p> <p>ـ انتلاع إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المشار إليها بالملحوظة.</p> <p>ـ أفادت الشركة بأنها قالت في تقريري رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٣ بمساحة ١٣٧٥ فوجي الطم بله تم عرضها فيما يتعلق بالتفويت رقم ٢٤ الجديدة الصالحة لها قرار تنفيذ من محظوظ الخاصة بأراضي قطاع الشؤون القانونية الذي أفاد بعدم إمكانية قيام القوى على حمل حدوث ذلك سببها قانوناً.</p> <p>ـ تتفق تلك القوى إلا عن طريق الاجراء لإقالة دعوى قضائية ضد الشركة لكل حالة على حده وفي حال حدوث ذلك سببها قانوناً.</p> <p>ـ وبخصوص إستلام حى شرق على الأرض الذي قدمه ميلادي ورش وجراج للسيارات فوجي القفضل بالإحاطة بأنه قد تم ذلك بعد صدور قرار السيد الراوا / محافظ المنوفية تشكين حى شرق شبين الكوم من استرداد أرض البر الشرقى مع العلم بأن الشركه قد قامت بدفع دعوى قضائية رقم ٢٢ (فقط) نحو ٧٠ مليون جنيه وهى:</p> <p>ـ أدى عدم استجابة الشركة لسداد العديد من المطالبات من بعض الجهات الأدارية بشأن الأرضي بجبار الشفاعة - بلغ ما امكن حصره منها بقطاع وسط الدلتا (فقط) نحو ٧٠ مليون جنيه وهى:</p> <p>ـ استيلاء بعض الجهات الإدارية بالفعل على بعض الأرضي التي لا زالت مقيدة بدقائق وسجلات الشركة ، منها على سبيل المثال استيلاء حى شرق مدينة شبين الكوم (محافظة المنوفية) على أرض بمساحة ٢٠٥١،٥٩ التي سبقت قدمها المقدار بـ٥٢٦١ مليون جنيه ، حيث أفلانت عليه ملياري ورش وجراج ، بالرغم من وجود هاجر الشركة مقامة عليها .</p> <p>ـ قيام بعض الجهات الإدارية بدفع دعوى طرد على الشركة من العديد من الجهات لقيام المجلس المحلي لمدينة البحور برفع دعوى فضلاً عن الشركة لقيامها ب悍م جزء من سترال البحور دون ترخيص فضلاً عن الموقع ومنها قيام المجلس المحلي لمدينة البحور بفتح المدعى طرد على الشركة لأخيره وفق العقد الموقع في ٢٠٠٩/١١/٢٣ .</p> <p>ـ عدم سداد قيمة حق الإتفاق بحوالى ١,١ مليون جنيه عن أرض السترال الذي انتهت منه الإيجارية وفق العقد الموقع في ٢٠٠٩/١١/٢٣ .</p> <p>ـ صدور أحکام قضائية ضد الشركة، يقضية رفع وفرق تفتيذ جبرى على سترال سلalon وشططلاف التابعين لسترال شمون بمحافظة المنوفية .</p> <p>ـ وجود تعديلات على بعض أراضي الشركة لم تتحج الشركه فى إن التها حتى بجلسه ٢٠١٩/٩/٣٠ ، منها على سبيل المثال : (أرض العماريه - أرض مجاورة لسترال المصايف) .</p> <p>ـ ورود مخالطة من رئيس مركز ومدير مرسى مطروح بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢٨ أول درجة بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢٨ والتي قضى ٢٠٢٠ وتم تعيينه بجهة مقابل حق الانتفاع حتى عام ٢٠٢١/٦/٣١ .</p> <p>ـ وبقيمة تقدر ب ٢ مليون جنيه مقابل حق الانتفاع حتى عام ٢٠٢١/٦/٣١ .</p> <p>ـ الاستئناف للحكم وتم تحديد جلسه بتاريخ ٢٠٢١/٦/٣١ .</p> <p>ـ والمبنى الكائن بشارع الشاطئ بالمحافظة ، بالإضافة إلى إخلاء الأرض والمبنى خلال أسبوع من تاريخه ، وفي حالة عدم سداد المدعيه سيتم تقيي</p>	<p>ـ يرجى القفضل بالإحاطة بالأتى :</p> <p>ـ بالنسبة للأراضي المشار إليها فإنه تحدى الإشارة بين الشركة بدأت في يوم ٢٠٢١ .</p>	<p>ـ يكتفى برد الشركة مع المتابعة خلال إتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المشار إليها بالملحوظة.</p>
<p>ـ أفادت الشركة بأنها قالت في تقريري رقم ٢٤ الجديدة الصالحة لها قرار تنفيذ من محظوظ الخاصة بأراضي قطاع الشؤون القانونية الذي أفاد بعدم إمكانية قيام القوى على حمل حدوث ذلك سببها قانوناً.</p> <p>ـ تتفق تلك القوى إلا عن طريق الاجراء لإقالة دعوى قضائية ضد الشركة لكل حالة على حده وفي حال حدوث ذلك سببها قانوناً.</p> <p>ـ وبخصوص إستلام حى شرق على الأرض الذي قدمه ميلادي ورش وجراج للسيارات فوجي القفضل بالإحاطة بأنه قد تم ذلك بعد صدور قرار السيد الراوا / محافظ المنوفية تشكين حى شرق شبين الكوم من استرداد أرض البر الشرقى مع العلم بأن الشركه قد قامت بدفع دعوى قضائية رقم ٢٢ (فقط) نحو ٧٠ مليون جنيه وهى:</p> <p>ـ أدى عدم استجابة الشركة لسداد العديد من المطالبات من بعض الجهات الأدارية بشأن الأرضي بجبار الشفاعة - بلغ ما امكن حصره منها بقطاع وسط الدلتا (فقط) نحو ٧٠ مليون جنيه وهى:</p> <p>ـ استيلاء بعض الجهات الإدارية بالفعل على بعض الأرضي التي لا زالت مقيدة بدقائق وسجلات الشركة ، منها على سبيل المثال استيلاء حى شرق مدينة شبين الكوم (محافظة المنوفية) على أرض بمساحة ٢٠٥١،٥٩ التي سبقت قدمها المقدار بـ٥٢٦١ مليون جنيه ، حيث أفلانت عليه ملياري ورش وجراج ، بالرغم من وجود هاجر الشركة مقامة عليها .</p> <p>ـ قيام بعض الجهات الإدارية بدفع دعوى طرد على الشركة من العديد من الجهات لقيام المجلس المحلي لمدينة البحور بفتح المدعى طرد على الشركة لأخيره وفق العقد الموقع في ٢٠٠٩/١١/٢٣ .</p> <p>ـ عدم سداد قيمة حق الإتفاق بحوالى ١,١ مليون جنيه عن أرض السترال الذي انتهت منه الإيجارية وفق العقد الموقع في ٢٠٠٩/١١/٢٣ .</p> <p>ـ صدور أحکام قضائية ضد الشركة، يقضية رفع وفرق تفتيذ جبرى على سترال سلalon وشططلاف التابعين لسترال شمون بمحافظة المنوفية .</p> <p>ـ وجود تعديلات على بعض أراضي الشركة لم تتحج الشركه فى إن التها حتى بجلسه ٢٠١٩/٩/٣٠ ، منها على سبيل المثال : (أرض العماريه - أرض مجاورة لسترال المصايف) .</p> <p>ـ ورود مخالطة من رئيس مركز ومدير مرسى مطروح بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢٨ أول درجة بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢٨ والتي قضى ٢٠٢٠ وتم تعيينه بجهة مقابل حق الانتفاع حتى عام ٢٠٢١/٦/٣١ .</p> <p>ـ وبقيمة تقدر ب ٢ مليون جنيه مقابل حق الانتفاع حتى عام ٢٠٢١/٦/٣١ .</p> <p>ـ الاستئناف للحكم وتم تحديد جلسه بتاريخ ٢٠٢١/٦/٣١ .</p> <p>ـ والمبنى الكائن بشارع الشاطئ بالمحافظة ، بالإضافة إلى إخلاء الأرض والمبنى خلال أسبوع من تاريخه ، وفي حالة عدم سداد المدعيه سيتم تقيي</p>	<p>ـ يرجى القفضل بالإحاطة بالأتى :</p> <p>ـ بالنسبة للأراضي المشار إليها فإنه تحدى الإشارة بين الشركة بدأت في يوم ٢٠٢١ .</p>	

<p>الجذر الإداري على أية منقولات أو عقارات خاصة بالشركة ، وقد قام مدير عام المنظمة بمخاطبة رئيس و مدينة مرسي مطروح بتاريخ ٣٠/١٩/٢١ لموافاته بيان تفصيلي يوضح موقع و مساحه المتنى المعني بالمطالبة حتى يتم الفحص من قبل الجهات المعنية و سداد المطالبة حال وجوب استحقاقها قانونا .</p> <p>عدم توقيع حila الشركة البعض الأرضي المشترأه لسنوات طويلة ممتدة في عدم إبرام عقد للعديد من الأراضي المشترأه ومنها كل من : (حو ٢٢٨٦ ملليون جنيه باقى قيمة شراء قطعة أرض وبني سترايل الشمالي (بسدي كيرير) ، نحو ١,٧٦٤ مليون جنيه باقى قيمة تكفلة أرض وبني سترايل التجمع الخامس بالقاهرة الجديدة والمدستدة في ٢٠١٦/٩/٤ ، نحو ١,٤٤٨ مليون جنيه قيمة سداد كامل القيمه لمدينة المطرانية عن إراضي سترايل كل من (٦٨، ٨٠، ٨٨، ٩٠) بعدينة ٦ أكتوبر بتاريخ ٢٠٠٠٩ ، نحو ١ مليون جنيه قيمة شراء الدور الأرضي في العقار رقم (١) نجع حمادى محلاة قدا بالإضافة لفواند التاخير (تقنين و وضع اليد) مدن٩٠ / ٢٠٢٠ ، نحو ٣٣١ ألف جنيه قيمة شراء قطعة الأرض الارضية لإقامة فرن بوتيك القديم الجديدة).</p> <p>تشير إلى أنه بالرغم مما تم الإشارة إليه بعاليه إلا أن الشركة لم تقم بالافصاح عن الإيجاصات المتقدمة للقوائم المالية في ٢٠٢١/٢/٣ عن وجود قيمة قيود على ملكية تلك الأرض وقيمة هذه القواد فون بوتيك القديم الجديدة.</p> <p>جارى المتابعة مع هيئة المجتمعات العمرانية ، فضلا عن عدم صحة ما ورد بقارارات الإداره الصادرة عن الشركة في هذا الشأن .</p> <p>ضمن الإيجاصات المتقدمة للقوائم المالية في ٢٠٢١/٢/٣ عن الشان .</p> <p>توصي بيتر عدة دراسة كافية مع موافقنا بما سيتم من إتخاذه من إجراءات لمراجحة خطط إسترداد الدولة لملك الشركة في هذا الشأن .</p> <p>بيان مالية وقانونية وهي ضوء أن الشركة برمدا عن تلك الملاحظة إقرار مالية وقانونية على تقريرنا عن القوائم المالية للشركة في (الوارد ضمن ر) " أنها بدأت في اتخاذ إجراءات قانونية لمرزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المشترأه إليها بحاله دون موافقتنا بذلك الإجراءات .</p> <p>التقىديه إلا أن جهاز هيئة المجتمعات العمرانية رفض استلام صيغة الحكم المعمولات الهممهة والموكدة تطبيقا للمعايير المحاسبية المصرية .</p> <p>أما بالنسبة للأقصادات فإن إدارة الشركة تلتزم بشكل كامل بالإخلاص عن المعلومات الهممهة والموكدة تطبيقا للمعايير المحاسبية المصرية .</p>
--

تم التأثير عليه باستخراج الشهادات السليمة ووفر استراحة سليم موافقة سيلاتكم بها.

(١) لم تؤلف شهادات السليمة للأراضي والمباني المملوكة للشركة للتحقق من عدم وجود أي قيود قانونية على تلك الأراضي والمباني لها لمالك من الهيئة المخاطر على ممتلكات الشركة ولم تتف على أسباب توقيف الشركة عن تسجيل الأرضي المملوكة لها.

يعين سرعة موافقتنا بشهادات الليلية للذكك من عدم وجود أي تصرفات على أراضي ومباني الشركة.

يرجى العلم بذلك يتم استبعاد الأصول الثابتة ببناء على محاضر التحرير والتي يكتفى بهم المتتابعه.

يرجى العلم بذلك من عدم إعداد استهلاك الأصول من غيره ولا يوجد أي منقى مستقبلية منها ، وهو ما تم تقييده في الأصول المشار إليها بالمحاطة ، أما بالنسبة لتخالص من الأصول من الأصول التي قدرها قنطرة الشركة بالتطبيق معيار المحاسبة أيضا وقت حدوثه بعث تلك الأصول وفي حاله وجود أي اصول سوف يتم التخلص منها بشكل محمد ويمكن تحديد قيمتها الليبية فسوف يتم تحديد المكسيب والخساره من استبعادها من الدفاتر على أساس الفرق بين صافي العوائد من التخلص من البند والقيمة الدفترية للبند المستبدل.

يد من الأصول الثابتة من الدفاتر على أساس الفرق بين صافي العوائد من التخلص من البند والقيمة الدفترية للبند المستبدل . وتشير إلى ما ورد برد الشركة بأنه يتم استبعاد الأصل بناء على محاضر التحرير للذكك من عدم إعداد استخدام الأصل مرة أخرى وهو ما يخالف ما ورد بمعيار المحاسبة المشار إليه بماليه.

يتعين اجراء التصويت اللازم ومراعاة الاشر على الحسابات المختصة والإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة في هذا الشأن .

(٤) لم تتضمن حسابات الأصول الثابتة بعض المبالغ مردحة بحسب المكتوب بالغير من دخولها الخدمة بلغ ما امكن حصره منها نحو ١٦٧ مليون جنيه منها: نحو ١١,٥ مليون جنيه قيمة فواتير عن بعض العقود (مهماز msan) دخلت الخدمة خلال النصف الثالث من العام نحو ١١,٧ مليون جنيه (الرايج) قيمة التصاریح اللازمة لاراج المحمول الخدمة وتصاريح المخفر وشراء الغرائز على الرغب من دخول المحمل الشبكة OSS وتنقيبه فعليا . نحو ٧٩٥٨ مليون جنيه قيمة الشبكة مساعدة OSS ٣١,٣ مليون جنيه قيمة الشبكة مساعدة العمل (خدمات عن العقد رقم ٢٠١٢١٤) تم استلامها ابتدأيا في ١٤ /٢ /٢٠١٢ تم استلامها ابتدأيا في ٢٠١٢١٤ /٨ مليون جنيه مقططات محمول . نحو ٦٣,١ مليون جنيه قيمة مصادر ، ٤٤ مليون جنيه قيمة الشبكة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٢ ، نحو ١١,٧ مليون جنيه قيمة الشبكة خلال الربع الأول رقم ٢٠١٢١٤ .

► بالتسبيه لمبلغ ٦٩٥٨ مليون جنيه قيمة تصاریح اراج فرجي العلم بأنه يتم رسملة التصاریح فور دخول اراج المحطة الخدمة .

► العقد رقم ٢٠١٢١١ فجرى الرسملة خلال الربع الأول عام ٢٠١٢ .

<p>تم التوضيح لسيادتكم في العديد من الإجتماعات بأنه يصعب وضع خطة بيوجة الدواز خارج مصر يشكل دقيق نظرًا للطبيعة الخاصة لسوق الاتصالات العالمي من ملائمة متزايدة وأسعار تنافسية وغيرها من العوامل التي تحد من عمل خطوة دقيقة ووضع ذلك يتم المتباينة مع الجهات الفنية للتحديد مدى إمكانية</p> <p>و عمل التسويات الازمة خلال الربع الأول عام ٢٠٢٢ .</p> <p>ب بالنسبة لمبلغ ١٤ مليون جنيه قيمة محلات معمول فجرى الرسمة خلال الربع الأول عام ٢٠٢٢ .</p>	<p>رقم (٥) درج الشركة ومنذ سنوات (ولا زالت) على معالجة تكفلة السعال</p> <p>المتحفظ بها بعرض البيع ضمن الأصول (ال LIABILITY المعاوز إلى عدم انتشارها باليوم لها بحسب الأصول (ال LIABILITY وال أخرى) بخلاف من ظهارها بحسب المعاوز وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) - المعاوز بنـد (١) فقرة (١) .</p> <p>وتجدر الإشارة إلى عدم قيام الشركه بالتصوير اللازم بالرغم من اقرارها بمحصلة الملاحظة منذ عدة سنوات حيث لا زال الرد عليها مذكر بالـ " جاري المتباينة مع الجهات الفنية للتحديد مدى إمكانية توفير متطلبات المعيار " وقد</p> <p>تم التوضيح لسيادتكم في العديد من الإجتماعات بأنه يصعب وضع خطة بيوجة الدواز خارج مصر يشكل دقيق نظرًا للطبيعة الخاصة لسوق الاتصالات العالمي من ملائمة متزايدة وأسعار تنافسية وغيرها من العوامل التي تحد من عمل خطوة دقيقة ووضع ذلك يتم المتباينة مع الجهات الفنية للتحديد مدى إمكانية</p> <p>و عمل التسويات الازمة خلال الربع الأول عام ٢٠٢٢ .</p> <p>ب بالنسبة لمبلغ ١٤ مليون جنيه قيمة محلات معمول فجرى الرسمة خلال الربع الأول عام ٢٠٢٢ .</p>
---	--

<p>المسارات والمعدات ويسعى الشركة المصرية للاتصالات حرية الاختيار في اعادة تخصيصها لفنس العملي او غيره.</p> <p>الامر الذى يتطلب من الشركة سرعة تلك الابرازات هى ايرادات تاجر ام ايرادات بيع وموافقتا بالسدنى يووك تلك الطبيعية واجراء ما يلزم من تسويدات فى ضوء تلك الحسم وفقا لمعدل المحسنة المصرية وخاصة معيل رقم ٥ – المحسنات المحاسبية والتغيرات فى التقدير على المحاسبة والخطاء ومعيل رقم (٢) ي شأن المخزون ومراحله ما يترت على ذلك من اثر (مالية – قانونية).</p>
--

<p>ـ كما أنه تم عقد العدد من الإجتماعات مع سيداتكم والجهات الفنية والتجارية والمالية لمزيد من الشرح والتوضيح وقد تم طلب معرفة إساتذة تحدى لسماع التكاليف والإيراد وتم التوضيغ بناء ذلك يتم طبقاً لقرارات لجنة الخدمات والأعمال وإنتهت أيضاً تلك الاجتماعات باتفاق سيداتكم بوجهة نظر الشركة وقد تم بإعداد المرد على كافة النقاط الخلافية من رقم ٤٧ قرار لجنة الخدمات والأعمال والتي يتم إحتساب أشعار البيع وتکاليف الإستبعاد على أساسه وذلك بالخطيب رقم ١٥ بتاريخ ١٩/٤/٢٠١٣ بما يضمن أن الشركة قد انتزعت بعد الاجتماعات الازمة والتوضيغ والشرح وتوفير المستندات المؤيدة لوجهة نظرها ومن ثم الوفاء بذاتها.</p>
<p>ـ برفع عدم تضمين سجلات الأصول البينات الازمة التي تتحقق الضبط الداخلي ، الأمر الذي ترتب عليه :</p> <ul style="list-style-type: none"> * عدم الوقوف على صحة الإستبعادات التي تمت بسجلات الأصول فيما يخص كل من (كابل مينا البحرى والسعals المشترأة من كل من شركتي ارتل وعملان كل خلال الرابع الاول لعام ٢٠١٩) والبالغ قيمتهم نحو ٦٨,٩ مليون جنيه حيث تم الإستبعاد إعتماداً على خطاب الجهة الفنية (وهي جهة غير مختصة محلياً) ، فضلاً عن عدم تحققها من صحة نتيجة البيع وقيمة الأصول المتفقية بعد تلك الإستبعادات . * عدم الوقوف على صحة الساعات للإيجار عن مشروع ALMESH NET WORK WORK الخاص بربط الداخلى بين محططات الإنزال يكمل من (بورلات - الألومنيوم) حيث يختلف الريليون أو غيرها من ضممن تكافؤه الإستبعاد. <p>ـ إبرام اى عقد خاصية بالكلاب البحرى " سجلات UL IR " يتم تغيره إتفاقية تكافؤ تكيف الربط التراسى وإدخالها من ضممن تكافؤه الإستبعاد. أما فيما يخص الساعات المذكورة عن المشروع فقد تم موافقة سيداتكم بها عن طريق البريد الإلكتروني وذلك بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٩.</p>
<p>ـ برفع التفضل بالإحاطة بالآتي :</p> <ul style="list-style-type: none"> ـ بال بالنسبة لأرصدة الأعتمادات المستندية فإنه جاري تسوية نحو ٥٢ مليون جنيه خلال الرابع الأول من عام ٢٠٢٢ وجداري فحص وتسويه ما يلزم تسويهه من المبالغ المتبقية بعد توفير المستندات وأستفهام الإجراءات الازمة لذلك. ـ بال بالنسبة تسوية تتالج حرد المخزون لعام ٢٠٢١ فقد تم التثبيه بتحري متكرر دون تقديم ملموس ، الأمر الذي اظهر ارصدة بعض المستندات الازمة لإدراج الدقة ومراعاة ذلك مستقبلاً والعمل على استيفاء المستندات الازمة لإدراج تلك المبالغ ضمن منظومة حسابات المخزون ومن ثم عمل التسويفات الازمة. ـ بال بالنسبة المفروق بين الرصدة المخازن الفعلية وارصدتها على منظومة ومن مظاهر ذلك ما يلي : <p>ـ مازال حساب الأعتمادات المستندية يتضمن نحو ٦٤ مليون جنيه قيمة ما حصره من ارصدة عقود تدين ورود مشمولها من قطع غيار (قطع</p>
<p>(٧) عدم تضمين سجلات الأصول البينات الازمة التي تتحقق الضبط الداخلي</p> <p>ـ الأمر الذي ترتب عليه :</p> <ul style="list-style-type: none"> * عدم الوقوف على صحة الإستبعادات التي تمت بسجلات الأصول فيما يخص كل من (كابل مينا البحرى والسعals المشترأة من كل من شركتي ارتل وعملان كل خلال الرابع الاول لعام ٢٠١٩) والبالغ قيمتهم نحو ٦٨,٩ مليون جنيه حيث تم الإستبعاد إعتماداً على خطاب الجهة الفنية (وهي جهة غير مختصة محلياً) ، فضلاً عن عدم تحققها من صحة نتيجة البيع وقيمة الأصول المتفقية بعد تلك الإستبعادات . * عدم الوقوف على صحة الساعات للإيجار عن مشروع ALMESH NET WORK WORK الخاص بربط الداخلى بين محططات الإنزال يكمل من (بورلات - الألومنيوم) حيث يختلف الريليون أو غيرها من ضممن تكافؤه الإستبعاد. <p>ـ بالاسكتدرية – الهيئة التحتية للكوابيل البحرية – نحو ٩٥ مليون جنيه منذ حددة الأصول – الهيئة التحتية للكوابيل البحرية – يتعذر تحديدها.</p> <p>ـ يتعين بحث أسباب ذلك واتخاذ اللازم والافية</p>

<p>المخازن) دون تأثير ذلك على الحسابات المالية المختصة .</p> <p>ـ تضمين حساب الأصداف المالية بالمخازن بحوالي ٣٩ مليون جنيه تمثل في قيمة سوسيتشات وإجهزة روتار واردة من شركة ريلاي تم توريدتها وتركتيبها في ٩/٥/٢٠١٩/٣١ .</p> <p>ـ صرف معدام ، وكذلك قيمة الإشتراك في معرض المخازن فيرجع ذلك لأن المخازن الذي يتم دراسته وتقييمه أو زيارته هو يفرض الاستخدام بالنسبة لسياسة الشركة الخاصة بالإنتفاض في قيمة المخازن .</p> <p>ـ في إنشطة الشركة تطبيق نفس تكافة المخازن في مثل هذه الحالة ، وتتميلها لمبدأ الج涸طة والحدق فإن الشركة تطبق نفس تكافة المخازن .</p> <p>ـ بالكامل ، وكذلك قيمة الإشتراك في معرض المخازن يتركتيب عالي طبقاً لبياناته لقطع الغيار الخاص بالجارة الأسلاكي والمطالبات فإنه جاري للأصناف لقياس تكافة المخازن .</p> <p>ـ بالنسية لبياناته لقطع الغيار الخاص بالجارة الأسلاكي والمطالبات فإنه جاري الفحص منها .</p> <p>ـ بالنسبة لقيمة الجهاز الحاسب الأسلاكي والمطالبات فإنه جاري الفحص على إضافتها على منظومة حسابات المخازن وتسويه ما تم صرفه والحوالى للمعالجة المناسبة بالتنسيق مع سيداتكم وسيتم إتخاذ اللازم ضوء ذلك .</p>
<p>ـ هـ - بلغت قيمة الأصناف الرائدة وينتهي الحركة من واقع بيان المخازن نحو ١٢٩ مليون جنيه وقد تم تقييم المخازن الرائد والبطبي المرتكب بما فيه .</p> <p>ـ رـ - ككل من : (حسابات المخازن والجرد الفعلي) بعدة قطاعات بالشركة إظهارها ضمن المطابقة التي تمت بغير الشركة .</p> <p>ـ إـ - استقرار وجود فروق بالقصور والزيادة بين الرصيد الدفترى (المالي) و الموردين والأرصدة المدينة ، فضلاً عن عدم قيام الشركة بتحري المقدمة عند إجراء المطابقة حيث تبين وجود فروق (بالإيجار و أخرى بالتناقض) لم يتم إظهارها ضمن المطابقة التي تمت بغير الشركة .</p> <p>ـ وـ - صرف كلار من : (حسابات المخازن والجرد الفعلي) بعدة قطاعات بالشركة لم يتم إستقرار وجود فروق بالقصور والزيادة بين الرصيد الدفترى (المالي) و الموردين والأرصدة المدينة ، فضلاً عن عدم قيام الشركة بتحري المقدمة عند إجراء المطابقة حيث تبين وجود فروق (بالإيجار و أخرى بالتناقض) لم يتم إظهارها ضمن المطابقة التي تمت بغير الشركة .</p> <p>ـ وـ - بـ - بلغت قيمة الأصناف الرائدة وينتهي الحركة من واقع بيان المخازن نحو ١١٣ مليون جنيه إعتماداً على أسس زميلية دون مراعاة ما تقتضي به الفقرات (٩ ، ٢٨ ، ٣٣) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢)</p> <p>ـ بالمخازن .</p> <p>ـ وـ - عدم تأثر حساب المخازن بحوالي ٣٨ مليون جنيه يمثل قيمة قطع غير الفرعية وكذا عدم ادراج قيمة العديد من الأصناف على منظومة الأوراق بقطع المخازن .</p> <p>ـ زـ - استقرار تضمين حساب المخازن (مخزن مهمات المشروقات) نحو ١٥ مليون جنيه قيمة إجهزة كمبيوتر وطابعات ولاب توب وصحتها تحملها على حساب التكوير الإستماري .</p> <p>ـ يتعين ما يلي :</p> <ul style="list-style-type: none"> - إجراء التسويات اللازمة لإظهار الإعتمادات و المخزون والحسابات ذاتصلة على حقيقها . - سرعة وضع وتعديل نظام الضبط الداخلى للمخازن لتحقیق الترابط اللازم . - حصر كافة المهمات بجميع مخازن الشركة غير المدرجة ضمن حساب المخازن وأجزاء التسویات اللازم . - مراعاة الإلتزام بما ورد بمعيار المخازن بشأن قياس المخازن المشار إليه .

<p>٩) لم يتم التصالق (ارسال - رد) على بعض أرصدة العلاء الطالحة بفترة المركز المالي في ٢١/١٢/٣١ ، وبالتالي فإن أرصدة العلاء تمثل وجهاً منهن وقد تم موافاة سيداتكم بها عن طريق البريد الإلكتروني أثناء الفحص.</p> <p>١٠) وجد قصور في نظم الضبط الداخلي فيما يخص منظومة العلاء وإيرادات وما يتعلق بها من أرصدة ومتصلات ومتباينة تلك المتصلات بما يحفظ حقوق الشركة لدى العلاء ، ومن مظاهر ذلك:</p> <p>١- استقرار قيام قطاع المشغلين " التابع للبنية الدولي " مقرراً بالمتقد مع العملاء واحداد ومراجحة وأصدار الفواتير لهم وتحصيل الفواتير منهم وتتابعة التحصيل وحركة العمل معهم وذلك بمعرف عن القطاعات الأخرى خاصة الادارة المالية التي لا يوجد لديها تحويلات لبعض العلاء ، وهو ما سبق</p> <p>١١) لم يتم التصالق بالعلامة فيما يخص منظومة العلاء والإيرادات وما يتعلق بها من أرصدة ومتصلات ومتباينة تلك المتصلات بما يحفظ حقوق الشركة لدى العلاء ، ومن مظاهر ذلك:</p> <p>١- استقرار قيام قطاع المشغلين " التابع للبنية الدولي " مقرراً بالمتقد مع العملاء واحداد ومراجحة وأصدار الفواتير لهم وتحصيل الفواتير منهم وتتابعة التحصيل وحركة العمل معهم وذلك بمعرف عن القطاعات الأخرى خاصة الادارة المالية التي لا يوجد لديها تحويلات لبعض العلاء ، وهو ما سبق</p>	<p>بيان</p>
<p>١٢) تم تشكيل لجنة بعد موافقة السيد المهندس / العضو المنتدب والرئيس التنفيذي على تقيير المرابحة الداخلية بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٦ بشأن ضمغت نظام الرقابة الداخلية بقطاع دعم مبيعات علامات المؤسسات والشركات التابعة للبنية الشائون التجارية ولم يحدد بقرارها مدة نهوض إصالها والتي لم تنهى من أعمالها بعد.</p> <p>١٣) عدم تأثير سجلات القطاع المالي بالشركة (حساب أولاق القرض) بالرسوبة التي قام القطاع التجاري بالشركة بإلزامها مع العميل / شركة نور للمعلومات خلال ٢٠٢١ والتي ترتب عليها جودة سداد المديونية المستحقة عليها وبالبالغة نحو ٦٦٨ مليون جنيه (التصنيع إجمالي المديونية المستحقة على الشركة نحو ٣٣٥ مليون جنيه) وتم استلام شيكات بقيتها - دون إجراء قيد مالية بها لإثباتها في الرقابة عليها.</p> <p>١٤) وقد قامت الشركة برسوبة ما قام العميل بسداده خلال العام البالغ نحو ٢٢ مليون جنيه خصماً من مدحني العميل دون قيد ما يخص هذا المبلغ من غرامات ومصاريف الجولة المشار إليها ، مما أظهر حساب العميل والإجراءات بغير حققيهما ، وقد افادت الشركة بردعا على تقريرنا عن فحص القائم المالية المسقطة في ٢٠٢١/٩/٣٠ بأنه " لم يتم ثبات رسم جدوله المديونية نتيجة لكونها أصل محظوظ ، وهو ما جعله الصواب حيث إن تلك المبالغ (غرامات التأخير ورسوم الجلوة) مردجة ضمن إيقاف التسوية عليه</p>	<p>بيان</p>
<p>١٥) يتعين بحث لسباب ما تقدم والذالد الدلزم نحو إعداد وإرسال المصادرات المشار إليها والأفادة بالردود عليها .</p>	<p>بيان</p>

<p>مختبرة تالك المبالغ وبذلك تتم حصل مؤوك الدخوت وينطبق عليها ما ورد في هذا النظام يعملي بمفهوم الفوترة المحظية للخدمات (Online charging) حيث يتم ربط أجهزة المستريلات بهذا النظام بشكل مباشر و يقوم هنا النظامنفسه بتحلقي سجلات المكالمات المقفلة لمحظيا فور حدوثها وفورتها . و لا يستقبل هذا النظام أي سجلات مكالمات من المستريلات وبالتالي لا يوجد أي احتمالية لرفض فوريه أي من المكالمات بعد تنفيذه.</p>	<p>ان هذا النظام يعمل بمفهوم الفوترة المحظية للخدمات (Online charging) حيث يتم ربط أجهزة المستريلات بهذا النظام بشكل مباشر و يقوم هنا النظامنفسه بتحلقي سجلات المكالمات المقفلة لمحظيا فور حدوثها وفورتها . و لا يستقبل هذا النظام أي سجلات مكالمات من المستريلات وبالتالي لا يوجد أي احتمالية لرفض فوريه أي من المكالمات بعد تنفيذه.</p>
<p>ويتم إدخال المبالغ رقم (١٦٤) الإفراد من القواد مع العملاء - ي بدء ٩ الإغراق . وتشير إلى عدم إنلزم العملاء بشرط الجدوله المشار إليها خلال عام ٢٠٢٢ و وجود مدويه مستحقة على بعض العملاء خارجى خلال عام ٢٠٢٣ .</p> <p>د - وجود مدويه محلية - ADSL - كوايل STREAM تسويتها تتيجه وجود اعتراضات على تفاصيل عملية التحاسب لبعض العملاء و عدم البرام بعض المفهود الخاصه بخدمات الكوال المحلية المقدمة لشركة بلا مصر .</p> <p>هـ - استمرار وجود فروق بين شاشات الإشيه (ICT) وبين قطاع الفوترة نظرا لأن نظام الفوترة الحديثة (IRB) يرفض المكالمات التي لا تتفق مع هذا النظام مما تزب عليه عدم تضمين الإيرادات لم يتم تلك المكالمات المفروضة حيث لا يتم التحاسب عنها مع عدالتها من المشترين .</p> <p>يعتبر ما يلى :-</p> <p>ـ بـ - سرعة تلاقي أوجه القصور المثار بها بعاليه مع سرعة إنتهاء الخدمة المشككه لهذا الغرض من إصالها وموافقتنا بما ينتهت إليه .</p> <p>ـ جـ - تحريك المساعله القائمه يشان عدم متباشه العميل / شركة نور مما هذا بالعميل بعد الإنلام بالسداد وتفاقم المديونيه وراكمها لستوات دون تحصيل وضياع عداد يستغل ذلك الأمر على الشركة وعرضها لخطر الضياع مع سرعة وضياع دورة مستدينه لأوراق القبض لاحكام الرافعه عليها .</p> <p>ـ دـ - حيث اوجه الخلاف وتسويه لرسدة العلاء المثار إليهم ضوء ذلك هـ سرعة اتخاذ الإجراءات الفنية الازمة للخلافي المرفوضات والعمل على ضبط نظام الإيراد .</p>	<p>ـ بـ - سرعة تلاقي أوجه القصور المثار بها بعاليه مع سرعة إنتهاء الخدمة المشككه لهذا الغرض من إصالها وموافقتنا بما ينتهت إليه .</p> <p>ـ جـ - تحريك المساعله القائمه يشان عدم متباشه العميل / شركة نور مما هذا بالعميل بعد الإنلام بالسداد وتفاقم المديونيه وراكمها لستوات دون تحصيل وضياع عداد يستغل ذلك الأمر على الشركة وعرضها لخطر الضياع مع سرعة وضياع دورة مستدينه لأوراق القبض لاحكام الرافعه عليها .</p> <p>ـ دـ - حيث اوجه الخلاف وتسويه لرسدة العلاء المثار إليهم ضوء ذلك هـ سرعة اتخاذ الإجراءات الفنية الازمة للخلافي المرفوضات والعمل على ضبط نظام الإيراد .</p>
<p>ـ بـ - سرعة تلاقي أوجه القصور المثار بها بعاليه مع سرعة إنتهاء الخدمة المشككه لهذا الغرض من إصالها وموافقتنا بما ينتهت إليه .</p> <p>ـ جـ - تحريك المساعله القائمه يشان عدم متباشه العميل / شركة نور مما هذا بالعميل بعد الإنلام بالسداد وتفاقم المديونيه وراكمها لستوات دون تحصيل وضياع عداد يستغل ذلك الأمر على الشركة وعرضها لخطر الضياع مع سرعة وضياع دورة مستدينه لأوراق القبض لاحكام الرافعه عليها .</p> <p>ـ دـ - حيث اوجه الخلاف وتسويه لرسدة العلاء المثار إليهم ضوء ذلك هـ سرعة اتخاذ الإجراءات الفنية الازمة للخلافي المرفوضات والعمل على ضبط نظام الإيراد .</p>	<p>(١١) ادى عدم إنتهاء الخدمة المدفوعة من سنوات إلى إستمرار تضمين الحسابات المدينة ارصدة مرحلة من سنوات دون تسوية ، منها على سبيل المثال :-</p> <p>ـ نحو ١٤٧ مليون جنيه قيمة مبالغ مرحلة من فرات سابقة - قطاع الدخان مديونيات متعددة أخرى (٢٠٠١/٢٠٠٣) تمت مسمى مطالبات تذكرى والتي يرجح بعضها لما قبل عام ٢٠٠٢ وهو ٤٥٢ مليون جنيه مدرجه ضمن حساب مدويهات مصلحة الضريب على الدخل (٢٠١/٢٠٠٣) نحو ١٣</p>

<p>بيان</p> <p>نحو ٣٠٠ مليون جنيه يخصم تلك المبالغ من مجموع المدفوعات لجهات حوكيمية (٢٥١١٠٩) لممثل بعض المستحقات على الشركة باقرار احتمالية القبضية المضافة للعدم موافقة إدارة المفراء بالشركة باشخاص خصم تلك المبالغ.</p> <p>ـ بالنسبة للمبالغ الأخرى فقد صدرت تعليمات بتشكيل لجنة لفحص كافة المطالبات المختلفة بين الشركة الأم وشركاتها التابعة.</p> <p>ـ يتعين العمل على دراسة وتسويقة المبالغ المشار إليها.</p> <p>ـ بالنسبة للمبالغ التي تم تحويلها إلى مصرية عائد أذون الخزانة عادي وسداد إقرار ضريبة الدخل عن عام ٢٠٠٢ تخصص الضريبة على أذون خزانة بنك مصر مرحلة منذ فتحها حتى تاريخه ، نحو ٢٠٠١٤٠٣٨١ مليون جنيه ضمن حساب أوامر دفع قيمة مضافة وجدول من جهات حوكيمية (٢٥١١٠٩) لممثل بعض المستحقات المرحلحة من عام ٢٠٠٢ والتي لم يتم تسريتها وخصمها من المبالغ المستحقة على الشركة باقرار احتمالية القبضية المضافة للعدم موافقة إدارة المفراء</p>
<p>ـ بالنسبة للمبالغ التي تم تحويلها إلى مصرية عائد أذون الخزانة عادي وسداد إقرار ضريبة الدخل عن عام ٢٠٠٢ تخصص الضريبة على أذون خزانة بنك مصر مرحلة منذ فتحها حتى تاريخه ، نحو ٢٠٠١٤٠٣٨١ مليون جنيه ضمن حساب أوامر دفع قيمة مضافة وجدول من جهات حوكيمية (٢٥١١٠٩) لممثل بعض المستحقات المرحلحة من عام ٢٠٠٢ والتي لم يتم تسريتها وخصمها من المبالغ المستحقة على الشركة باقرار احتمالية القبضية المضافة للعدم موافقة إدارة المفراء</p>
<p>ـ بالنسبة للمبالغ التي تم تحويلها إلى مصرية عائد أذون الخزانة عادي وسداد إقرار ضريبة الدخل عن عام ٢٠٠٢ تخصص الضريبة على أذون خزانة بنك مصر مرحلة منذ فتحها حتى تاريخه ، نحو ٢٠٠١٤٠٣٨١ مليون جنيه ضمن حساب أوامر دفع قيمة مضافة وجدول من جهات حوكيمية (٢٥١١٠٩) لممثل بعض المستحقات المرحلحة من عام ٢٠٠٢ والتي لم يتم تسريتها وخصمها من المبالغ المستحقة على الشركة باقرار احتمالية القبضية المضافة للعدم موافقة إدارة المفراء</p>
<p>ـ بالنسبة للمبالغ التي تم تحويلها إلى مصرية عائد أذون الخزانة عادي وسداد إقرار ضريبة الدخل عن عام ٢٠٠٢ تخصص الضريبة على أذون خزانة بنك مصر مرحلة منذ فتحها حتى تاريخه ، نحو ٢٠٠١٤٠٣٨١ مليون جنيه ضمن حساب أوامر دفع قيمة مضافة وجدول من جهات حوكيمية (٢٥١١٠٩) لممثل بعض المستحقات المرحلحة من عام ٢٠٠٢ والتي لم يتم تسريتها وخصمها من المبالغ المستحقة على الشركة باقرار احتمالية القبضية المضافة للعدم موافقة إدارة المفراء</p>
<p>ـ بالنسبة للمبالغ التي تم تحويلها إلى مصرية عائد أذون الخزانة عادي وسداد إقرار ضريبة الدخل عن عام ٢٠٠٢ تخصص الضريبة على أذون خزانة بنك مصر مرحلة منذ فتحها حتى تاريخه ، نحو ٢٠٠١٤٠٣٨١ مليون جنيه ضمن حساب أوامر دفع قيمة مضافة وجدول من جهات حوكيمية (٢٥١١٠٩) لممثل بعض المستحقات المرحلحة من عام ٢٠٠٢ والتي لم يتم تسريتها وخصمها من المبالغ المستحقة على الشركة باقرار احتمالية القبضية المضافة للعدم موافقة إدارة المفراء</p>

<p>الإرصادة المدنية والدافتة على مستوى الشركة وقد تم تسوية العديد من المبالغ خلال عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٠ و جاري العمل على إستكمال أعمال الجنة وتسوية المبالغ الواجب تسويتها بالرصدة الدافتة وذلك بعد إستيفاء المستندات واتخاذ الإجراءات الازمة لذلك.</p>	<p>١٣) لم يتم تحويل حساب المصروفات بكل من :-</p> <ul style="list-style-type: none"> - نحو ١٣١ مليون جنيه قيمة رسوم تخص هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات وذلك نتيجة الخلاف في تطبيق القرارات المنظمة في هذا الشأن . - نحو ٧٤ مليون جنيه قيمة فروق إملاك واستهلاك لم يتم حسابها منذ بداية تاريخ دخولها الخدمة خلال عامي ٢٠٢٠ ، ٢٠٢١ ، فضلا عن نحو ٤٥ مليون جنيه خطا بحسب الإملاك عن عقد قفي رقم ٢٠٢١١١ - ٩٢٠٢٠/٣٢١٢) - نحو ٥٥ مليون جنيه قيمة إملاك خاص بالعقد (١٤/٢٠٢١/٣٢١) - نحو ١٥ مليون جنيه قيمة الضريبة الإضافية عن فحص ضريبة المبيعات عن عام ٢٠١٥ والمدرج بحساب مدموغيات مصلحة الضريائب على المبيعات <p>يعين حصر كافة الحالات واتخاذ الازم في هذا الشأن .</p>
<p>١٤) تم تحويل المصروفات بالخطأ بكل من :</p> <p>بريجي العالم بالإنجليزية بال نسبة لمبلغ ٨٠٠ مليون جنيه فسيتم عمل التسويات الازمة خلال الربع الأول من ٢٠٢٢ و مراعاة تحويل شركة Data WE بما يخصها من مصروف نقاط الولاء أو باول .</p> <p>بريجي العالم بالإنجليزية بال نسبة لمبلغ ٨٠٠ مليون جنيه فسيتم عمل التسويات الازمة خلال الربع الأول من ٢٠٢٢ و مراعاة تحويل شركة Data WE (من إستهلاك نقاط الولاء والقسائم المختلفة والمحلية) حيث أنها تختص شركه we data بال نسبة مصر (٨٠٠ مليون جنيه بالإضافة بعدها تحويل حساب المصروف نظر اسفل)</p> <p>بريجي العالم بالإنجليزية بال نسبة لمبلغ ٨٠٠ مليون جنيه فسيتم تحويل حساب وفدي التحفيض الذي ينبع من الشركة المصرية للاتصالات من الشركة المذكورة عن التحويل الذي يكون جميع اطرافه عصام الشركه المصرية للاتصالات</p> <p>يعين حصر كافة الحالات واتخاذ الازم في هذا الشأن .</p>	<p>١٤) تم تحويل المصروفات بالخطأ بكل من :</p> <p>أ- نحو ٨٥٠ مليون جنيه (المحصول) حيث أنها تختص شركه we data (من إستهلاك نقاط الولاء والقسائم المختلفة والمحلية)</p> <p>ب- نحو ٨٤٠ مليون جنيه بالإضافة بعدها تحويل حساب المصروف نظر اسفل مصر (٨٠٠ مليون جنيه) للتراجع عن عدم حساب وفدي التحفيض الذي ينبع من الشركة المصرية للاتصالات من الشركة المذكورة عن التحويل الذي يكون جميع اطرافه عصام الشركه المصرية للاتصالات</p> <p>تعين حصر كافة الحالات واتخاذ الازم في هذا الشأن .</p>
<p>١٥) لم تقم على أسلوب تحويل حساب المصروفات (تكلفة طيبة) بذبح ٦١٥٣٦ مليون جنيه بتصوره تقدرية عن شهر ديسمبر ٢٠٢١ فقط في إن متوسط الكلفة الفعلية الشهيرية لتلك الخدمات نحو ٦٠ مليون جنيه .</p> <p>يعين موافقنا باسباب ما سبق الإشارة إليه ، وتحويل الحساب بالباقي الفعليه حتى تظهر الحسابات على حقيقها .</p>	<p>١٥) لم تقم على أسلوب تحويل حساب المصروفات (تكلفة طيبة) بذبح ٦١٥٣٦ مليون جنيه بتصوره تقدرية عن شهر ديسمبر ٢٠٢١ فقط في إن متوسط الكلفة الفعلية الشهيرية لتلك الخدمات نحو ٦٠ مليون جنيه .</p> <p>يعين موافقنا باسباب ما سبق الإشارة إليه ، وتحويل الحساب بالباقي الفعليه حتى تظهر الحسابات على حقيقها .</p>
<p>١٦) يكتفى بالتحفظ بالبيانات المالية للشركة وذلك لعدم توفرها في المبالغ المدورة ولذلك فقد تم تمهيد المبلغ المدورة .</p>	<p>١٦) يكتفى بالتحفظ بالبيانات المالية للشركة وذلك لعدم توفرها في المبالغ المدورة ولذلك فقد تم تمهيد المبلغ المدورة .</p>

<p>يرجى التفضل بالإطلاع على إداراة الشركة التي تسعى لإدارة وإستغلال الأصول لها بالطرق التي تساهم في تحقيق أهدافها بالنسبة للأراضي والمباني الغير مستغلة ولذلك تم إنشاء إدارة الأصول للشركة لإدارة الأصول الغير مستغلة وإدارة الأصول العقارية لملك الإدارة العامة والتي تقوم برئاسته مهام لجنة إدارة الأصول العقارية لملك الإدارة العامة وذلك لضمانها الاستقلالية بالاراضي والمباني الغير مستغلة بالشركة وعمل اللازم في القليل قد تم إستغلال العديد من الأصول خلال الفترة الماضية تم عرض بعضها في الارض في القليل خلال السابقة ، وبالنسبة لموف الأصول المشار إليها فرجح القبض على الاتصال بال التالي :</p> <p>▷ يناسبه لقيمة حق الإستخدام الخاصة بقطاع الدولي فإن تلك المبالغ خاصة بشراء قرارات من الألياف الضوئية ودوران وسائل وغيرها ويتم استغلالها في أعمال الشركة المختلفة وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد تتضمن المبلغ المذكور باللحاظة نحو ٣٠٦ مليون جنيه عبارة عن شراء زوج من الألياف الضوئية ودوران IRU على كابل TE-NORTH الكابل والتى تم إستغلاله بنسبة عدم الإستغلال لبعضها ١٠٠% وكذا المساعات المتاحة على بعض الكابل منها كابل EIG بنسبة ٠% وكابل TENGORTH بنسبة ٤% وكذلك كابل smwe٩٧٪ وبسبة ٧٧٪ وكابل smwe٥٪ وبسبة ٨٩٪</p> <p>▷ يناسبه لقيمة حق الإستخدام الخاصة بقطاع الدولي فإن تلك المبالغ خاصة بأعمال الشركة المختلفة وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد تتضمن المبلغ المذكور باللحاظة نحو ٣٠٦ مليون جنيه عبارة عن شراء زوج من الألياف الضوئية ودوران IRU على كابل FEA والتى تم إستغلالها جيدا في أعمال الشركة الخاصة بالكواكب البرية والتي ساهمت ومزارالت تساهم في تحقيق عوائد كبيرة للشركة ، حيث تم استخدام قيمة زوج المساعات الضوئية التي تم شراؤها على الكابل في عام ٢٠١٥ لزيادة وتحدد المساعات على الشبكة المحلية ، أما بالنسبة لقيمة الدوائر المشترأ فقد تم تاجرها لحين التصرف بعمره المدفقة على قطعة الأرض .</p> <p>٢٠٠٦ مليون جنيه بعدينة ارض المنصورة الجديدة. ارض مدينة السادس</p>	<p>بيان</p>
<p>يشير إلى جانب من أعمال الجرد في حود الإمكانيات المتاحة ، وقد اسفر إشرافها عن وجود بعض الملاحظات المذكره تم إبلاغها للشركة ، والتي أثرت على أعمال الجرد ومسا ترتقب عليها قد عملية الجرد الغرض منه ، ومنها ما يلى :-</p> <p>١ - عدم قيام الشركه بإجراء المطالبات اللازمة بين معاشر جرد الأصول التي تم تحريرها والتي ظهرت في مزارن تحديده شهر ديسمبر ٢٠٢٠ .</p> <p>٢ - عدم قيام الشركه بإجراء المطالبات اللازمة في ١١/٢/٢٠٢١ ترتقب عليها قد عملية الجرد الغرض منه ، والأسباب بعدها ، حيث تبين قيام الشركه بمطالقة تلك المعاشر مع معاشر جردتها في العالم السابق - دون تحديد الاختلافات بينها وبين ما هو مثبت بسجلات الأصول التابعة في مزارن الموجودة بها أو مركبا</p> <p>٣ - إستمار وجود العديد من الأصول المستفتى عنها وغير مستغلة تشكل أعباء تغزيلية على الشركه فضلا عن عدم الاستفادة من قيمتها في حاله الخلاص منها باليبيع ،بعضها بكميات كبيرة .</p> <p>يعين حصر الأجهزة والأصول المستفتى عنها وخرجت من الخدمة وتعديل قيمة الأصول التابعة المهاكة دفترها ولازالت تستخدمن الواردة بالإضافات المتعددة للقرارات المالية ، وسرعة التصرف فيها بما يعود بالفائض على الشركه .</p>	<p>يشير وجوه العديد من الأصول غير المستغلة ومنها :</p> <p>- نحو ٦٧٧ مليون جنيه (حق استخدام) خلال الأعوام من ٢٠١٤ حتى ٢٠٢١ تحملت عليهم الشركه قيمة اهلاك عن الفترة المذكورة نحو ٦٧٧ مليون جنيه ، نحو ٩١٢ مليون جنيه صافي القديمه المقريدة بعدد ٦٠١٣ افرعه للكابل TE-NORTH بالإضافة الى عدم استغلال خدمات الشبكة الذكيه ومنها الكابلات التخلي والشبكة الافتراضيه والرقم الشخصي حيث بلغت نسبة عدم الإستغلال لبعضها ١٠٠% وكذا المساعات المتاحة على بعض الكابل منها كابل EIG بنسبة ٠% وكابل TENGORTH بنسبة ٤% وكذلك كابل smwe٩٧٪ وبسبة ٧٧٪ وكابل smwe٥٪ وبسبة ٨٩٪</p> <p>بعض الأراضي المشترأ : ارض ومبني بمدينة العبور ينحو ٢٢ مليون جنيه واللنان تم إستلامهما من شركة سويفيت خلال عام ٢٠١٨ دون أن يتم تسجيلهما باسم الشركه حتى تاريخه ،قطعة ارض بمدينة المعراج بمحافظة القاهرة ينحو ٦ مليون جنيه (قرار ٣٨٠٨/٧/٥٩/٢) ولم يتم التتفيد وتشير في هذا الشأن الى الأقامة ستزال (عقد ٢٠٠٨/٧/٥٩/٢) ولم يتم التتفيد وتشير في هذا الشأن الى إستعمال محفظة القاهره فى ١٦/٣/٢٠١٦ قرار الإداره المرکزية لمحليه املاك الدولة بإلغاء قرار التخصيص مع التقبيه على حى الساكنين لباقي العامل</p>

بالمنطقة الصناعية السابعة والبالغ قيمتها ١١ مليون جنيه لعدم التزام الشركة ببناء المستتر الـ ٤٠ في تاريخه ، وبما يملكه دون استغلالها ويشير إلى ١٩٥٥/١٢/١٧ لسلام أرض النادي (٤٠) فدان بموجب محضر تسليم في ١٧ سبتمبر ١٩٩٧ على مصلحة الأراضي غير الغرض المخصص من إجله ترد إلى مصلحة الأدلة " ، وقد تم الحصول على موافقة وزير القل ومواصلة بناء المستتر في ١٨ فدان (إقامة نادى رياضى لخدمة العاملين وتم استخراج ترخيص الإشارة رقم ٢٥٠) لسنة ٢٠١٢ (اللازم في هذا الشأن بما يجود بالدفع على الشركة) يتغير اتخاذ إجراءات في هذا الشأن بما يجود بالدفع على الشركة

- ▷ بالتناسبية لمساعده الغير مستغلة الخاصة بالكوايل البجربة فرجى العلم بذلك عند إعداد الداراسات لإنشاء كايل بحرى يتم الوضع في الإعتبار وجود نسبة من سعة الكايل كمساحة إحتياطية للطاوارى يتم استخدامها في حالات قطع الكوايل او اوقات الطروء ، كما ان إدارة الشركه تتحذى كافية الإجراءات والبحرية لزيادة ليرادات الشركه وما يؤكد ذلك هو تناقص نسب عدم الاستغلال على كافة الكوايل البجربة كل ربع مالى عن الرابع الذي يسيطر عليه إجراءات نقل الملكية والتي مازالت مستقرة ، كما انه سيتم استغلال بالتناسبية لقيمة ارض ومبني سوقيات بمدينة العبور فور الانتهاء بفجاري بحث سبل استثماره بالشكل الأمثل .
- ▷ بالتنسبية لأرض ستتر المعاраж فقد تم إتخاذ الإجراءات القانونية بإقليم الداعرى رقم ٦٨٤٧٩ خاص قضاه بإدارى مجلس الدولة يبيان قرار محافظ القاهرة الخاص بإنماء تخصيص الأرض والدعوى مازالت متداولة كما ان الأرض ستتر الاورى فجاري بحث سبل استثماره بالشكل الأمثل .
- ▷ لما يخص صوص مدينة سوهاج فإنه قد تم مخاطبة السيد المهندس / رئيس جهاز مدينة سوهاج بأنه قد تم الاتهاء من إعداد الرسومات المعمارية المبدئية المنشورة و إنه جرى إتمام الرسومات الإنشائية و التقديم بطلب

<p>يلغى قيمة استثمارات الشركة نحو ٦٧٢ مليون جنيه بعد خصم إضمه حلال في شركات لم تجنب منها أية عوائد نقديه وتحمل عها خسائر اضمحلال بخallo والتي تقدر حوالد على مستوى مجموعة المصرية للاتصالات تقدر بنسبة ٧٤٪.</p>	<p>يرجى الفضل بالاحاطة بالآتي: ▶ إن محفظة الاستثمار بالشكل ككل تحقق عوائد جيدة حيث إن قيمة محفظة الاستثمارات بحوالد ٦٧٧ مليون جنيه، وقد تقدر يشتملها على الشركة في الافتراض عليه من حدوث تلك الطفرة في التكفلة ، مع موافقة بما يفيد تقيين ووضع الأرض.</p>
<p>بالنسبة لغير تمتلكه على كل من شركتي (وي دا - اكسيد) لإستغلالهم كداتا ستر أو كول ستر وتم رفض المقتراح من قبلهم بعد المكان عن وسط المدينة وباري العمل على استغلال المكان بالنسبة لغير تمتلكه على كل من شركتي (وي دا - اكسيد) لضمان عدم التعدي كما انه تم عمل خراسانة بقطعة ارض ايجا لبناء برج مكترويف عليها كما يوجد بارض ميت غراب ثلاث وحدات (اوين) اما بالنسبة لقطعة ارض تقيش السرو فهى تابعة لمنطقة دمياط وباري ضمه لمنطقة الدقهلية لعمل مجمع مخازن عليها يخدم القطاع .</p>	<p>باتباع بالنسبة لأسباب التأخر فى تقييد إنشاءات نادى المعادى فرجى العلم بيان جهة تقييد الإنشاءات هى الهيئة الهندسية بالقوات المسلحة والتي توفرت عن إسكندر الاشئامات لفترة طولية نظراً للظروف الأمنية التي كانت تمر بها البلاد فى الفترة من ٢٠١١ وما بعدها وإنشغل الهيئة والقوات المسلحة بتأمين البلاد وتتفقى المشروء على القسمية الكبرى فى التوفقات المطلوبية ، وحرصاً على إسكندر بباقي الأعمال فقد تم إغلاق التعاقد مع الهيئة الهندسية على ما تم والتعداد مع شركات أخرى للانتهاء من تنفيذ يبقى الإنشاءات لدخوله الخدمة والإسكندر من جميع خدماته.</p>
<p>باتباع بالنسبة لغير تمتلكه على كل من شركتي (وي دا - اكسيد) لإستغلالهم كداتا ستر أو كول ستر وتم رفض المقتراح من قبلهم بعد المكان عن وسط المدينة وباري العمل على استغلال المكان بالنسبة لغير تمتلكه على كل من شركتي (وي دا - اكسيد) لضمان عدم التعدي كما انه تم عمل خراسانة بقطعة ارض ايجا لبناء برج مكترويف عليها كما يوجد بارض ميت غراب ثلاث وحدات (اوين) اما بالنسبة لقطعة ارض تقيش السرو فهى تابعة لمنطقة دمياط وباري ضمه لمنطقة الدقهلية لعمل مجمع مخازن عليها يخدم القطاع .</p>	<p>باتباع بلغ إجمالي المنصرف على مشروع إنشاء نادى الشركة بالمعادى منذ عام ٢٠١١ حتى ٢٠٢١ نحو ٣٣٠ مليون جنيه بحسب المشرؤرات تحت التنفيذ ، بالإضافة إلى نحو ٤٠٢ مليون جنيه بحسب الدفعات المقدمة على الرغم من عدم ملكية الشركة للأرض مقام عليها مبانى النادى ولم تتقى على ما يفيد تقيين وضع الأرض في ضوء مخالفه شرط التخصيص (الإسلام) كمثال نتف على مدى الاستفادة من تلك المبالغ المستددة حتى تاريخه . ويجيئ موقعاً بحسب التكفلة في التكفلة ، مع موافقة بما يفيد تقيين وضع الأرض.</p>

العربية لتصنيع المسبلات بالمصرية لصناعة المعدات التأمينية ، الفيل
الوطني للتأمين المحمول . يتعين بذل مقدمة واتخاذ اللازم في هذا الشأن مع ضرورة اعادة
النظر في جدوى الاستثمار في المستثمارات المذكورة .

- أكثر من ٩٦% إلا وجود بعض الإستثمارات الصغيرة والتي تمثل نسبة حوالي ٣% من إجمالي الإستثمارات والتي لا تتحقق أى عوائد، وطبقاً لاستراتيجية الشركة فيما يخص التعامل مع الشركات المستمرة فيها وقرارات مجلس إدارة الشركة في هذا الشأن فإنه سيتم التخارج من الإستثمارات التي لا تدر عوائد تباعاً طبقاً لوصيات لجنة الإستثمار بالشركة علماً بأن تلك الشركات تم تكوينها بحسبية الأستثمار ما عدا شركة التوفيق الإلكتروني،
- بالمتناسبة للمجموعة المصرية لخدمات التوفيق الإلكتروني برجي العلم بذلك لإيفال جاري العمل على التفاؤل مع المساهم في إبراسه على كامل حجمه حيث تم التوصل معه أكثر من مرة في ذلك الشأن ولم يتم التهاء عليه التفاؤل حتى تاريخه،
- ويترجم استثمار الشركة المصرية للاتصالات في هذا الإستثمار للأسباب التالية:**
- ▷ بالنسبة لأخر المستجدات يشان موقف الشركة المصرية للاتصالات من التخارج من الشركة العالمية لتصنيع الحاسوبات فإن الشركة في انتظار توسيع الأداء المالي للشركة بما يتحقق أعلى عوائد الشركة المصرية للاتصالات على تقديم خدمات المحمول.
 - ▷ تحسن الأداء حيث أن الشركة العالمية حققت خسائر في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بلغت ٥٥٨٥ مليون جنيه وذلك نتيجة لجائحة كورونا التي مقررت تم إداء الشركة وتحاول الشركة من تحسین أدائها حيث كان هناك خطأ التاج جديد عرضه من قبل الشركة بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٢١ لشاء خطأ التاج جديد لزيادة حجم المبيعات بما يحقق تحسن في العمليات التشغيلية للشركة ومن ثم فبله من الأفضل الانتظار لحين وضوح الرؤية المستقبلية للشركة.
 - ▷ بالنسبة للشركة المصرية لصناعة المعدات التأمينية "كونيك تيل" فإنه في صدور الحكم المشار إليه بشير إقلاس شركة كونيك تيل فإنه حتى تاريخه لم يتم الانتهاء من إجراءات التصفية عن طريق المصفي للقضائي حيث تم تغير المصفي بآخر ويتم حالياً دراسة الموقف وفور الانتهاء تلك الإجراءات سوف يتم عمل المزام لبيان آخر ذلك على إستمرار الشركة المصرية في شركتك كونيك تيل.
 - ▷ بالنسبة للشركة التفلي فان الشركة تحت التصفية منذ ٢٠٠٩/٣٠ بناء

<p>على الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بذلك التاريخ، وفي التظاهر بالاتهام من تلك الإجراءات.</p> <p>▶ بالنسبة للشركة الوظيفية للمحمل برجي العلم بأنه قد تمت الموافقة في الوطنية للتليون للمحمل بـ٥٠٪ على مساهمة الشركة المصرية للاتصالات في إنشاء الشركة سوق المحمول بعد القازار عن رخصة الشبكة الثالثة لخدمة المحمول في نسبة يشترى فودافون وهي حيزاً لاستحواذ الشركة المصرية للاتصالات على اتصالات مصر على رخصة الجيل الثالث المحمول في عام ٢٠٠٦ الأمر الذي يعتبر انتقاماً لفرض الذي أنشأ من أجله الشركة علماً بأن الشركة الوطنية لم تمارس أي شفط ولم يتم صدور أي قرار مالية لها.</p> <p>▶ يكتفى العلم بأنه قد تم تطبيق المعايير الجديدة (٧٧ و ٤٨ و ٤٩) طبقاً لمتطلبات المعايير وهو ما تم مراجعته من قبل الإستشاري الذي تم التعاقد معه لمراجعة تطبيق تلك المعايير، علماً بأن تلك الاستشاريات مبنية بالكافلة وفي حالة التخلص منها أو التعامل عليها سيتم تقديمها من قبل استشاري خارجي متخصص مع الأخذ في الاعتبار مبدأ الكافلة والعلاء.</p> <p>▶ يتعين إجراء التصويب للازم والإقرار بما ورد بمعيار المحاسبة المصري الوارد بالقول المالي للشركة.</p> <p>▶ يتعين إجراء التصويب للازم والإقرار بما ورد بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه.</p>	<p>تم تقديم الإسثمارات المالية في أدوات الملكية بخلاف ذلك التي يتم اعتبارها وطبق عليها محاسبة حقوق الملكية (الأخرى) بالكافلة كما ظهرت بالقوائم المالية للشركة تحت مسمى إسثمارات مالية متاحة للبيع بالمخالفة لما ورد بمعايير المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية وكذا الإيضاحات المتنمية الواردة بالقول المالي للشركة.</p> <p>▶ يتعين إجراء التصويب للازم والإقرار بما ورد بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه.</p>
<p>▶ أما بشأن مدحني العراق، فقد تم الت Tessic بشان الفاروصن مع وزارته الخارجية والاتصالات نحو تحصيل المبالغ المستحقة وما زالت المفاوضات جارية للتحصيل مستحقات الشركة.</p> <p>▶ أما بشأن بقى المبالغ المستحقة فبرجمي العلم. يان تلك المبالغ تحصل قرارات وسنوات سابقة من عام ١٩٨٢ وجاري استيفاء المستندات والاتفاقات مع تلك الدول والشركات علاوة خارج مصر فقد تم عمل دراسة الازمة من وجهة نظر الشركة بخصوص الدول المتوقفة عن</p>	<p>تضمنت حسابات العملاء بعض الأرصدة المتوقفة برجح تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٠ وقد بلغ ما امكن حصره منها بقطاع الدولي فقط نحو ٣٤ مليون جنيه وهي نحو ٣٠,٩٩,٣٣ مليون جنيه بحسب علام قصير الأجل رسيد متوقف منذ ٣٠,٩٩,٣٣ مليون جنيه لتغير اتجاهها فور إنتهاء عملية الفحص بقرارها المختلفة.</p> <p>▶ بالسبة لعملاء المقاصة الدولية فإن المبالغ المستحقة على شركتي TGC, ITC فقد تم التأكد كلية الاجراءات التذرية والقانونية</p> <p>▶ أما بشأن مدحني العراق، فقد تم الت Tessic بشان الفاروصن مع وزارته الخارجية والاتصالات نحو تحصيل المبالغ المستحقة وما زالت المفاوضات جارية للتحصيل مستحقات الشركة.</p> <p>▶ أما بشأن بقى المبالغ المستحقة فبرجمي العلم. يان تلك المبالغ تحصل قرارات وسنوات سابقة من عام ١٩٨٢ وجاري استيفاء المستندات والاتفاقات مع تلك الدول والشركات علاوة خارج مصر فقد تم عمل دراسة الازمة من وجهة نظر الشركة بخصوص الدول المتوقفة عن</p>
<p>▶ يتغير سرعه اتخاذ الإجراءات الازمة التحصيل مستحقات الشركة.</p>	<p>▶ يتغير دون تحصيل).</p> <p>▶ يتغير ٤٧٣ مليون جنيه مستحقة طرف العميل "شركة مينا نت" متوقفة منذ ١٩٥١ مليون جنيه ارصدة متوقفة عن خدمة V.POP ، مدحنيه يتغير سنوات دون تحصيل).</p>

<p>السداد وتم تضمينها بدل إصلاء إصدار العملاء بنسبة ١٠٠% من قيمة المدفوعة ويتم بدل المزيد من الجهد لاستدام مستحقات الشركة.</p> <ul style="list-style-type: none"> ▷ بالنسبة لمديونية التأمينيين المصري فإن كافة الخدمات المقدمة له متوفقة حالياً وحراً في فحص الإرصاد المتفوقة عن طريق قطاع حسابات العملاء والتحصيل والاتصالن ومع التأمينيين المصري لتحصيل مستحقات الشركه. ▷ بالنسبة لمديونية عمالة VAT فجاري العمل على تحصيل تلك المدفوعة. ▷ بالنسبة لمديونية عمالة خدمات POP فجاري عرض موافقهم على الشفون الفانلوبية لإتخاذ الإجراءات اللازمة في ضوء الرأي القانوني. ▷ في الجمهورية الليبية فقد تم تحصيل مبالغ كبيرة باتباع إساليب تقاضية وجارية منذ الأزمة الليبية وجرائم الفاراض والتسييف مع الجانب الليبي نحو تحصيل المبالغ المتبقية ولكن الأمر يستغرق بعض الوقت لأكمله نظر الراهن في الجمهورية الليبية. ▷ لصرف تلك المبالغ نظرًا للوضع الراهن في سوريا عليه قد تم تحصيل بعض المبالغ وجرائم العمل على قدر ذلك الدول تحصيل باقي المبالغ ، ونظراً للدّعه في التحصيل من الأداء من إنتظار موافقة البنك المركزي الليبي وتضمينها ضمن دراسة الاستخلاص في ارصددة العملاء في ٢١٣٢٠٢١ طبقاً لمعيار المعاشرة المصرية رقم (٤٦) والخاص بالأدوات المالية حيث تم ارسال الدراسة المذكورة لسيادتكم <p>بيان</p>
<p>بلغت قيمة المبيعات التي سبق للشركة سدادها لصالحة الضريبة نيلية عن شركة اورانج نحو ١٣٨ مليون جنيه ولم يتم تحصيلها من شركة اورانج ومرفوع يشأنها رقم ١٤٨٦ لسنة ٢٠٢١ امام مركز القاهرة الأقليمي للتحكيم التجاري الدولي ولا زالت متداولة .</p> <p>يتبعين موافقنا بالموافق الحالى للدعوى المشار إليها واتخاذ اللازم فى هذا الشأن والإفادة.</p> <p>يسفر المصالقة والمطابقة الذى تم بين الشركة المصرية للاتصالات وشركة وي ذات - المصرية لنقلي البيانات وحورد مبالغ متحفظ عليها ينحو ٣٣٧ مليون جنيه مدين (نحو ٣٣١ مليون جنيه قيمة مبالغ مسددة من خلال الشركة عن طريق سيداتكم ، أما بالنسبة للمبالغ الواردة بالملحظة فيرجى العلم بالآتي WE :-</p>

<p>► نحو ٦ مليون جنيه خاصه بواتر ROU لربط القاهرة - DATA الإسكندرية لعن إتمام الكفاله بالسواءات السابقة).</p> <p>► ورصيد دائن نحو ١٢,٣ مليون جنية تخصل مشروع ٥١ فرع للشركة المصانعها منفذة من خلال شركة TE CAMERA كاميرو ثانية ومحركه والشبكة الداخلية وتجهزه العرقه الخالصه قيمه فاتير لم يتم اعتمادها منفذه عقول ودور تحديد تواريخ بدء تشغيلها.</p> <p>► بالنسبه لمبلغ ٣٢٩٨ مليون جنيه قيمة فرع للشركة المصانعها منفذه من خلال شركة Avaya ، بالإضافة إلى عدد من الدواير الدوليه بدون عقول ودور تحديد تواريخ بدء تشغيلها.</p> <p>► بالنسبيه لمبلغ ٣٣٣٣ مليون المستحق لشركة WE Data فقد تم تسويه هذا المبلغ بعقود توريد الرواتر الخاص بشركة هواوي و ZTE و Zyxel حيث يتم تسويتها بعد انتهاء العقد لكل شركة تباعاً وهذا ماتم مع شركة Zyxel حيث تم تسويته نحو ١٣٧ مليون خلال شهر ديسمبر ٢٠٢١.</p> <p>► بالنسبة لمبلغ ٥٠٣٣٣ مليون المستحق لشركة WE Data فلا يوجد أي اعتراض على المبلغ المذكور كما ورد بالملفنة وإنما يمثل قيمة متصلات BSS والتي يتم تجسيدها في بنوك المصريه للاتصالات والخاص بعملاه شركة WE data وذلك ضمن اجراءات أحكام الرقابه على متصولات WE data ويتم تسويه تلك المبالغ بسكل دروري.</p> <p>► بالنسبة لمبلغ ٦٦ مليون المستحق لشركة WE Data فقد تم تسويه مبلغ ٣٥ مليون خلال فبراير ٢٠٢٢ ويتم تسويه باقي المبلغ تباعاً.</p> <p>► بالنسبة لمبلغ ٩٦ مليون ومليون ١٦ مليون المستحق على شركة WE Data فإنه جاري العمل على تسويه تلك المبالغ وفقاً للإجراءات الازمة لذلك.</p> <p>► بالنسبة لمبلغ ٩ مليون ومليون ٣٢٩٨ مليون المستحق لشركة WE Data فقد تم تسويه أكثر من ١ مليون متعلقة ببعض العقود المتعلقة بسوارات سلامة والتي كان موقف السداد عليهم لحين تقديم WE data لكلفة المستندات المطلوبه منها مثل شهادات الاميلات وغيرها وحالى استكمال مستندات باقى العقد المشوقة حتى يتم تسويتها.</p> <p>► بالنسبة لمبلغ باقى العقد المشوقة حتى يتم تسويتها. يشأنها في ضوء نتائج الفحص.</p> <p>► يوجد مبلغ متوفقة مسندة على الشركة المصرية لنظم المعلومات - إكسيد بنحو ١٠٥ مليون جنيه يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٧ منها مبالغ متغيرة عليها ومتوفقة منذ سنوات دون حسم (تخصل إيجار مقابل لشركة إكسيد ومطالبات كهرباء وصياغة وإيجار دوائر وما يخص عقد تبادل الخبرات). والمصرية تخصل شركة إكسيد وما يخص عقد تبادل الخبرات). يتعين العمل على حل جميع أوجه الخلاف مع الشركة إكسيد للوصول إلى طريقة بعض المقررات المؤجرة لشركة إكسيد.</p> <p>► يرجى التفضل بالإطلاع بأنه قد صدر القرار الإداري بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ٩٥ مليون جنيه (قيمة تأميمات مصلحة من العملاه) ولم تتم الشركة بإنشاء بيان تشكيل لجنة متابعة الفحص والتوصيب لتأمينات عدله للهواتف على</p>

لم يسجلات تحويلية لهذه التأمينات لمتابعتها او التصالق عليها الامر الذي تتمكن منه منتحقق من صحة ذلك الرصيد . يتعين بحسب ماقضى واتخاذ الازم في هذا الشان مع موافقنا بالتفير بالمشاركة والافادة .

<p>مستوى كافية للستقرار بالشركة والتي قدمت بالفعل بالخلاف الإجراءات الازمية لمعدلات فحص التأمينات من خلال المستندات والدفاتر المتاحة لديها إضافة إلى عمليات فحص الشاشات وملفات العصاء مع العلم بأنه ما زالت لجان الفحص المختصة لم تنتهي حتى تاریخه من أعمالها وسوف يتم موافقكم بالتفير بالمطلوب فور الانتهاء من كافة عمليات الفحص وإجراء التسويدات المحاسبية الازمية .</p>
<p>يلكتنى برجى العلم بأنه ترجح اسباب ترايد الاعتماد على التمويل عن طرق السحب على المشغوف حيث يمكن تخصيص تلك الأسباب لبلده تتوجه مشاركة الشركة بشكل اساسي في تنفيذ مشروعات الدولة القومية الخاصة بالتحول الرقمي وإنترنت المدارس والحكومة الرقمية وغيرها من المشروعات بالإضافة لمشروعات الشركة المختلفة والتي لا يمكن تمويلها من موارد الشركة الذاتية او عن طريق حقوق الملكية فقط .</p> <p>يتبع يرجى العلم بأنه يتم عقد لجنة أسبوعية مع صنفى وزارة الاتصالات والجهات الفرعية لتنظيم الاتصالات وأمين علم وزارة التنمية المحلية وممثل شركات المعمول الأربعية في حالة الطلب لمناقصة معوقات شركات المحمول ، وجاري التنسيق حالياً بين وزارة الاتصالات ووزارة التنمية المحلية لوضع إطار تنظيمي لتقدير وضع محطات المعمول وما يتعلق بإصدار التراخيص على المقارنات المختلفة .</p> <p>يتبع</p> <p>صدر الكتاب الدوري رقم (١٣٩) عن وزارة التنمية المحلية بتاريخ ٢٠٢١/١٧/٨ بشأن تقيين اوضاع ابراج المحول المقامه بدون ترخيص ، الذي تضمن "أن يتم تحديد رسوم تقيين تلك الابراج وفقاً لروابط كل محافظة على حده ، وأنه جاري إعداد بروتوكول مع وزارة الاتصالات في هذا الشأن لتحديد رسوم التقين حسب مكان المحلة " .</p> <p>يتعين موافقنا بموقف تقدير اوضاع تلك الابراج في ضوء الكتاب الدوري المشار اليه وما ترتب على ذلك من اثار .</p>

۱۰

٢٢٢/٣ - آنچه

١١ محاسبة / شرين محمد المغربي

١٠ محمود سالم / ایوب ایوب

محلاسبہ /

١١ / نسبت / عبد الله عبد الباسط محمد

aliaa